عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

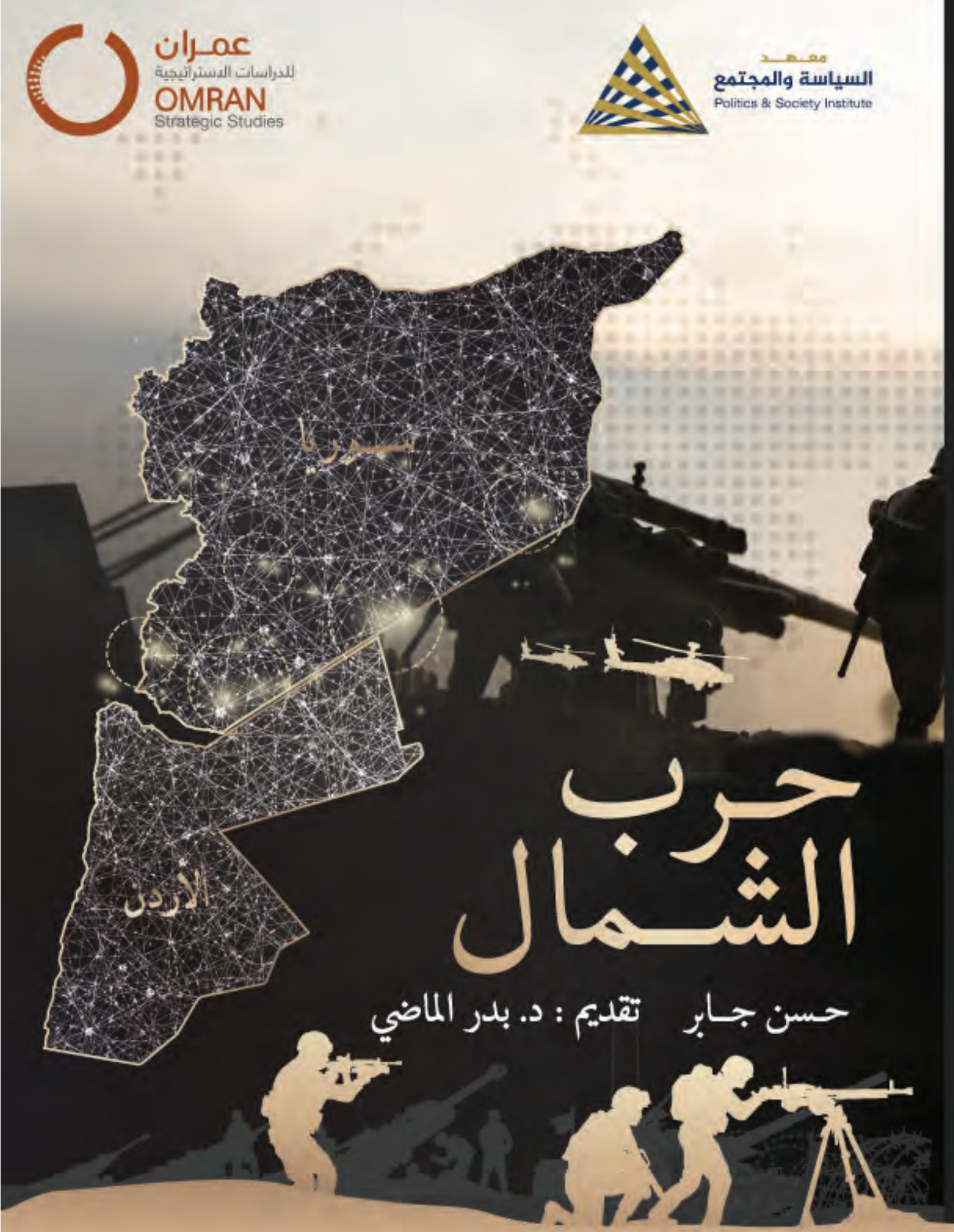

حرب الشمال

حسن جابر تقديم : د. بدر الماضي

شبكات المخدرات في سوريا ، الاستجابة الأردنية ، خيارات الإقليم

حرب الشمال

شبكات المخدرات في سوريا:

الاستجابة الأردنية، وخيارات الإقليم

حسن جابر

معهد السياسة والمجتمع
مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

تنويه

أنجزت هذه الدراسة مع نهاية سبتمبر/ أيلول 2024 أي قُبيل سقوط النظام السوري؛ فلم يكن متوقعًا حجم التحولات الدراماتيكية التي تلت عملية «ردع العدوان» في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024؛ وانطلاق عمليات التحرر التي قادتها الفصائل السورية المعارضة في شمال غرب سوريا، ونتج عنها تحول جذري تمثل بإسقاط النظام السوري، ومغادرة رئيسه بشار الأسد في 8 ديسمبر/ كانون الأول 2024؛ حيث امتدت التُغيرات من سوريا لتصل إلى بعض جوانب محتوى هذا الكتاب، ولكن!

تبقى القضايا الأمنية المتصلة بشبكات الجريمة المنظمة، وشبكات المخدرات في سوريا؛ قائمة إلى حين، وسيبقى محتوى ما في هذه الدراسة مُبينًا لأهم جوانب هذه الشبكات؛ من حيث العدد وأماكن الانتشار، ووسائل وسبل التهريب؛ كما سيبقى الإطار الأمني المقترح، والمعني بالحد من أنشطة الجريمة المنظمة وشبكات التهريب؛ خيارًا هو الأفضل بعد التمعن بتجارب الدول الأخرى، التي سعت وتسعى للحد من أنشطة الجريمة المنظمة.

بانهيار النظام السوري؛ تتحول بعض الفصول والمباحث في هذا الكتاب إلى ما يشبه التوثيق والتأريخ؛ خاصة بتحليل عدد من الجوانب المتصلة بنشوء وتشكل شبكات الجريمة المنظمة والتهريب في سوريا (الفصل الأول)، والتقاطعات السياسية بين النظام السوري وشبكات تهريب المخدرات، وتوظيف هذه الشبكات كورقة تفاوضية مع الدول العربية الأخرى، وتوضيح عقلية النظام السوري تجاه الحلول السياسية التي فوتها وأفضت لانهياره (الفصل الثاني).

بجوار ذلك، تبرز الاستراتيجيات الأمنية والبدائل الدبلوماسية التي انتهجها الأردن خلال سنوات الصراع في سوريا؛ لتسلط الضوء على أهمية الجنوب السوري في الحسابات الأردنية، والتي لا تنفك عن الأمن الوطني الأردني، وكيفية توظيف الأردن لمختلف أنواع الوسائل لتحقيق أهدافه العليا، وتأمين حدوده (الفصل الثالث).

وأخيرًا، تختتم الدراسة بفصلين يتحدثان عن البدائل الواقعية للتصدي لأنشطة شبكات الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، خاصة أن دعوة الدراسة لتشكيل تعاون أمني إقليمي – دولي؛ تستمر كوسيلة مهمة مبنية على التفاهمات بين الدول، بهدف رئيسي هو تحقيق الأمن الجماعي والتكامل الأمني فيما بينها، خاصة أن انهيار النظام السوري؛ لا يعني بالضرورة انتهاء الأزمات الأمنية، ولا يعني أن الأردن بات بمعزلٍ عن هذه الشبكات بطبيعة الحال، وفُرص انتقال هذه الشبكات وأنشطتها نحو جبهات أخرى.

تقديم

شهد الشمال الأردني في السنوات الأخيرة، تصاعدًا ملحوظًا وغير مسبوق في نشاط تجارة وتعاطي المخدرات، والقادمة من الحدود الشمالية للمملكة الأردنية الهاشمية، وهو ما يُشكل تهديدًا خطيرًا على الأمن الداخلي الأردني، كما يمتد إلى الأمن الاجتماعي والصحي والاقتصادي للمملكة. في هذا الكتاب (حرب الشمال) تمكن الباحث حسن جابر من الغوص في عمق هذه الظاهرة، التي أصبحت تهدد الأجيال الشابة في المنطقة والمملكة خصوصًا، حيث يستعرض في الكتاب جذور الأزمة وتطوراتها ومن ثم تداعياتها السياسية والدبلوماسية، والخيارات الأردنية، وإمكانية تطوير استراتيجية إقليمية أمنيّة لمجابهة هذه الظاهرة.

من خلال تحليل دقيق للأسباب التي أدت إلى تفشي هذه الآفة، بدءًا من الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مرورًا بالتحديات الأمنية والتطورات السياسية، أجاد الباحث في التعريف بكيفية تحوّل الشمال الأردني إلى بؤرة حيوية في حرب المخدرات. كما تناول أيضًا جهود الدولة في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال الأجهزة الأمنية والقانونية، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها السلطات في سبيل الحد من انتشار المخدرات، إضافةً إلى دور المجتمع المدني في مواجهة هذا الخطر.

«حرب الشمال» هو دعوة للمسؤولين والمواطنين على حدٍ سواء للعمل الجاد للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، وإعادة الأمل لشباب المملكة كما هي الأمة الذين يعانون من تداعيات هذه الحرب الخفية، والتي تلتهمهم من الداخل، كما أنها تُساهم في زعزعة أمن واستقرار الأُسر الأردنية وبنيتها القائمة على المبادئ والقيم الأخلاقية، والرافضة لمثل هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

شكرا للأخ الباحث المميز الأستاذ حسن جابر على هذا الجهد المهم والمُؤطر أكاديميًا وعلميًا، مما يعكس ما عرفناه عن الباحث من الأمانة العلمية والدقة في الحصول على المعلومة، وهو ما يبني ثقة عالية بينه وبين القارئ والمهتمين بهذا الشأن. ولا ننسى أيضًا الدور المميز لكل من معهد السياسة والمجتمع ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية، واللذين أتاحا المجال واسعًا للباحث حسن جابر في أن يرسم مسارًا علميًّا نحن بأمس الحاجة إليه للتعامل مع مثل هذه الظاهرة، والتي أغرقت مجتمعاتنا العربية بمزيد من الفوضى الاجتماعية؛ والتي ولم تعد تخفى على أحد.

د. بدر صيتان الماضي

المستشار الأكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع
أستاذ علم الاجتماع السياسي في
الجامعة الألمانية الأردنية

معهد السياسة والمجتمع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في الأردن والإقليم، وتعزيز أُطر وأدوات المعرفة للمنطقة ومجتمعاتها. يقوم المعهد بتحليل المخاطر والتحديات والتغيرات، وطرح الأفكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والإقليمية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

ويشمل عمل المعهد بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمبادئ الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر. يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء أفكار وحلول عملية للتعامل مع التحديات الراهنة والمتغيرات المتوقعة، لدعم وتعزيز عمل المؤسسات، ورفع القدرة على تحقيق المصلحة الوطنية.

الموقع الإلكتروني: www.politicsociety.org
البريد الإلكتروني: info@politicsociety.org

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف للقيام بدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة، على مستوى الدولة والمجتمع، وترقى لأن تكون مرجعًا لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعًا أساسيًا ورافدًا في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والاجتماع والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراق منهجية تساند المسيرة العلمية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المُركَّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنّاع القرار.

الموقع الإلكتروني:www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني: info@OmranDirasat.org

عن المؤلف

حسن محمود جابر

باحث أردني مقيم في معهد السياسة والمجتمع، وزميل في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. متخصص في النزاعات الدولية وسياسات الشرق الأوسط، والعلاقات الأردنية – السورية. يُحضر لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية، ويحمل درجة الماجستير في فض النزاعات الدولية من ذات الجامعة، كما أنهى درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة اليرموك، حيث حاز على درجة التفوق الأكاديمي خلال مراحل دراسته، للمؤلف عدد من المساهمات التحليلية والدراسات البحثية، بالإضافة لأبحاث أكاديمية منشورة.

شُكر وتقدير

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان والتقدير لكل من ساهم في إتمام هذا العمل البحثي، سواء الخبراء والباحثين والأكاديميين الذين أثروا محتوى هذا الكتاب، سواء عبر المقابلات البحثية التي شاركوا بها، والإسهامات القيمة والنقاشات التي دارت في ورش العمل ومجموعات التركيز ذات الصلة بالموضوع، حيث وفَّر النقاش القيّم والبناء مساهمة مهمة في الطرح المقدم بين هاتين الدفتين، كما يتقدم الباحث أيضا بالشكر والتقدير لكل من وضع بصمته في إخراج هذه الدراسة فنيًا وعمليًا؛ وبشكل خاص، معن طلاع وعبدالله الطائي للمراجعة والتدقيق، ونوار شعبان على تصميم الخرائط، وفرح أبو عياده على تفريغ المقابلات البحثية، والشكر موصول كذلك لفريقي عمل معهد السياسة والمجتمع ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية على كافة الجهود المبذولة خلال فترة العمل على هذه الدراسة.

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 19
الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة 31

الفصل الأول: شبكة المخدرات في سوريا، الواقع والتهديد 39
1.1. اتفاقيات التسوية ونقطة التحول في الجنوب السوري..... 40
2.1. آلية عمليات شبكة تهريب المخدرات 44
3.1. تنظيم وهيكلية شبكة تهريب المخدرات..... 49
4.1. الطرف الأردني من الحدود وما بعده..... 54
5.1. البُعد الإقليمي لشبكة المخدرات في سوريا 60

الفصل الثاني: التقاطعات السياسية مع شبكة تهريب المخدرات في سوريا 63
1.2. سياق تشكل شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا 63
2.2. مسؤولية النظام السوري عن شبكة تهريب المخدرات؟..... 66
3.2. اللاعبون الكبار خلف شبكة تهريب المخدرات في سوريا..... 72

الفصل الثالث: الأردن ووسائل التصدي لأنشطة شبكة تهريب المخدرات 77
1.3. الأردن وتصنيف تهديد المخدرات..... 77
2.3. المقاربات الأمنية الأردنية في الجنوب السوري 79
3.3. البديل الدبلوماسي وحدود الاستجابة:..... 86
4.3. تقييم التجربة الدبلوماسية 88
5.3. الموقف الأردني ما بعد التطبيع مع النظام السوري..... 92

الفصل الرابع: البدائل الأردنية والإقليمية للتصدي لشبكة تهريب المخدات..... 95
1.4. دروس من التجارب الدولية في مكافحة أنشطة الجريمة المنظمة 95
2.4. نحو إطار أمني عربي جديد 98
3.4. أهداف الإطار الأمني المُقترح 99
4.4. أطراف الإطار الأمني 100
5.4. ركائز المقاربة الأمنية الجديدة.....115

الفصل الخامس: مستقبل شبكة المخدرات: الخيارات والبدائل 117
1.5. السيناريو الأول؛ تحقيق التعاون الأمني الإقليمي 119
2.5. السيناريو الثاني؛ استمرار الوضع الراهن 120
3.5. السيناريو الثالث؛ تراجع فاعلية التصدي لشبكة المخدرات.....121
4.5. السيناريو الرابع، استجابة النظام السوري 123

خاتمة.....125
المصادر والمراجع 131

الملخص التنفيذي

• تُهدد شبكات الجريمة المنظمة الأمن الوطني للدول وعبر الحدود بينها، وتتوزع أنشطتها غير المشروعة لتشمل تهريب المخدرات والأسلحة وتجارة البشر وغيرها، وفي سوريا على وجه التحديد، تنشط عدة شبكات لتهريب المخدرات تجسيدًا للجريمة المنظمة وأنشطتها، حيث تسعى لإنتاج كميات ضخمة من المخدرات، وتهريبها لدول الشرق الأوسط والعالم، وواحدة من أخطر هذه الشبكات تعمل في وسط وجنوب سوريا، وتسعى للتهريب عبر الأردن نحو دول الخليج العربي، حيث يظهر البعد الأكثر خطورة في مدى قدرة هذه الشبكة على تطوير وسائل وآليات التهريب غير مسبوقة، وكثافة وتيرة محاولة التهريب من حيث الكم والنوع، خاصة أن الجيل الجديد من المهربين مختلف تمامًا عن الأنماط التقليدية التي سادت سابقًا.

• تطورت شبكة تهريب المخدرات في سوريا عبر مراحل زمنية مهمة، بدءًا من أنشطة التهريب التقليدية، مرورًا بالتوظيف السياسي المباشر بعد اندلاع الصراع في سوريا 2011، نحو مزيد من الاستهلاك الذاتي، بهدف زيادة القدرة القتالية مع احتدام المعارك في سوريا، وصولًا للتهريب نحو الخارج تبعًا لجمود الصراع دون تغيير يذكر منذ سنة 2021، وإغراق الإقليم بالمخدرات، وخلال هذه المراحل تبلور الجانب التنظيمي لشبكة المخدرات في سوريا، وتوسعت أنشطتها وأدواتها وأهدافها.

• أنتجت اتفاقية التسوية الأولى في درعا سنة 2018؛ منعطفًا مهمًا في مسار شبكة المخدرات في سوريا، حيث توافرت بعده البيئة المناسبة لبناء منشآت إنتاج وتخزين المخدرات، وتهيئة جيل من المهربين الجدد، والعدد الأكبر منهم من سكان الجنوب السوري الأكثر فقرًا

ومعاناةً بعد سنوات الحرب، ليتم بعد اتفاقية التسوية الثانية 2021؛ تضخم وانتشار أنشطة المخدرات وارتفاع وتيرة وحدة وعنف محاولات التهريب عبر الحدود الأردنية.

• تشمل أنشطة تهريب المخدرات مجموعة متنوعة من الوسائل والآليات المعقدة، بعدة أنماط، فالنمط الأكثر خطورة يتمثل بالتهريب غير التقليدي عبر محاولات التسلل من الحدود السورية، ونقل المخدرات للجانب الأردني، بالإضافة للتطور اللافت في القدرة على توظيف المسيرات الحديثة لتهريب شحنات المخدرات، وابتكار وسائل غير مسبوقة، كالتهريب بقذائف الهاون البلاستيكية، لنستنتج من ذلك مدى خطورة التهديد الناشئ عن شبكة تهريب المخدرات في سوريا، والدرجة التنظيمية المُمنهجة الذي تقوم به هذه الشبكة، والذي يتجاوز محاولات التهريب التقليدية عبر معبر جابر – نصيب.

• يتوزع في الجنوب السوري نحو 150 شبكة تهريب فرعية منفصلة عن بعضها البعض، ويتراوح تعداد عناصرها ما بين 25 إلى 150 لكل مجموعة، وتنحصر أدوارها في التسلل بهدف التهريب فقط، مع التأكيد على وجود شبكات فرعية أخرى تهدف للإنتاج والتصنيع، ومجموعات المسلحين لحماية مجموعات المهربين، وهو ما يعكس حجم التعقيد البنيوي لهذه الشبكات، خاصة أن هذه الطبيعة العنقودية لشبكات تهريب المخدرات؛ تؤكد على مدى تنظيم شبكة المخدرات في سوريا، وعلى حجم التهديد الأمني الناشئ عنها.

• يُظهر المشهد الجغرافيا على الحدود الأردنية – السورية وجود عدد من النقاط والبؤر الساخنة، والتي تشهد محاولات تسلل بغرض التهريب أكثر كثافة من غيرها، كما تساعد التضاريس الوعرة في جنوب محافظ السويداء في سوريا – شمال محافظة المفرق الأردنية، لبيئة تعقد من عمليات التهريب، وتفاقم من حجم التهديد المصاحب لأنشطة هذه الشبكة.

• في داخل الأردن، يتورط بعض سكان قرى المناطق الشمالية القريبة من الحدود مع شبكة تهريب المخدرات في سوريا، مدفوعين بتردي مستوى المعيشة وتفشي الفقر وقلة الخدمات، وبعض الروابط القبلية، حيث يتكشف بعد القبض على كل مجموعة تهريب خيوط محلية ترتبط بهذه الشبكة، فيما يسعى المهربين في الأردن لنقل شحنات المخدرات نحو الحدود السعودية على وجه التحديد.

• إن غياب الاشتباكات مع المهربين على الحدود الأردنية – السعودية نتيجة لعدة عوامل، من أهمها طبيعة وطول الحدود الأردنية – السعودية، واختلاف طبيعة المهربين في الأردن المختلفة عن شبكة المهرين في سوريا من حيث العدد والتسليح والتجهيز للاشتباك.

• يتقاطع مع شبكة المخدرات في سوريا مجموعة معقدة من الشخصيات والأجهزة في سوريا؛ حيث تشمل عددًا مهمًا من السياسيين والاقتصاديين ورجال الأعمال والمؤسسات الأمنية التابعة للنظام السوري، بالإضافة لأمراء الحرب والقتال خاصة في جنوب سوريا، في حين يُطرح التساؤل حول مسؤولية ورعاية النظام السوري المباشرة عن شبكة تهريب المخدرات؛ تُشير المؤشرات والمعطيات الموضوعية والمنطقية إلى وجود تقاطعات حقيقية تربط أجهزة النظام بشبكة تهريب المخدرات، لا سيما من حيث توظيفها كأداة تفاوض سياسية لتحقيق أهداف تتجاوز مسائل التطبيع الدبلوماسي، لتشمل أهدافًا اقتصادية تبدأ برفع العقوبات، وقد لا تنتهي بإعادة الإعمار في سوريا، والدفع باتجاه التطبيع مع النظام السوري دوليًا مجددًا.

• إن الجزم بالمسؤولية المباشرة للدائرة الضيقة للنظام السوري عن شبكة تهريب المخدرات تبقى محل تساؤل مفتوح؛ إلا أن الأكثر وضوحًا هو التوظيف السياسي لقضية المخدرات في علاقة النظام الخارجية، خاصة مع الأردن والدول العربية، حيث يُعتقد بأن النظام يمارس توليفة متناقضة من السلوك، ففي حين تنخرط هياكل أمنية وعسكرية رسمية في أنشطة تهريب المخدرات، كما تُشير الأدلة والمعطيات؛ يظهر جناح «إبداء التعاون» والذي يشمل الهياكل والشخصيات السياسية التابعة للنظام، كوزيري الخارجية والداخلية وجهاز مكافحة المخدرات، بهدف الانفتاح على الدول العربية، وإظهار التعاون سياسيًا، في حين يغيب التطبيق الفعلي للتصدي لشبكة المخدرات على الأرض في سوريا إلى حد كبير.

• يُظهر الخطاب الأمني الأردني وتصنيف أنشطة شبكة المخدرات بأنها «حرب» أولوية للأمن الوطني الأردني في هذه المرحلة، في ضوء قيام الملك عبد الله الثاني بالخطاب بنفسه، وهو ما يرفع حجم هذه الأولوية، ويعكس ترجمته عمليًا بصياغة الأردن لمقاربة متعددة الوسائل تهدف التصدي لشبكة المخدرات المنظمة في سوريا، ففي حين يستند الأردن على مقاربة واقعية

تهدف للتصدي لمحاولات التهريب بالقوة العسكرية على الحدود الأردنية – السورية، وتبني مقاربة شاملة تشمل رفع قواعد الاشتباك، وتصفية أي متسللين عبر الحدود، وتمتد للجهود المحلية في الأردن، حيث تتبع المتورطين مع الشبكة السورية، وصياغة «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات 2024–2026»، وبالتالي تُفسر هذه الجهود بأنها «مقاربة ردع»، يسعى من خلالها الأردن لخلق حقيقة على حدوده بعدم التهاون مع شبكة المخدرات.

• مع التأكيد على فاعلية وكفاءة «مقاربة الردع» الأردنية في التصدي لأنشطة شبكة المخدرات في سوريا، إلا أن طبيعة شبكة المخدرات طبيعة عابرة الحدود، ولا ينحصر تهديدها على أمن الأردن لوحده، إذ أنها تستهدف بقية الدول العربية وبشكل خاص الدول الخليجية، وبالتالي فإن العمل الفردي في التصدي لهذا النوع من التهديدات العابرة للحدود؛ يرفع الكُلفة الأمنية على دولة بمفردها، في حين تُثبت الدراسات المعنية وخاصة في حقل الدراسات الأمنية؛ عدم مقدرة أي دولة بمفردها على التصدي لشبكات الجريمة المنظمة مهما بلغت قدراتها، والشواهد على ذلك كثير حول العالم.

• بجوار تأمين الحدود الأردنية عسكريًا، سعى الأردن لبحث الوسائل الدبلوماسية مع النظام السوري، كضرورة للعمل على التصدي لشبكة المخدرات المنظمة، وفي سبيل ذلك؛ صاغ الأردن مقترح «خطوة مقابل خطوة»، كمنهج عمل تفاوضي بهدف إيجاد ثقة متبادلة بين الأطراف وهي الدول العربية والنظام السوري، وبحث التنازلات المتبادلة بينهم، وصولًا لتسوية الصراع بشكل كامل في سوريا، وفي الوقت الذي بادرت فيه الدول العربية لإعادة النظام السوري لجامعة الدول العربية، كخطوة مقابل وعود متكررة من الدبلوماسيين السوريين للحد من التهديدات الأمنية، وبحث النفوذ الإيراني في سوريا، والعمل على إيجاد ظروف عودة آمنة وطوعية للاجئين السوريين؛ ساد الجمود في هذه القضايا، بل وتشير عدة مؤشرات على تفاقم هذه القضايا عما قبل التطبيع العربي مع النظام السوري.

• ترتفع وتيرة محاولات التهريب، وكمية المضبوطات على الحدود الأردنية – السورية؛ ثلاث مرات عما قبل التطبيع مع النظام السوري، كما تتطور وسائل المهربين لتشمل المسيرات الحديثة، والقذائف المحشوة بالمخدرات، ويتفاقم حجم التهديد مع بروز نمط تسليح المهربين

في سياق الحرب على غزة، وتطورات المشهد الإقليمي. فيما لا يزال الانتشار الإيراني في سوريا بلا أي تغيير يذكر، كما تشير العوامل الموضوعية لغياب أفق عودة اللاجئين طوعيًا، وهو ما يعكس حجم الجمود في مسار التطبيع مع النظام السوري، ويؤدي لاستنتاج غياب فرص التوصل لحلول عبر الوسائل الدبلوماسية، وبشكل خاص لوضع حد للتهديدات الأمنية المُحدقة بأمن دول جوار سوريا بشكل خاص ومنها الأردن.

• يعكس تصور مستقبل شبكة المخدرات المنظمة في سوريا وأنشطتها؛ عن احتمالية استمرار الوضع الراهن، باستمرار محاولات تهريب المخدرات ذات الطابع الاستنزافي على الحدود الأردنية – السورية، خصوصًا مع تباين إدراك حجم التهديد بين الدول العربية حِيال هذه الشبكة وأنشطتها. في حين يشير السيناريو المرغوب به؛ لضرورة إنشاء تعاون أمني عربي للتوصل لجوهر الأمن الجماعي بين هذه الدول، حيث ستستفيد من الأمن المشترك؛ وتتشارك أعباء التصدي للتهديدات المشتركة.

• تستند هذه الدراسة في توصياتها على التجارب الناجحة التي تُعبر عن التكامل الأمني بين الدول والمؤسسات ذات الصلة بالجريمة المنظمة، وعلى وجه الخصوص مؤسسة الإنتربول، خاصة أدوار هذه المؤسسة (والتي تعكس تعاون الدول الأعضاء) بالقيام بضبط كميات مهولة من المخدرات والأسلحة، والإيقاع بأمراء الحروب وزعماء العصابات. حيث يشارك الإنتربول بمهمات خاصة لمداهمة شبكات الجريمة المنظمة، انطلاقًا من قواعد بيانات ضخمة تُسهل العمل الأمني بين الدول.

• تقترح هذه الدراسة ضرورة تشكيل «إطار أمني عربي» معني بالتصدي لشبكة المخدرات في سوريا، حيث تعتقد هذه الدراسة أن التكامل الأمني بين عدة دول عربية تتشارك سياسات خارجية متقاربة بدرجة مهمة، وهي: الأردن، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، وقطر، والبحرين، والكويت. في أن تكوِّن إطارًا أمنيًا على صيغة تحالف أمني لا عسكري -لتجنب التصعيد تبعًا للتغير في موازين القوى الإقليمية-، وأن يضطلع هذا الإطار بدور رئيسي هو: الحد من شبكات المخدرات عبر حدود الدول

العربية. إذا أن شبكات الجريمة المنظمة عابرة للحدود؛ فينبغي أن يكون الجهد الأمني التعاوني عابرًا للحدود كذلك.

• يحقق الإطار الأمني المقترح جملة مهمة من الأهداف المشتركة بين الدول العربية المقترحة، تبدأ بالتصدي لأنشطة شبكة تهريب المخدرات التي تستهدف هذه الدول، عبر تشارك الأعباء والخبرات والأفراد والمعلومات، وترتبط بالمؤسسات الدولية ذات الصلة؛ كالإنتربول، ومؤسسات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ذات الصلة، وبتأييد الدول الغربية التي تستهدف شبكات الجريمة المنظمة كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. حيث يحقق الإطار الأمني المقترح مفهوم الأمن الجماعي والتكامل الأمني بين الدول، ويُعزز من فرص المزيد من التعاون بين هذه الدول العربية.

• عمليًا، تقترح هذه الدراسة أن يشمل الإطار الأمني مسارين، أحدهما تقني – أمني؛ ويشمل الدول العربية الواردة أعلاه، والآخر مسار سياسي يشمل بالإضافة لما سبق؛ العراق، ولبنان، والنظام السوري، وإيران، عبر الإشراك بالتفاهمات السياسية دون العمل الأمني، خاصة في ضوء تقاطع عدد من الهياكل والنُخب والمؤسسات في هذه الدول مع أنشطة الجريمة المنظمة، خاصة كمصادر تمويل في ضوء العقوبات الغربية على هذه الأطراف، وبالتالي تنخفض فعالية العمل الأمني على الأرض إذا اشتركت به هذه الأطراف، خاصة مع ارتفاع فرص التحقق من الافتراضات حول تورط النخب السياسية لهذه الأطراف في أنشطة شبكات المخدرات.

• ينتشر في الجنوب السوري، عدة أطراف تواجه وتتصدى لبعض أنشطة شبكات المخدرات في مناطق وجودها، وهذه الأطراف هي: اللواء الثامن، واللجان الشعبية في محافظة درعا، حركة رجال الكرامة في مدينة السويداء، وجيش سوريا في محيط الـ«55» كم جوار قاعدة التنف التابعة للتحالف الدولي ضد «داعش». هذه الأطراف تشتبك بشكل دوري مع عناصر شبكة المخدرات، وبالتالي يمكن أن يؤدي دعم هذه الأطراف للخفض من وتيرة محاولات التهريب، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الجنوب السوري، لثنيهم عن التورط في الأعمال السوداء كحل أخير أمام الظروف الصعبة التي يعيشونها.

- يتمتع الأردن بعلاقات دبلوماسية متقدمة في المجتمع الدولي، ويحظى باحترام واسع يؤهله للعب أدوار مهمة في الساحة الدولية، وتبعًا لموقعه الجيوسياسي الذي حتَّم عليه التأثر المباشر بما يجري في سوريا، وبشكل خاص أمنيًا بالتصدي لشبكة المخدرات المنظمة؛ فإن توظيف الوسائل الدبلوماسية لتجميع الأطراف المقترحة لإطار أمني يوفر التكامل والأمن الجماعي؛ وخاصة بمخاطبة الأردن لهذه الأطراف انطلاقًا من مصالحهم الذاتية، كما أن سيل محاولات التهريب لا يقتصر على السوق الأردنية، إذا تقدر الكميات المعادة للتصدير بـ80٪ من حجم الكميات التي يَضبطها الأردن، وتتوالى جهود الدول العربية الأخرى في الكشف عن إحباط محاولات تهريب مخدرات ضخمة على حدوده، وفي موانئها ومطاراتها، ناهيك عن الموانئ الأوروبية التي تشهد محاولات تهريب لا تقل أهمية عما سبق؛ وبالتالي، فإن السعي لتجميع الأطراف في إطار أمنية موحد؛ هو الخيار الأنسب أمام حجم التهديد الضخم الناتج عن شبكة المخدرات المنظمة في سوريا.

مُقدّمة

منذ بدء النزاع في سوريا سنة 2011، وفشل التوصل لحل سياسي أو حسم عسكري قد يُنهي الصراع؛ برزت عدة إشكاليات أمنية وظواهر جديدة في سوريا وامتدت تداعياتها للشرق الأوسط ككل، حيث تبلورت جملة من التهديدات الأمنية التي تؤثر سلبًا على المشهد الأمني الإقليمي، ارتبطت هذه التهديدات بالأمن الوطني لدول جوار سوريا بشكل مباشر، خاصة في ضوء استمرار التعقيد في مشهد الصراع السوري، وإن كان -إلى حدٍ كبير- يشهد جمودًا واضحًا منذ سنة 2021. وكان من جملة التداعيات المرتبطة بالأردن حالة عدم الاستقرار في جنوب سوريا، وانتشار مشاهد الفلتان الأمني كالاغتيالات والتفجيرات والاشتباكات المتقطعة، وفي المقام الأول؛ ظهور شبكة تصنيع وتهريب المخدرات المنظمة، والتي تُصنف كشبكة جريمة منظمة عابرة للحدود؛ حيث تُمارس أنشطة غير مشروعة بصورة مُعقدة، عبر تصنيع المواد المخدرة وتهريبها للدول المجاورة لسوريا، ونحو الأسواق الأكثر جذبًا كوجهة نهائية، وفي مقدمتها دول الخليج العربي ذات القدرات الشرائية الكبيرة. بالإضافة لاعتبار هذه الشبكة واحدة من الإفرازات السلبية لـ(اقتصاد الحرب والقتال) غير المشروع، والتي تنتشر بشكل خاص في الحروب الأهلية، والمستمرة في سوريا منذ سنة 2011. إلا أن هناك اعتقادًا على نطاق واسع بوجود رعاية سياسية وفقًا لفرضيتين؛ الأولى، أن هناك تقاطع كامل للنظام السوري وأجهزته الأمنية والعسكرية مع شبكة تهريب المخدرات، والفرضية الثانية، وجود مسؤولية غير مباشرة تنحصر في عدد من الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري، ودون وجود رعاية أو تقاطع سياسي مباشر أو مركزي للنظام السوري مع شبكة تهريب المخدرات.

تنطلق الدراسة من أسئلة رئيسية تسعى للإجابة عنها، والتي ستساهم في فهم وتحليل والكشف عن تفاصيل هذه القضية المُركبة، من قبيل: ماهية التهديدات الأمنية الناشئة عن

شبكة تهريب المخدرات؟ وهل هي قضية اقتصاد حرب وقتال بحت، أم أن هناك أطرافًا سياسية توظفها؟ وبالتالي، من هي الأطراف المسؤولة والراعية لهذه الشبكة؟ كذلك، ما هي المقاربات الأمنية الأردنية في جنوب سوريا؟ وكيف نُقيم تجربة الانفتاح الدبلوماسي مع النظام السوري؟ وأخيرًا، ما هي الخيارات والبدائل الأردنية – الإقليمية للحد من هذه التهديدات؟

تعتبر إشكالية جمع المعلومات والمصادر حول هذه الشبكات وطبيعة أنشطتها ووسائلها، معضلة أخرى تُعقد من فهم هذه الشبكات ومواردها وعناصرها وخطوط تهريبها ووسائلها، حيث تتولى مسؤولية دراسة والتصدي لهذه الشبكات وأنشطتها أجهزةَ الأمن والاستخبارات في مختلف دول العالم، وبالتالي تبقى القدرة على الفهم الدقيق والمُطلق لهذه الشبكات والتهديدات الناشئة عنها مسألة يشوبها الكثير من عدم اليقين، خاصة في مجالات العمل البحثي غير الرسمي.

مع ذلك، تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة الرئيسية، ولتحقق من صحة الفرضيات والتصورات المتصلة بشبكة تهريب المخدرات وأدوارها والتقاطعات السياسية معها؛ تستند هذه الدراسة على منهجية بحثية مختلطة تجمع بين الوسائل النوعية والكمية، استنادًا إلى جملة من المصادر الأولية والثانوية لبحث وفهم أنشطة شبكة تهريب المخدرات في سوريا؛ بدءًا من البحث المعمق في الأدبيات السابقة التي تطرقت لشبكات الجريمة المنظمة وأدوارها، وبشكل خاص شبكة المخدرات في سوريا، وصولًا إلى محاولة تعميق التصور حول المشهد الحالي لشبكة تهريب المخدرات وأنشطتها غير المشروعة، لا سيما في ضوء التعقيد الحاصل في مختلف الجوانب المرتبطة بشبكة تهريب المخدرات في سوريا، وأيضًا فيما يتعلق في البدائل الإقليمية كذلك .كما أجرى الباحث عددًا من المقابلات مع عدد من المختصين والباحثين الأردنيين والسوريين ومن لبنان والعراق، بالإضافة إلى عقد جلسة مركّزة Focus Group في العاصمة الأردنية، عمّان، في يوليو/ تموز 2024، جمعت خبراء أردنيين من خلفيات متنوعة، سبقتها مشاركة الباحث في ورشة عمل عُقدت في إسطنبول، يونيو/ حزيران، ناقشت القضايا المتصلة بالدراسة على صعيد إقليمي.

ينحصر نطاق الدراسة بشكل خاص في شبكة تهريب المخدرات التي تنشط في وسط وجنوب سوريا عبر الحدود الأردنية – السورية، مع التأكيد على عدم حصر شبكات المخدرات

في هذه «الجبهة»، إذ توجد شبكات أخرى مُركبة ومتشابكة مع بعضها بطريقة أو بأخرى، لكنها تشترك بسعيها لتهريب المخدرات عبر خطوط مختلفة؛ فمنها شبكات تهرب المخدرات شمالًا نحو مناطق سيطرة الأطراف الأخرى في سوريا، ومنها لتركيا وأوروبا، بالإضافة لخطوط التهريب البحرية عبر ميناء اللاذقية، ومنه نحو الموانئ الأجنبية، وبشكل خاص الموانئ الأوروبية.

بذلك، قُسِمت هذه الدراسة؛ لخمسة فصول رئيسية ترتبط بشبكة تهريب المخدرات في سوريا، والتهديدات الأمنية الناشئة عنها، حيث ينطلق الفصل الأول من بحث وتتبع سياق تشكل ونشوء شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا، وينبثق عن ذلك عدد من المباحث الفرعية؛ كتتبع أهم المراحل ونقاط التحول التي مرت بها هذه الشبكة، وآليات ووسائل تهريب المخدرات. أما الفصل الثاني فيبحث في الأطراف الراعية لشبكة تهريب المخدرات، ويحلل معنى ومدى تسييس هذا الملف. يلي ذلك الفصل الثالث، وفيه تحليل وتقييم السياسة الأردنية تجاه شبكة تهريب المخدرات، تحديدًا في ضوء المقاربات الأمنية التي ينتهجها الأردن، والبديل الدبلوماسي وتقييم مدى فعاليته. ويُطّور الفصل الرابع، بديلًا أمنيًا يلخص مفهوم الأمن الجماعي إقليميًا؛ للتصدي لشبكة تهريب المخدرات والحد من الأنشطة الهادمة للمجتمعات، حيث تُقدم الدراسة توصيات ترتبط بتحقيق التعاون العربي وتجسيدًا لجوهر الأمن الجماعي. وأخيرًا، يُقدم الفصل الخامس تصورًا لمستقبل ظاهرة شبكة تهريب المخدرات في سوريا وأثرها على الأمن الإقليمي، وذلك عبر تقنية الاستشراف بالسيناريوهات بربط المتغيرات الرئيسية المؤثرة بسياق مسارات هذه الظاهرة وتفحص الاتجاهات التي يُحتمل أن تسلكها.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

يؤسس الإطار النظري التالي للمفاهيم الرئيسية والتفسيرات العامة المرتبطة بشبكات الجريمة المنظمة، ودول الصراع وما ينبثق عنها من تحولات تؤثر سلبًا على المستوى الأمني في الدول التي تشهد حالات من الصراع والآثار السلبية التي تمتد للدول المحيطة بها، حيث تستند الدراسة إلى ثلاثة أطر نظرية رئيسية هي: شبكات الجريمة المنظمة، أمراء الحرب والقتال، والدولة الفاشلة ودولة المخدرات. في حين يتكامل مع ذلك بعض المفاهيم الأخرى التي تساهم بشكلٍ ما في بناء تصورات أكثر وضوحًا حول موضوع الدراسة.

تُعَرَّف المنظمات الإجرامية العابرة للحدود Transnational Criminal Organizations (TCOs)؛ بأنها شبكات معقدة تعمل عبر عدة دول، وتنخرط في مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة، وغسل الأموال، والجرائم الإلكترونية، حيث تستغل هذه المنظمات التجارة العالمية والأنظمة المالية وشبكات الاتصالات لتنفيذ أنشطتها غير المشروعة، وغالبًا ما تقوض سيادة وأمن الدول، ومن أبرز ما يميزها قدرتها على التكيف، واستخدامها للعنف والفساد لتحقيق أهدافها غير المشروعة، وسعيها لتحقيق الربح من خلال وسائل غير قانونية على نطاق عالمي عابر للحدود الوطنية للدول[1].

كما تعتبر شبكات الجريمة المنظمة واحدة من أبرز مظاهر التحول لحقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، فمنذ العام 1994، تُصنف الأمم المتحدة أنشطة الجريمة المنظمة كتهديد رئيسي

(1) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Transnational Organized Crime: The Global Threat Assessment," 2010, link: https://bitly.cx/8Z2c

على أجندة السلام في السياسة الدولية، إلا أن أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001؛ خطفت الأضواء عن هذه الشبكات نحو المجموعات الإرهابية والمتطرفة[1]. كما ينتمي التهديد الناشئ عن أنشطة الجريمة المنظمة لمستوى التهديدات غير تقليدية (Non-traditional Security Threats; NTS)، حيث تختلف عن أوجه التهديد السائدة في الماضي، والتي كانت تتلخص بمفهوم التهديد العسكري المباشر وفقًا لتصنيف الأمن التقليدي، وينبثق عن بروز وتصاعد شبكات تهريب المخدرات جملة من التهديدات الناشئة عنها، والتي تهدد الأمن المحلي والمجتمعي محليًا، والأمن المشترك عبر الدول، بل وتمتد لتشمل تهديد بنية وتماسك النظام الدولي ككل، ومع تفشي شبكات الجريمة المنظمة عالميًا، بات يُنظر لها على أنها تهديد وجودي لبقاء واستمرار الدولة[2]، خاصة في الحالات التي يتفاقم فيها التهديد الناشئ عن أنشطة الجريمة المنظمة، حيث يمتد التهديد والأثر السلبي الناشئ عن شبكات الجريمة المنظمة لمختلف مجالات الأمن الإنساني كالأمن المجتمعي، والصحي، والاقتصادي، كما تُضفي مزيدًا من التحديات أمام الدول للتصدي لأنشطتها بمفردها.

بذلك، يتطلب توفير الأمن أمام هذا التهديد درجة عالية من الجهود الدولية التعاونية، لا سيما في ضوء عجز أي دولة بمفردها -مهما بلغت قدراتها- من التصدي لهذه الأنشطة العابرة للحدود، خاصة عند إدراك أن الدول منذ أن نشأت وتشكلت جيوشها صُمّمت للتصدي لجيوش دول أخرى مقابلة لها[3]، لا لتهديدات هجينة عابرة للحدود كتهديد رئيسي لوجودها وبقائها.

يتقاطع بروز شبكات تهريب المخدرات سياسيًا في الشرق الأوسط مع تنامي الدور الكبير الذي تؤديه فواعل ما دون الدولة (Non-state Actors) الأخرى في المشهدين الأمني

(1) Williams, Phil. 2012. "Transnational Organized Crime." In *Security Studies*, edited by Paul D. Williams, 503-519. 2nd ed. London: Routledge.

(2) Rosenau, James N. 1990. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

(3) Cusimano, Maryann, ed. *Beyond Sovereignty: Issues for a Global Agenda*. Boston: Bedford/St. Martin's, 2000.

والعسكري، خاصة في ضوء التحولات التي يشهدها الإقليم، والمصاحبة لتنامي النفوذ الإيراني -الطرف الأبرز الموظِف لفواعل ما دون الدولة- في الشرق الأوسط، وتحديدًا في لبنان، والعراق، واليمن، والانتشار الواسع في مناطق سيطرة النظام السوري، وهو ما يسلط الضوء على جملة من التحولات المهمة التي تُلقي بظلالها ليس فقط على الشرق الأوسط، بل وعلى صعيد الأمن والسلم الدوليين في البعد الاستراتيجي، في ضوء حالة تشظي القوة من الدول لما هو دونها، وعدم احتكار التأثير في الدول كفواعل رئيسية في النظام الدولي بعد الآن، وبشكل رئيسي مع بروز الفواعل التي تشمل: المليشيات والجماعات المسلحة، وحركات التحرر الوطني، شبكات الجريمة المنظمة، الشركات الأمنية الخاصة، والأحزاب العابرة للقومية، والتي تمارس أدوارًا في هوامش ومساحات حركة أكبر مقارنًة بالدول، وبالتالي تستطيع ممارسة نفوذها بقيود أقل مقارنة بالدول[1].

يُعرف اقتصاد الحرب (War Economy)، بأنه: «استمرار الاقتصاد بوسائل أخرى غير طبيعية»، إلا أن اقتصاد الحرب في الصراعات داخل الدول (intrastate conflict)؛ والتي إحدى صورها أن تكون فيها الحكومة والمعارضة طرفي صراع؛ يظهر مفهوم اقتصاد القتال (Combat Economy)، والذي ينطوي على عمليات تحايل على الاقتصاد النظامي وإضعافه أو تدميره، ونمو الأسواق غير النظامية والسوداء، وسيادة النهب والسلب، والابتزاز كالخطف بهدف والافتداء، وعنف المحاربين المباشر والمتعمّد ضد المدنيين لاكتساب السيطرة على الأصول الاقتصادية أو حتى الزراعية، واستغلال اليد العاملة بالإكراه، وبشكل خاص لأن الاقتصاد في تلك الظروف يتسم باللامركزية في ضوء غياب الاستقرار والأمن، ويزدهر فيه الاعتماد على التهريب بأنواعه كتهريب البشر والمخدرات والبضائع المحلية والأصول المالية والعملات الصعبة من وإلى الخارج، ويكثر توظيف السكان المحليين في الأنشطة غير المشروعة، وينتج عن ذلك كله بروز طبقة من أمراء الحرب كطبقة منتفعة اقتصاديًا، تقاوم وتقف في وجه نجاح أي عملية سلام أو تسوية قد تُنتج تغييرًا في الوضع الراهن. كما يتقاطع

(1) Williams, Phil. (2001), "Transnational Crime and Corruption." In *Issues in World Politics*, edited by Brian White, Richard Little, and Michael Smith, 2nd ed., 199-214. New York: Palgrave Macmillan.

مع أمراء الحرب في كثير من الأحيان بعض النخب السياسية والاقتصادية في الحروب الأهلية، والذين يعكسون اقتصاديات الظل (Shadow Economy)[1]، حيث تتشكل علاقات تحالفية نفعية مع أمراء الحرب، تُنتج في نهاية المطاف مكتسبات جديدة لكلا المجموعتين وترسيخًا لحالة الصراع، وعرقلة أي جهود تفضي للتغيير في الوضع القائم[2].

في حين يشير مفهوم الـ(دولة الفاشلة – Failure-State) إلى صفة لنظام سياسي غير فعال، وبشكل أساسي في درجة احتكاره للعنف المشروع وقوة إنفاذ القانون، وبسط السيطرة على أراضيها، وضمان الأمن أو على الأقل الاستقرار النسبي محليًا، والتي تعتبر من صميم مسؤوليات الدولة ذات السيادة[3]، بالإضافة لغياب أدوار المؤسسات الرئيسية في أداء مهامها المنوطة بها. كما يتعاظم الخطر إذا ما تقاطع الوضع القائم في دولة فاشلة؛ مع تصنيفها كـ (دولة مخدرات – Narco-State)، والذي يشير لتورط عدد مهم من المؤسسات والهياكل الرسمية ورجال السياسة والأمن والاقتصاد؛ بأنشطة وشبكات تهريب المخدرات والممنوعات والأسلحة، ويتفشى بذلك الفساد الذي يخترق المؤسسات ويؤدي لتآكلها، وترتفع حدة ودرجة العنف والتهديدات الأمنية، ويتصاعد الاعتماد على المخدرات والتهريب كمصدر تمويل رئيسي[4].

بالتالي، تنطلق الدراسة من فرضية أن ما سبق من تصورات؛ تُجسد عددًا مهمًّا من أجهزة النظام السوري بصورة واضحة، لا سيما مفهوم دولة المخدرات[5] خاصة بعد سنة 2011،

(1) Ballentine, K., and Nitzschke, H., "*The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation*," pp. 8-9, Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2004, link: https://bitly.cx/0Jm4H

(2) Khatib, L. "How the Captagon trade impacts border communities in Lebanon and Syria", Chatham House, 25-7-2022, link: https://bitly.cx/w7srr

(3) ROTBERG, Rober, "*Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators*," Dec-2003, Princeton University Press.

(4) Farah, Douglas. *Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority*. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2012.

(5) The Economist, "Syria has become a narco-state: But a popular drug is doing damage at home"", 19-7-2021, link: https://bitly.cx/bGSKg

وإن كان هذا التعبير بالمفهوم الواسع لاستخدام المصطلح[1]، إلا أن جوهر المعنى المرتبط بهذا المفهوم ما يزال ظاهرًا -كما سيأتي-، كما يؤكد تتبع الصراعات العنيفة طويلة الأمد عن وجود علاقة واضحة مع بروز شبكات الجريمة المنظمة[2]، خاصة أن مثل هذه الشبكات التي تُطيل من أمد وحِدّة الصراعات والحروب[3]، فتظهر العلاقة بشكل طردي؛ فكلما طال أمد الصراع، كلما برزت شبكات جريمة منظمة جديدة (انتشار أفقي)، وكلما توسع نفوذ هذه الشبكات (انتشار عامودي). خاصة تمويل المليشيات لمقاتليها وقدرتها على الاستمرار في تجنيد المزيد من الأفراد في صفوفها[4]، وهو ما يساهم في تفسير وفهم المشهد الحالي لتقاطع شبكات المخدرات المنظمة في سوريا؛ مع كل من الشخصيات السياسية والأمنية والاقتصادية بالإضافة لأمراء الحرب وقيادات المليشيات في سوريا، ويعزز من فهم مرحلة مهمة من مراحل الصراع السوري، وإدراك مدى تعقيد التوصل لتسوية حقيقية قد تنهي الصراع في سوريا، لا سيما مع ارتفاع عدد الأطراف الفاعلة التي ستضرر من أي حل مقبل سيتجاوز مصالحها القائمة في الوضع الراهن.

تنحصر المخدرات المُهربة عبر الحدود السورية - الأردنية، بشكل رئيسي في ثلاث منتجات رئيسية، وهي (الكبتاغون Captagon)؛ وهو اسم العلامة التجارية لعقار (الفينيثيلين)، وهو منبه ينتمي إلى عائلة (الأمفيتامينات)، ويُعتبر من المخدرات المحظورة في العديد من الدول، ويؤدي إلى آثار جانبية خطيرة مثل الإدمان، القلق، وارتفاع ضغط الدم[5]. بالإضافة للـ (الكريستال – Crystal Methamphetamin) أو (الميثامفيتامين الكريستالي)، فهو نوع من (الميثامفيتامين) يتم تصنيعه بشكل غير قانوني ويُباع كبلورات أو كمسحوق، ويُعرف أيضًا

(1) Centre for Operational Analysis and Research - (COAR), "*The Syrian Economy at War: Captagon, Hashish, and the Syrian Narco-State*", p. 3, April-2021, link: https://bitly.cx/SUB4

(2) Cornell, S., & Jonsson, M., "*Conflict, crime, and the state in postcommunist Eurasia,*" Feb-2014, University of Pennsylvania Press.

(3) Cockayne, James, and Adam Lupel, eds. *Peace Operations and Organized Crime: Enemies or Allies?* 1st ed. 2011, Routledge Publications. And,

(4) Kan, P. R., "*Drug trafficking and International Security,*"Jul-2016, Rowman and Littlefield Publishers.

(5) Wu, Nan et al. "Insight of Captagon Abuse by Chemogenomics Knowledgebase-guided Systems Pharmacology Target Mapping Analyses." *Scientific reports* vol. 9,1 2268. 19 Feb. 2019, doi:10.1038/s41598-018-35449-6

بأسماء أخرى مثل «الآيس» و«الزجاج»، وهو مادة شديدة الإدمان تؤثر على الجهاز العصبي المركزي للإنسان، مما يؤدي إلى زيادة مستويات النشاط والشعور بالنشوة، ويُستخدم الكريستال عادةً عن طريق التدخين أو الحقن، مما يؤدي إلى تأثيرات سريعة وقوية. يُعرف الكريستال بقدرته العالية على الإدمان، ويؤدي إلى آثار صحية خطيرة تشمل فقدان الوزن الشديد، والأضرار النفسية والعقلية مثل القلق والاكتئاب[1]. وأما (الحشيش – Cannabis)، فهو منتج من نبات القنب، ويحتوي على مادة رباعي (هيدروكانابينول – THC) والتي تسبب تأثيرات وهلوسات نفسية وعقلية، حيث يُستخدم الحشيش لأغراض النشوة والترفيه، ويسبب الإدمان والأمراض الجسدية والعقلية[2].

وأخيرًا، وفي إطار تقديم الدراسة بدائل عملية لمواجهة والتصدي لشبكة تهريب المخدرات، فإنها ترتكز في بعض جوانبها إلى أطروحات (نظرية المركب الأمني الإقليمي – Regional Security Complex Theory RSCT)، والتي تُفسر الأمن وسبل تحقيقه في إطار إقليمي، بمعنى موقع جغرافي محدد، هو ما ينعكس على المستويين الآخرين؛ على الدول وعلى الأمن العالمي، ويعني؛ وجود مجموعة دول ترتبط مصالحها الأمنية بشكل وثيق، لتبلغ درجة من التكامل الأمني بحيث تصبح مخاوف أحد الدول غير قابلة للفصل عن مخاوف بقية جيرانها، حيث تواجه هذه الدول درجة من التهديدات والتحديات الأمنية المتماثلة والمتشابهة، مما يجعل فصل أمن أي منها أمرًا غير ممكن. ويُتصور بذلك أن تتفاعل الدول داخل الإطار أو المركب الأمني فيما بينها بشكل مكثف نتيجة لترابطها الجغرافي، وتشابكها السياسي والتاريخي، وبذلك إما أن يُنتج التفاعل علاقات تعاونية أمنية أو صراعية بشكل عام[3].

---

(1) "Methamphetamine: Crack meth/Ice/Crystal meth/Tik/Shabu/Yaba: What is it?", United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), link: https://bitly.cx/y1BQD

(2) "Alcohol, Drugs and Addictive Behaviours Unit"", World Health organization (WHO), link: https://bitly.cx/T9QyK

(3) Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press. **Further readings**: Buzan, B., Wæver, O., & De Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers. **And**: Hänggi, H. (2003). Making Sense of Security Sector Governance. *Challenges of Security Sector Governance in West Africa.*

إلا أن الدول المقترحة والمُتصور انفتاحها على التكامل الأمني مع بعضها البعض في هذه الدراسة -انظر الفصل الرابع-؛ تجمعها درجة مرتفعة من التوجهات المتقاربة في السياسة الخارجية، وهو العامل الأهم في التقاربات الأمنية التي تجمع الدول[1]، ودرجة أكثر تقاربًا من انعكاس التهديدات الأمني الناشئة عن شبكة تهريب المخدرات في سوريا، وبالتالي ترتفع فرص انفتاحها على بعضها البعض لتحقيق درجة أكبر من الأمن الجماعي والتكامل الأمني، عبر إنشاء آليات ووسائل تعاون عربي، وتطوير استراتيجيات شاملة، وتعزيز القدرات الأمنية للدول العربية المقترحة، وقد لا يتحقق ذلك إلا إذا استطاعت هذه الدول عكس تصورها التهديد المشترك إلى سياسات واقعية ملموسة، تساهم في خفض حدة ووتيرة مستويات التهديد، وتوفير الأمن بتشارك الأعباء بين الدول المقترحة جماعيًا، خاصة أن محاولات عزل الأمن الأردني عن سياق الأمن إقليمي كوحدة من وحدات الإقليم؛ أمرٌ غير ممكن، حيث أن انتشار تهديد شبكة المخدرات عل الحدود الأردنية - السورية، لا يعني أنه خطر على الأردن فحسب؛ بل يعني أنه تهديد إقليمي عبر الأردن.

(1) Jervis, Robert. "Security Regimes." *International Organization* 36, no. 2 (1982): 357-78. http://www.jstor.org/stable/2706526.

الفصل الأول

شبكة المخدرات في سوريا، الواقع والتهديد

تُعد شبكة المخدرات في سوريا واحدة من أخطر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، والتي انتشرت بشكل مُنهج ومنظم بعد سنة 2011؛ فبعد أن تفاقمت حالة النزاع في سوريا بوتيرة متسارعة، وتعقد المشهد مع مرور الوقت، ومع ارتفاع عدد الأطراف المنخرطة فيها، وتباين واختلاف مصالح كل طرف وحدوث جُملة من التحولات في الجنوب السوري، على وجه التحديد ما شهدته سنة 2018 واتفاقيات التسوية من تحول جذريّ في ديناميكيات الصراع، تشكلت على إثرها واحدة من أخطر الشبكات الإجرامية في المنطقة. فمع استمرار انهيار بنية المؤسسات الرسمية، وانتشار الفوضى الأمنية والسياسية في مناطق سيطرة النظام السوري، تهيأت بيئة مناسبة للجماعات الإجرامية في هذا الفراغ لتوسيع نفوذها وتأسيس شبكة واسعة لإنتاج وتهريب المخدرات، مدعومة بتقاطعات سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية من عدة أطراف تتصل بالنظام السوري. حيث أضحت سوريا تدريجيًا مركزًا رئيسيًا لتصنيع وتوزيع المخدرات بأنواعها، وبشكل خاص الـ «كبتاغون»، الذي يُعتبر من المنشطات شديدة الخطورة، ويُباع بكميات هائلة في أسواق دول الخليج العربي. هذه الشبكة لم تنشأ من فراغ، بل كانت نتاجًا مباشرًا لتداخل عوامل معقدة من تفكك الدولة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب الصراع المتصاعد الذي خلق بيئة مناسبة لازدهار هذا النوع من النشاط الإجرامي.

1.1. اتفاقيات التسوية ونقطة التحول في الجنوب السوري

أدى التدخل العسكري الروسي في الصراع السوري في سبتمبر/ أيلول 2015؛ إلى إحداث تحول جوهري في مسار الأحداث، خاصة في جنوب سوريا. قبل هذا التدخل، كانت كفة الصراع في الجنوب لصالح «الجبهة الجنوبية» التابعة للجيش السوري الحر، إلا أن جُملة من العوامل المتشابكة مثل تحول موقف داعمي المعارضة السورية والحملات العسكرية المكثفة التي قادها النظام بدعم روسي موسع يشمل الإسناد والغطاء العسكري الجوي، والخبراء والمستشارين الميدانيين، وحصار عدد مهم من المدن والقرى الرئيسية، قلبت الموازين لصالح النظام السوري وحلفائه.

وقد تمخضت سلسلة من المفاوضات بين وجهاء مدينة درعا وضباط روس عن اتفاق تسوية في يوليو/ تموز 2018، والذي تضمن اعتراف الأطراف بمؤسسات النظام ورفع العلم السوري القديم، بالإضافة إلى التخلي عن شعارات الثورة السورية وتسليم السلاح الثقيل، مقابلَ تسوية أوضاع المطلوبين والمتخلفين عن الخدمة العسكرية. كما تم تخيير المقاتلين المعارضين بين البقاء في درعا أو الانتقال إلى الشمال السوري. وعلى المستوى الدولي، قدمت روسيا ضمانات للأردن والولايات المتحدة بأن الوضع الجديد في الجنوب السوري سيضمن عدم انتشار الفصائل الإيرانية في هذه المنطقة[1].

أسفرت اتفاقية التسوية الأولى عن تحولات أمنية متعددة، أبرزها الفوضى الأمنية التي سادت في درعا والعديد من قراها، حيث انتشرت عمليات الاغتيال وتصفية الحسابات بين المقاتلين الذين رفضوا التسوية أو المغادرة، وبينهم وبين عناصر النظام السوري. وقد ساهم هذا الوضع في نشوء النواة الأولى لشبكة تهريب المخدرات المنظمة، والتي تزامنت مع إعادة فتح معبر جابر – نصيب في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، والذي يعتبر نقطة عبور رئيسية على

(1) أحمد أبازيد، «من يحكم الجنوب السوري؟»، 2/ 4/ 2024، الجزيرة نت، الرابط:
https://bitly.cx/MFM8

الحدود الأردنية. نتيجة لذلك، أصبح الجنوب السوري بؤرة رئيسية لأنشطة المخدرات على المستوى العالمي[1].

ومن اللافت أن الفترة الممتدة من 2018 – حتى الآن اتسمت بالفوضى الأمنية كصفة بارزة في المشهد الأمني في درعا، وهو ما أدى إلى التوصل إلى اتفاقية التسوية الثانية في سبتمبر/ أيلول 2021. وقد ساهمت حالة الفراغ الأمني بشكل رئيسي في انتشار أنشطة تهريب المخدرات المنبثقة عن هذه الشبكة، حيث استغلته هذه الشبكة لتوسيع نفوذها ووجودها الفعلي على الأرض، مستقطبة شريحة كبيرة من شباب الجنوب السوري[2]، فجملة التحولات السابقة توضح كيفية لعب شبكة المخدرات دورًا رئيسيًا لفهم معضلة عدم الاستقرار القائمة في جنوب سوريا.

ويُظهر التتبع الكمي ارتفاع وتيرة أنشطة شبكة المخدرات في جنوب سوريا، حيث تدل كميات المخدرات المضبوط على الحدود الأردنية ما بعد سنة 2021، ولغاية متنصف شهر ديسمبر/ كانون الأول 2023، كمؤشر مهم ورئيسي على تصاعد وتيرة محاولات التهريب بشكل خطي منذ اتفاقية التسوية الثانية في درعا 2021، وعلى النحو التالي[3]:

(1) Nereim, V., and Abdulrahim, R., "The long Isolation of Syria's al-Assad is over", 18-5-2023, New York Times, link: https://bitly.cx/QOEF.

(2) فاضل خانجي، «من التسوية إلى الكابتاغون: كيف تحوَّل المشهد الأمني في درعا جنوب سورية»، 23/ 12/ 2023، معهد السياسة والمجتمع، الرابط: https://bitly.cx/SeLG

(3) جدول من إعداد الباحث، وفقًا للموقع الإلكتروني لقناة المملكة، «القوات المسلحة تضبط أكثر من 60 مليون حبة كبتاغون منذ 2021»، 19/ 12/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/moeQ

الفئة	الكمية المضبوطة
حبوب كبتاغون	60.280.642 مليون حبة
كفوف حشيش	41.717 ألف كف
مادة حشيش	735 كيلوغرام = 13 كيس
حبوب ترامادول	100.386 ألف حبة = 86 شريط
حبوب مخدر «لكسيس»	589.000 ألف حبة
كبسولات «جاليكا»	35.810 ألف شريط
كبسولات «بلاريكا»	18.355 ألف حبة
حبوب ومواد مخدرة مختلفة	197.0009 ألف حبة = 104 كيلوغرام
بودرة مخدر «كريستال»	5.819 ألف كيلوغرام
حبوب «الغابليز»	360 حبة
المجموع الكلي للمواد المخدرة بمختلف أنواعها	60.896.572 مليون حبة/ بواقع: 6.658.818 مليون كيلوغرام

(الجدول 1)

بالإضافة إلى إحباط الجيش الأردني لأكثر من 1700 محاولة تسلل بهدف التهريب في الفترة ما بين 2020 وحتى منتصف 2023[1]، وهو ما يعني وجود 485 محاولة في السنة الواحدة، بواقع 1.3 محاولة تهريب يوميًا. أما التقديرات الحديث؛ فتُشير إلى أن محاولات التهريب قد تضاعفت ثلاث مرات على الأقل منذ ذلك الحين[2]، وهو ما يعني أن وتيرة محاولات التهريب على الحدود الأردنية لآخذة في التصاعد بصورة خطية وفي مسار ارتفاع مستمر.

(1) Kamal, Mwaffak, Carmen Karim, Rasha Qandeel, Daham Alassad, and Hadeel Rawabdeh. 2023. "A 'Drug War': Syria's Neighbors Fight a Flood of Captagon Across Their Borders." OCCRP, June 27, 2023. https://bitly.cx/o78d

(2) ETANA Syria, "Study: Normalization, One Year On", 17-6-2024, link: https://bitly.cx/csZG

- **تهريب الأسلحة: تسييس وأهداف جيوسياسية**

بجوار محاولات تهريب المخدرات الممنهجة والمستمرة والمتصاعدة منذ سنة 2021، ظهر نمط جديد منذ اندلاع الحرب على غزة عقب السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023؛ حيث ارتفعت وتيرة محاولات تهريب الأسلحة المتوسطة والمتفجرات والصواريخ بجوار شحنات كبيرة جدًا من المخدرات[1]، حيث ضبطت القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي، في ديسمبر/ كانون الأول 2023 كمية كبيرة من المخدرات والأسلحة، وهو ما يدعم التقاطع السياسي مع شبكة المخدرات في سوريا، ويعتبر علامة بارزة على وجوده، ويزداد ذلك عند الحديث عن ارتفاع بريق أنشطة المقاومة المسلحة ضد إسرائيل بعد بدء الحرب على غزة. حيث يتضح من تتبع سردية وكلاء إيران حول الأردن خلال هذه الحرب، وجود تحركات لإيقاع الأردن في حرج محلي وشعبي، عبر التشكيك بموقفه السياسي من الحرب على غزة، خاصة في ضوء المناخ الشعبي والرأي العام المتأثر بتبعات الحرب الوحشية، إذ أن تضمين شحنات المخدرات ببعض الأسلحة، يهدف لاصطناع غطاء مشروعية من نوع ما على عمليات التهريب، وإضفاء أبعاد جيوسياسية على أنشطة تهريب المخدرات، تحت شعار نقل السلاح للمقاومة الفلسطينية. ويوضح الجدول التالي[2] عينة من بعض الأسلحة التي ضبطها الجيش الأردني مع مهربي المخدرات منذ 7 أكتوبر/ تشرين أول وحتى كانون الأول 2023:

(1) «القوات المسلحة: استمرار اشتباك قوات حرس الحدود مع المجموعات المسلحة»، 18/ 12/ 2023، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، الرابط: https://bitly.cx/S6gpf

بطبيعة الحال، يمكن فهم أن هذه المناطق تكون بعيدة عن أبراج المراقبة الحدودية، وهي ما تعكس منطقة رخوة لشبكة تهريب المخدرات، ويوضح ذلك إيعاز رئيس هيئة الأركان المشتركة يوسف الحنيطي لإنشاء سياج إلكتروني على الحدود بعد كثافة محاولات التسلل والتهريب مطلع سنة 2024، انظر: «رئيس هيئة الأركان المشتركة يوعز بتعزيز منظومة حرس الحدود الإلكترونية»، الرابط: https://bitly.cx/Wfv3

(2) «جدول من إعداد الباحث، وفقًا للموقع الإلكتروني لقناة المملكة، «القوات المسلحة تضبط أكثر من 60 مليون حبة كبتاغون منذ 2021»، 19/ 12/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/moeQ

فئة السلاح	الكمية
صواريخ (روكيت لانشر)	4 صواريخ
صواريخ (آر بي جي)	4 صواريخ
ألغام ضد الأفراد	10 ألغام
بندقية قنص (جي 3)	1 بندقية
بندقية (م 16) مزودة بمنظار قنص	1 بندقية
مادة (تي ان تي) متفجرة	225 غرام
بندقيات آلية مختلفة	21 بندقية
مسدسات فردية	10 مسدسات
قنابل يدوية	5 قنابل
قذيفة (M203) غير مجوفة	1 قذيفة
بندقية كلاشنكوف	1 بندقية
المجموع الكلي للأسلحة بمختلف أنواعها:	**48 قطعة سلاح، 225 غرام متفجرات**

(الجدول 2)

2.1. آلية عمليات شبكة تهريب المخدرات

تعمل شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا بطريقة ممنهجة، وبوسائل متقدمة، حيث تتمثل صور محاولات التهريب المنظمة عبر الحدود الأردنية – السورية بوسيلتين رئيسيتين، هما:

1 – **النمط التقليدي لتهريب المخدرات:** يتم عبر معبر جابر – نصيب، حيث يتم إخفاء شُحنات المخدرات داخل شاحنات النقل، ومحاولة تمريرها عبر الحدود، ومع تطور التكنولوجيا الأمنية الحديثة، وتشديد الإجراءات الأمنية من الجانب الأردني على المعبر الحدودي، باتت الوسائل الأمنية أكثر فاعلية، بحيث تنخفض فرص مرور شُحنات المخدرات بشكل عام.

2 – **النمط الهجين**: وهو النمط الأكثر تهديدًا، حيث يتم عبر التسلل من الشريط الحدودي الأردني – السوري، ويشمل هذا النمط البُعدين البري والجوي:

أ. النمط البري: يتمثل بمحاولات التهريب بتحرك مجموعات من أفراد عصابات التهريب من خلال عربات نقل قرب الشريط الحدودي برًّا، وعادة ما تكون هذه المجموعات مسلحة ومستعدة للاشتباك بالأسلحة النارية الخفيفة والمتوسطة، وفي بعض الحالات، تقترب عربات المهربين من الشريط الحدودي، وتتحول لاشتباكات أكثر عنفًا مع الجيش الأردني والتي يمتد بعضها لنحو 14 ساعة متواصلة[1].

ب. النمط الجوي: ويُعتبر من إفرازات الحرب الهجينة، حيث تُوظَف الطائرات المُسيرة (Unmanned Aerial Vehicle-UAV) لحمل شحنات من المخدرات عبر الحدود جوًا، وعلى صيغة المسيرات الانتحارية؛ تتحرك هذه المسيرات بلا عودة لمرسليها، ومنذ أغسطس/ آب 2023 ولغاية يوليو/ تموز 2024؛ تم إسقاط وضبط أكثر من 15 مسيرة محملة بالمخدرات وبعضها بالأسلحة، ولتقدير حجم الحمولات القادرة هذه المسيرات على حملها، فتتراوح قدرة بعض المسيرات على حمل أوزان ما بين 2 كغم ولغاية 35 كغم بحسب مدى تطورها، وتعتبر إيران من أهم المزودين للنظام السوري، ولوكلائها بالمسيرات خاصة مسيرات «أبابيل 1 و2»[2]. ومن اللافت استحداث نمط تفخيخ المسيرات وتهريب الأسلحة عبرها، بحيث تنفجر في حال تم ضبطها[3]، وهو ما يتجاوز أنشطة التهريب المجردة إلى أهداف انتقامية، وإيقاع الأذى المباشر بأفراد الجيش الأردني.

كما تشير المسيرة المضبوطة مؤخرًا من نوع DJI Phantom 4 (كما يظهر في الصورة 1)، وهي من المسيرات المتطورة المجهزة بكاميرات عالية الجودة، وتحكم دقيقة يمكنها من الطيران

(1) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «اشتباكات مسلحة على الحدود الشمالية للمملكة»، 19/ 12/ 2023، الربط: https://bitly.cx/cMbZ

(2) Winter, Lucas, "Syrian Regime Forces Increase UAV Use Along Jordanian Border", 3-10-2023, link: https://bitly.cx/C3JCQ

(3) الجزيرة نت، «الأردن يعلن إحباط محاولة تهريب أسلحة بطائرة مسيرة قادمة من سوريا»، 25/ 2/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/no95

على مسافات منخفضة، وتجنب الكشف بالرادار لقدرتها على الطيران المنخفض، ويعكس توظيف مثل هذه المسيرات المتقدمة في أنشطة شبكة تهريب المخدرات المنظمة؛ وجود صلة وثيقة بين حزب الله اللبناني والنظام السوري مع شبكة تهريب المخدرات، خاصة أن هذه المسيرة يستخدمها حزب الله منذ سنة 2021 في عمليات عسكرية ضد إسرائيل، وتستخدمها قوات النظام السوري في عمليات تفجيرية في إدلب خاصة منذ مطلع 2024[1][2].

(صورة 1)

(1) نوار شعبان، «تقرير خاص: ما هي صلة الوصل بين هجمات الطائرات المسيرة في شمال غرب سوريا وعمليات التهريب بالطائرات المسيرة في الجنوب السوري؟»، 22/ 7/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/NwPxt

(2) وكالة أخبار الأردن، «إسقاط طائرة مسيرة على واجهة المنطقة العسكرية الشمالية محملة بمواد مخدرة – صورة»، الرابط: https://bitly.cx/v9jo

يُضاف لذلك، فإن من بعض «ابتكارات» شبكة تهريب المخدرات المنظمة محاولات تطوير وسائل غير مسبوقة، لقطع الشريط الحدودي الأردني، ومن ذلك محاولة تهريب الشحنات بقذائف هاون بلاستيكية مُلقمة بمكيات من الكبتاغون (انظر الصورة: 2)[1]، وعلى الرغم من غرابة الأمر، إلا أن عدة حوادث لتهريب المخدرات في الإقليم تتم عبر الحيوانات المدربة، وبشكل خاص الحمام الزاجل، كما شوهدت حالات مشابهة في كلٍ من: الكويت[2]، والعراق[3]، ودوليًّا في الأرجنتين[4] قبل عقد من الزمن.

(صورة 2)

(1) موقع الجيش الأردني، «المنطقة العسكرية الشمالية تحبط محاولة تهريب مواد مخدرة»، 18/ 7/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/GGg7X

(2) صحيفة الرأي الكويتية، «ضبط حمامة تهرب 178 حبة مخدرة»، 22/ 5/ 2017، الرابط: https://bitly.cx/z0HiZ

(3) علي الحسيني، «العراق: ضبط 88 حمامة زاجلة بتهمة تهريب المخدرات»، صحيفة العربي الجديد، 23/ 5/ 2017، الرابط: https://bitly.cx/JX8LS

(4) موقع قناة العربية، «الأرجنتين.. تهريب المخدرات عبر الحمام الزاجل»، 12/ 8/ 2013، الرابط: https://bitly.cx/NUWE

• **عوامل الطقس ووتيرة تهريب المخدرات**

تلعب العوامل الجوية دورًا حاسمًا في تحديد وتيرة محاولات تهريب المخدرات، حيث تؤثر الفصول المختلفة في استراتيجيات شبكة تهريب المخدرات في سوريا، وتنعكس على فُرص نجاح عملياتهم عبر الحدود الأردنية، وفي هذا السياق، نجد أن فصلي الشتاء والخريف يوفران ظروفًا ملائمة بشكل خاص لمحاولات التسلل بهدف تهريب المخدرات، خاصة أن طبيعة هذه المنطقة صحراوية وعلى النحو التالي:

أ. الشتاء والخريف مواسم للتهريب:

خلال فصلي الشتاء والخريف؛ تنخفض الرؤية الأفقية على الحدود الأردنية – السورية بسبب كثافة الضباب والأمطار، مما يوفر ساترًا بصريًا يساعد المهربين على التسلل وارتفاع فُرص عدم اكتشافهم، وهذه الظروف الجوية السيئة تجعل من الصعب على حرس الحدود رصد تحركات المهربين بفعالية.

كما أن كثافة الأمطار خلال هذين الفصلين تساهم في تشكل أوضاع وعرة في هذه المنطقة الصحراوية، مما يزيد من القدرة على التخفي على الأرض ويخلق بيئة ملائمة للتهريب، فالوحل والظروف الرطبة تعيق عمليات الكشف على الحدود، مما يتيح للمهربين فرصة أفضل لاجتيازها.

ب. الربيع والصيف مواسم للإنتاج والتخزين:

خلال فصلي الربيع والصيف، تكون الظروف الجوية أكثر وضوحًا وجفافًا ويرتفع مدى الرؤية الأفقية، مما يجعل التسلل عبر الحدود أكثر صعوبة بسبب القدرة العالية على الرصد والمراقبة، بالإضافة إلى ذلك، فإن فترة الربيع والصيف تعتبر فترة لزيادة إنتاج وتخزين المخدرات في سوريا، حيث يتم تحضير الشحنات بشكل مكثف لتكون جاهزة للتهريب خلال فصل الشتاء التالي، إلا أن محاولات التهريب لا تتوقف في هذه الفصول، إذ تستمر ولكن بوتيرة

ومستوى أقل تبعًا لبعض العواصف الرملية التي قد تحدث، كما أن مستويات الإنتاج لا تتوقف في فصل الشتاء إلا أن تركيز شبكة المخدرات ينصب على التهريب أكثر[1].

بالتالي، تكشف هذه الديناميكيات عن الطريقة التي يتكيَّف بها المهربون مع الظروف الجوية لتسهيل عملياتهم وفقًا لتكتيكات مرتبطة بتغير فصول السنة، كما أن فهم تأثير العوامل الجوية على نشاطات التهريب يساعد في تحسين الاستراتيجيات الأمنية وتقنياتها كالرصد والتفتيش، وتطوير وسائل مكافحة تهريب المخدرات بفعالية أكبر خلال الفصول التي تشهد زيادة في نشاط المهربين.

3.1. تنظيم وهيكلية شبكة تهريب المخدرات

يعتبر فهم بنية وتنظيم شبكة تهريب المخدرات أمرًا ضروريًا لفهم آلية عملها، خاصة في ضوء الغموض الذي يشوب الأنشطة المنبثقة عنها، فبعد سلسلة طويلة من تحييد المهربين على الحدود الأردنية، واعتقال الكثير منهم واستجوابهم والحصول على اعترافات منهم، والكشف عن الترابط الحاصل مع المجموعات الفرعية المرتبطة بهم في الأردن؛ ما تزال شبكة المخدرات المنظمة في سوريا تستمر في عملها، وهو ما يطرح الأسئلة عن كيفية استمرارها بالرغم مما سبق؟

تشير بنية شبكة تهريب المخدرات في سوريا إلى أن تقسيم عمل هذه المجموعات يختلف عن الصورة الكبرى التي نراها من الخارج كوحدة متماسكة أو هيكل واحد متشابك، حيث تؤكد مصادر مطلعة وجود نحو 150 شبكة لتهريب المخدرات(*)، كشبكات فرعية منفصلة عمليًا عن بعضها البعض، وتعمل بنشاط في الجنوب السوري، كما يتراوح أعداد عناصر كلٍ

(1) تسلل الأفراد ينخفض، أما محاولات التهريب عبر المسيرات، وقذائف الهاون، وعبر الشاحنات والحافلات، فتستمر في نصف السنة الآخر، وإن كانت بوتيرة أقل في بعض الأوقات، المصدر: مقابلة مع فاضل خانجي، باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 26/ 8/ 2024.

(*) من المهم التأكيد على أن الـ 150 شبكة وظيفتها فقط تهريب المخدرات عبر الحدود الأردنية، وهي منفصلة عن باقي بُنى الشبكة الأم وشبكاتها الفرعية الأخرى، المعنية بإنتاج المخدرات المُصنعة، والنقل المحلي في سوريا، أو عبر الموانئ، أو المقاتلين الذين يحمون منشآت المخدرات وقوافل التهريب.

منها بين 20 إلى 150 عنصر معظمهم من أبناء الجنوب السوري، موزعين على مهام مختلفة ما بين «الحمالين» الذي يحملون حقائب شحنات المخدرات وهم نواة المجموعة، والمسلحين الذين يقومون بالتشويش عبر الاشتباك مع حرس الحدود الأردني وعددهم أقل، وتشير التقديرات إلى أن الأعداد الكلية لعناصر شبكة تهريب المخدرات في الجنوب السوري بضع آلاف من سكان الجنوب، وجزء كبير من العناصر العاديين مدفوعٌ بالفقر والفاقة وتردي الحياة عمومًا، أما القيادات فعدد كبير منهم ممن كانوا يمارسون أنشطة جرمية مختلفة سابقًا، كالخطف والقتل ونصب الحواجز والسرقة[1].

في الواقع، إن غياب التنمية الاقتصادية والتهميش الممنهج في عموم سوريا يعد أحد أهم الدوافع التي تشكل علامة فارقة في انزلاق الكثير من الشباب في جنوب سوريا نحو شبكات تهريب المخدرات، فعدم اتخاذ سياسات اقتصادية تشجّع الناس على العمل في الزراعة وتصدير محاصيلهم ومنحهم قروض ميسّرة للبدء بأعمال صغيرة ومتوسطة، وإهمال خطط التعافي المبكر على صعيد القطاع الصحي والتعليمي والخدمات العامة ومن ثم تخلي الدولة عن تحمل مسؤولياتها الاجتماعية مثل دعم الأسعار وتأمين السلع الأساسية بأسعار معقولة، هي عوامل تؤدي مجتمعة إلى حالة من الوبال في جنوب سوريا، ويضيف على السكان أعباءً كبيرة لتحمل شظف العيش وقساوة المعيشة. حيث يصبح هدف العوائل في الجنوب السوري تأمين وسائل الحياة، ويغدو الشباب هدفًا لشبكات ترويج وتعاطي المخدرات. وبعد مُضي نحو 6 سنوات منذ سيطرة النظام السوري على الجنوب، يستمر فشل حكومات النظام المتعاقبة في معالجة أسباب انتشار المخدرات في المنطقة ودوافع انخراط الشباب في شبكاتها، والفشل في رفد المنطقة بالأمان المطلوب ضد مروجي ومهربي المخدرات أيضًا، لتتوفر بذلك الظروف المواتية لانتشار وممارسة الأعمال غير المشروعة؛ وفي ذات السياق أيضًا، فقد تُرك السكان في الجنوب السوري لمواجهة قدرهم المحتوم في مواجهة تلك الشبكات، ولتنتشر مجموعات أهلية تستهدف كل من يعمل ويروّج المخدرات في المنطقة[2].

(1) مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم الحريري، صحفي مختص بالشؤون السورية، 17/ 7/ 2024.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع مُناف قومان، الباحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 18/ 7/ 2024.

وبالتالي، فإن أهم نقاط عبور المهربين من سوريا إلى الأردن تتركز في المنطقة المقابلة لسد الحدلات ومنطقة الحماد الملاصقة للحدود الأردنية، بالإضافة إلى منطقة الشعاب ومنطقة المتاعية. كما تتركز منافذ التهريب في المناطق ذات التضاريس الصعبة مثل الوديان، وهذا يشمل عدة مناطق في بادية السويداء، منها منطقة الحرة ذات التضاريس المعقدة، والمنطقة الحدودية جنوب قريتي الشعاب، وأم شامة، ووادي خازمة جنوب محافظة السويداء[1]، انظر (الخريطة: 1).

في حين يُظهر التتبع أخبار الاشتباكات على الحدود الأردنية – السورية؛ لاعتبار النقاط التالية بؤر اشتباكات بين عناصر المهربين، والجيش الأردني الذي يتصدى لمحاولات التسلل عبر الشريط الحدودي، (انظر الخريطة: 2)[2].

(1) إبراهيم الحريري، «جيش» الكبتاغون جنوبي سوريا.. الحواضن والمنافذ»، الجزيرة نت، 1/ 7/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/UXbfz

(2) خريطة تستند للأخبار الواردة عن الاشتباكات على الحدود، من تصميم نوار شعبان، الباحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

سوريا
السويداء
قرية أم رمان
قرية كفاعة
قرية أم ظابة
قرية الشعاب
الأردن

(الخريطة 1)

نقاط التهريب الأكثر استخداماً
نقاط شهدت تهريب مخدرات
نقاط شهدت اشتباكات مسلحة
معبر دولي (مفتوح)
معبر دولي (مغلق)
التنف
السويداء
درعا
القنيطرة
دمشق
المفرق
إربد

(الخريطة 2)

4.1. الطرف الأردني من الحدود وما بعده

ينبغي تسليط الضوء على أن إحدى وسائل التهريب عبر التسلل في عدد من الحالات؛ تتم بقيام المهربين القادمين من جنوب سوريا بعبور الحدود السورية، واجتياز المنطقة الحرام بين الحدين، وترك شحنات المخدرات في أماكن معينة مسبقًا على الشريط الحدودي من الناحية الأردنية، ثم ينتظر المهربون إشارة من المراقبين في الجانب السوري لينسحبوا مجددًا، وفي بعض الحالات ينام المهربون لفترات قد تصل لأيام بانتظار إشارة العودة، وبعضهم يقتل أثناء العودة مجددًا للداخل السوري[1]، وفي عدد لا يستهان به من الحالات، يتولى أفراد من داخل الأردن مرتبطين بشبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا باستلام شحنات المخدرات والدخول بها للأردن، وهو ما يثير التساؤل عن هوية هؤلاء المتعاونين المحليين في الأردن.

يوضح البيان الصادر عن الأمن العام الأردني[2] بتاريخ 24 يناير/ كانون الثاني 2024؛ جانبًا من هوية بعض المرتبطين بشبكة تهريب المخدرات في سوريا، حيث أصدر الأمن العام تعميمًا يُسمي ثمانية (8) أشخاص معظمهم من سكان قرية (منشية الغيّاث)، الواقعة في البادية الشمالية الأردنية وتتوسط المسافة ما بين الحدود السورية والسعودية عبر الأردن؛ (انظر الخريطة 3)[3]، والتي تُعد آخر المناطق المأهولة شرق البادية الشمالية في الأردن، وكان من اللافت في بيان الأمن العام نشر صور وتفاصيل مهمة عن هويات هؤلاء الأفراد[4]، ولاحقًا جرت مداهمة عدد منهم وإلقاء القبض عليهم، وفي عملية أخرى أواخر العام الماضي 2023، داهمت الأجهزة الأمنية تسعة (9) مطلوبين مصنفين بالخطيرين مرتبطين بشبكة تهريب المخدرات الإقليمية في منطقة الرويشد، والواقعة بالقرب من كل من الحدود الأردنية – السورية، والأردنية– السعودية، فيما تعمل هذه العصابة في استلام الشحنات، وإعادة تهريبها لدول أخرى[5].

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم الحريري، صحفي مختص بالشؤون السورية، 18/ 7/ 2024.

(2) موقع الوكيل الإخباري، «الأمن العام ينشر صور وتفاصيل أخطر المطلوبين والمرتبطين بعصابات دولية»، 24/ 1/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/nfx7

(3) أحمد أبو خليل، «منشية الغياث والرويشد: ماذا بعد فشل التنمية؟»، مؤسسة حبر، 7/ 3/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/tOrv

(4) عادة لا ينشر الأمن العام في الأردن مثل هذه التفاصيل في القضايا الجنائية.

(5) محمد خير الرواشدة، «الأردن: القبض على أشخاص مرتبطين مباشرة بعصابات المخدرات الإقليمية»، صحيفة الشرق الأوسط، 20/ 12/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/D78P

(الخريطة 3)

إن هذه الشخصيات تعتبر من كبار المرتبطين بالشبكة السورية في الأردن، ومصنفين بالخطيرين جدًا، ويُستنتج من ذلك أن يكونوا على رأس مجموعات أصغر وأقل شأنًا من المهربين، خاصة أولئك الذين يقتربون من السياج الحدودي ليستلموا شحنات المخدرات، ومن ثم ينقلوها لداخل الأردن، فيذهب جزء منها للاستهلاك والتعاطي محليًا في الأردن، والجزء الآخر لإعادة تصديره عبر الحدود الأردنية – السعودية، إذ تشير تقديرات كشف عنها وزير الداخلية الأردني عن أن 80٪ من المخدرات القادمة للأردن هي لإعادة التصدير، وبـ «أن الكثير من المخدرات التي ضبطت على حدودنا مع سوريا والسعودية كانت ذاهبة باتجاه الخليج العربي»[1]، كما تبين الخريطة التالية مشهد خطوط تهريب المخدرات إقليميًا، التي توضح مسارات التهريب في الشرق الأوسط[2]؛ حيث تظهر خطوط التهريب البرية باللون

(1) «برنامج مسارات، حوار شامل مع وزير الداخلية الفراية»، التلفزيون الأردني، 1/ 10/ 2023، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=4IfYzbq0nqg

(2) United Nations Office on Drugs and Crime. World Drug Report 2022. United Nations, 2022, p. 55, link: https://bitly.cx/XnVBe

الأخضر، والبحرية باللون البرتقالي، وعبر الجو باللون الأسود، كما تُبين أبرز الموانئ المستهدفة من شحنات تهريب المخدرات؛ بحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة.

كما يشير الوضع الاقتصادي والمعيشي في المناطق الشمالية إلى أنها مناطق أقل نموًا وغيابًا للخدمات، ويتفشى فيها الفقر[1] بشكل ملحوظ مقارنة بالمناطق الأخرى في الأردن، مما يعني تعليمًا أقل، وحاجة ملحة للمال وأوجه الدخل، وإن كانت غير مشروعة، خاصة في المناطق التي يتواجد بها بعض البدو الذين ما يزالون يمارسون التِرحال والتنقل، والأهم من ذلك صلات القرابة والروابط العشائرية والقبلية التي تربطهم ببعض العشائر في الجنوب السوري، والتي تتجاوز مفهوم الحدود الرسمية الفاصلة بين بلدين وهويتين منفصلتين تمامًا[2]، كما يُعتقد أن جزءًا منهم ليسوا من حملة الجنسية الأردنية[3]، هذه العوامل مجتمعة تساهم في وجود مجموعات وأفراد محليين في الأردن منخرطون بعمل شبكة المخدرات في سوريا، خاصة إذا ما علمنا أن بعض التقديرات تُشير إلى أن المبالغ التي يتلقاها مهربو شحنات المخدرات تفوق 10 آلاف دولار أمريكي لكل حمولة تصل لوجهتها ولا يتم دفع شيء لهم أو لأهلهم حال هلاكهم[4]، وهي مبالغ خيالية تعبر عن ربح سريع بمخاطر عالية بطبيعة الحال.

(1) من أصل 26 جيب فقر في الأردن، يوجد في البادية الشمالية 6 جيوب، ومن أبرزها الرويشد ومنشية الغياث، وجيب الفقر هو المنطقة التي تتجاوز فيها نسبة الفقر عتبة 25٪ فما فوق، انظر: https://bitly.cx/Iy2hN

(2) Christina Steenkamp, C., "Captagon and conflict: Drugs and war on the border between Jordan and Syria", 10-1-2024, Mediterranean Politics Journal, Taylor & Francis Publication.

(3) للتوضيح، حصل سكان قرية منشية الغياث / البالغ عددهم هذه الأيام تقريبًا 1500 نسمة/ ، على الجنسية الأردنية في وقت متأخر بعد قرار ملكي سنة 1987، انظر: https://bitly.cx/QmZJU، ومن المهم توضيح أن وجهاء عشيرة الغياث قد أصدروا بيانًا يستنكرون ويتبرؤون فيه ممن يَمس بأمن الأردن، ويؤكدون على البيعة والولاء للملك عبد الله الثاني، انظر: https://bitly.cx/didd

(4) إبراهيم الحريري، «جيش» الكبتاغون جنوبي سوريا.. الحواضن والمنافذ»، الجزيرة نت، 1/ 7/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/UXbfz

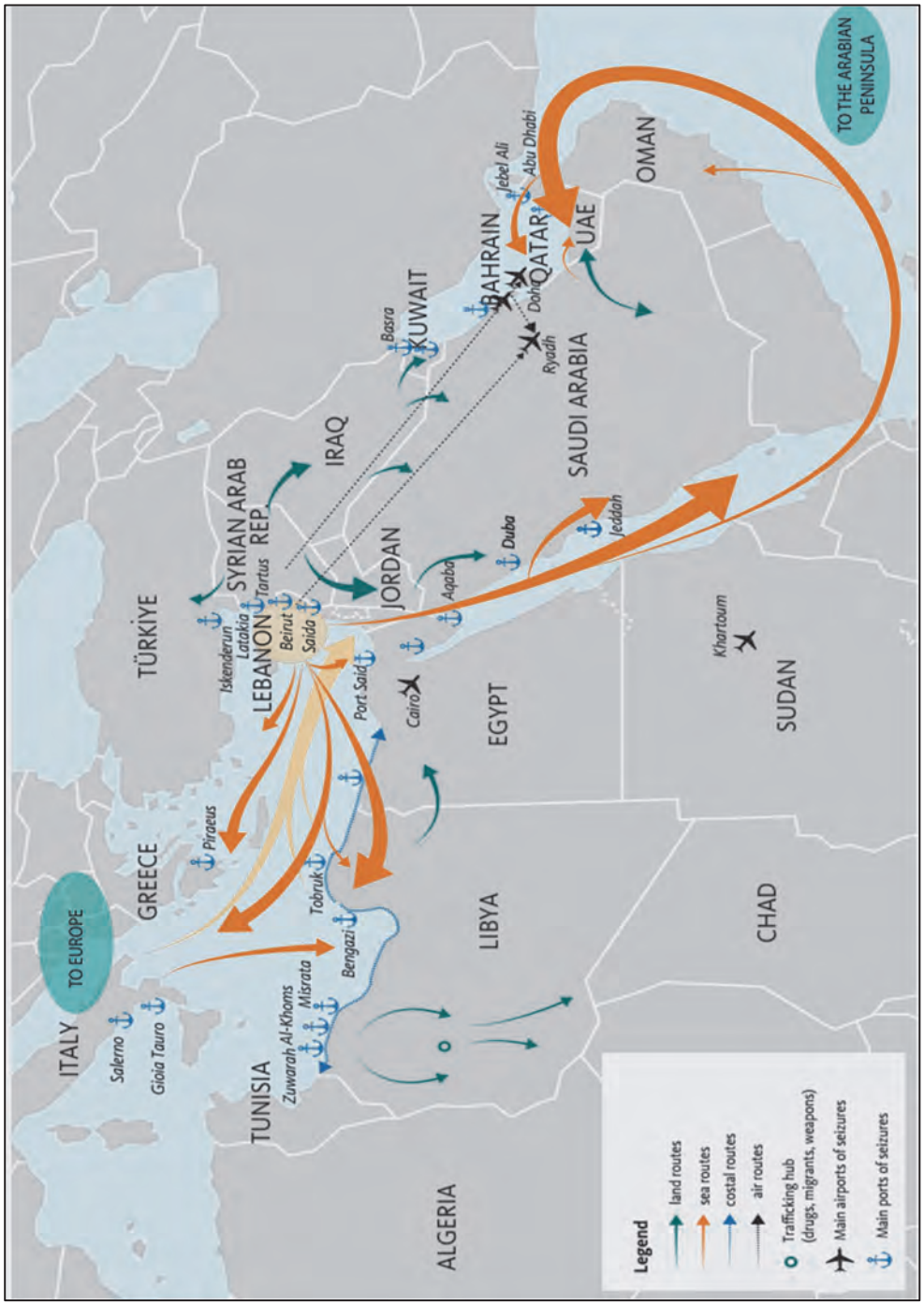
TO THE ARABIAN PENINSULA
TO EUROPE
ITALY
GREECE
TÜRKIYE
SYRIAN ARAB REP
LEBANON
IRAQ
JORDAN
KUWAIT
BAHRAIN
QATAR
UAE
OMAN
SAUDI ARABIA
EGYPT
LIBYA
TUNISIA
ALGERIA
CHAD
SUDAN
Salerno
Gioia Tauro
Piraeus
Iskenderun
Latakia
Tartus
Beirut
Saida
Tobruk
Bengazi
Zuwarah
Al-Khoms
Misrata
Port Said
Cairo
Aqaba
Basra
Jebel Ali
Abu Dhabi
Doha
Riyadh
Duba
Jeddah
Khartoum
Legend
land routes
sea routes
costal routes
air routes
Trafficking hub (drugs, migrants, weapons)
Main airports of seizures
Main ports of seizures

(الخريطة 4)

الحدود الأردنية - السعودية

تُشير الاشتباكات التي تحدث على الحدود الأردنية – السورية كما تقدم؛ تساؤلات حول غياب مثلها على الحدود الأردنية – السعودية، بمعنى كيف يعبر المهربون من الأردن نحو السعودية برًا، دون وجود حالات من الاشتباكات المباشرة معهم على الحدود، ولتوضيح الأسباب وراء هذه الحالة، يمكن تسليط الضوء على بعض النقاط الرئيسية لفهم أعمق لمشهد تهريب المخدرات على الحدود الأردنية – السعودية، وكما يلي:

(الخريطة 5)

أولًا، تمتد هذه الحدود لنحو 744 كم، بشريط حدودي صحراوي في معظمه حيث تمتد فيه ثلاث صحارٍ رئيسية، وثلاثة معابر رئيسية للشحن والركاب، وتبعًا للطبيعة القاسية لهذه الحدود، وطول رقعة امتدادها؛ مما يرفع فرص تسلل المهربين من الأردن، وتجعل القدرة على ضبطها ومراقبتها أمنيًا عملية شبه مستحيلة، مراقبتها بالكامل، وتحديدًا في ضوء غياب المدن المأهولة بالسكان، والمحاذية للحدود في كلا الجانبين من الحدود الأردنية – السعودية، على عكس حدود الأردن مع سوريا، (انظر الخريطة: 5)[1].

ثانيًا، يشير غياب الاشتباكات على الحدود السعودية لاختلاف طبيعة المهربين مقارنة بالحدود الأردنية – السورية، فحيث أن الشحنات ينقلها للحدود الأردنية مجموعات من المهربين المسلحين، وبعضهم ذوي خلفيات وانتماء للمليشيات، تختلف طبيعة المهربين في الأردن، حيث إنهم أفراد يغلب عليهم الطابع الفردي وبساطة أو عدم التسليح، وهو ما يمكن تشبيهه بعملية «تنقية» يقوم بها الأردن على حدوده الشمالية مع سوريا، في حين يكون المهربون نحو السعودية أكثر مدنية. وبالتالي، قد لا يكون من المستغرب عدم وجود حالات من الاشتباكات بين الجيش السعودي أو الأردني مع المهربين المتسللين نحو الشريط الحدودي الأردني – السعودي، إلا أن المضطرد هو ضبط الشحنات المهربة عبر الشاحنات والحافلات، أي أنشطة التهريب التقليدية في المعابر الحدودية.

يتضح من الشحنات التي يتم ضبطها على الحدود الأردنية – السعودية؛ حجم الكميات المهولة من المخدرات التي تستهدف المملكة العربية السعودية، فمؤخرًا ضبطت الجمارك الأردنية على معبر العمري الحدودي مع السعودية؛ 9.5 مليون حبة كبتاغون[2] و143 كيلو غرام من الحشيش، والتي كانت مُخبأة في آليات ثقيلة، وإذا ما تمعنا في هذه الحادثة؛ فهي ليست عملية ضبط عرضية تم اكتشافها على المعبر الحدودي؛ بل هي نتيجة لجهد استخباري عملياتي قامت به أجهزة الأمن الأردنية لما يقرب من شهرين من تتبع ورصد لتحركات عدد من المشتبه

(1) Sovereign Limits, "Jordan-Saudi Arabia", link: https://bitly.cx/qUPvW

(2) Lucente, Adam, "Jordan seizes 9.5 million Captagon pills at Saudi border", Al-Monitor, 5-6-2024, link: https://bitly.cx/gXRKs

بهم، والذين اتضح فيما بعد أنهم على صلة مباشرة بشبكات تهريب المخدرات الإقليمية[1]، وبالتالي تتكشف المزيد من الخيوط حول شبكة المخدرات المنظمة في سوريا، وامتداداتها الإقليمية وأهدافها.

5.1. البُعد الإقليمي لشبكة المخدرات في سوريا

تعتبر أنشطة شبكة تهريب المخدرات المنظمة قضية إقليمية تواجه دول الشرق الأوسط عمومًا، ولا يمكن اختزالها في سياق أردني منفصل، فحيث أن وجهة شُحنات المخدرات تعكس أن شبكة المخدرات في سوريا ترى في الأردن معبرًا لا سوق استهلاك في المقام الأول، لأن الشحنات تستهدف دول الخليج التي تنظر لها شبكة التهريب على أنها غاية أنشطتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر تستمر محاولات التهريب لكل من: السعودية والتي تعتبر الدولة الأكثر استهدافًا[2]، والإمارات العربية المتحدة، والتي أعلنت عن ضبط أكثر من 13 طن من الكبتاغون بعملية (ستورم) الأمنية[3]، والكويت، التي ضبطت أكثر من 15 مليون حبة من أقراص الـ«لاريكا» المخدرة[4]، وغيرها من المحاولات التي تمتد لما وراء الشرق الأوسط، وتحديدًا في عدد من الموانئ الأوروبية[5] كذلك.

---

(1) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «الأمن العام يحبط تهريب 9.5 مليون حبة مخدرة ويطيح بعصابتين مرتبطتين بشبكات إقليمية»، 5/ 6/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/ny7v

(2) Alghannam, H., "Border Traffic: How Syria Uses Captagon to Gain Leverage Over Saudi Arabia", Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 9/7/2024, link: https://bitly.cx/XY0M

(3) «عملية «ستورم».. الإمارات تحبط تهريب مخدرات بـ3 مليارات درهم»، 14/ 9/ 2023، سكاي نيوز عربية، الرابط:https://bitly.cx/xhMSm

(4) «ضبط أكبر شحنة حبوب مخدرة في تاريخ الكويت»، 2/ 2/ 2023، سكاي نيوز عربية، الرابط: https://bitly.cx/gzizi

(5) European Union Drugs Agency (UCDA), "New report shows Europe as key transhipment area for captagon bound for Arabian Peninsula", 13-9-2023, link: https://bitly.cx/ywhc

وانظر: «إيطاليا تضبط شحنة مخدرات بقيمة مليار دولار قادمة من سوريا»، بلدي نيوز، 1/ 7/ 2020، الرابط: https://bitly.cx/5emoV

وهو ما يثير تساؤلات حول غياب الدور الإقليمي الفاعل في التصدي لهذه الشبكة، ففي الوقت الذي تستهدف فيه هذه الشبكة الحدود الأردنية السورية مباشرة، وتحاول التسلل إلى الأراضي الأردنية للعبور منها لدول الإقليم؛ يغيب مفهوم الأمن الجماعي عمليًا عن مواقف بقية الدول للتضامن الأردن، خاصة في سبيل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التصدي لأنشطة هذه الشبكة.

واقعيًا، يؤدي غياب البُعد الإقليمي لرفع الأعباء على الأردن بشكل فردي للتصدي لهذه الشبكة على طول الواجهة الحدودية المشتركة مع سوريا، وتُستنزف القدرات الأردنية في صد وإحباط تدفق شُحنات المخدرات عبر حدوده، قد يُفضي غياب التعاون العربي لبلورة تصور في الأردن على أن هذه الدول تمُر المسؤولية عليه منفردًا لمواجهة أنشطة شبكة المخدرات، على اعتبار الحتمية الجيوسياسية التي تربطه بسوريا، وأن الدور الفاعل الذي يقوم به الأردن في التصدي لشبكة تهريب المخدرات يشبه إلى حدٍ كبير ما يُعرف بـ«حائط الصد» عن بقية دول الإقليم، وإذا ما تحقق هذا التصور؛ فإنها يعكس غياب تصور التهديد المشترك إقليميًا لحقيقة خطر المخدرات القادمة من سوريا، وقد يُفضي استمرار حالة الاستنزاف إلى إرهاق كاهل القدرات الأردنية وهو ما يُفاقم من حجم المعضلة على الأردن والإقليم، آخذين بعين الاعتبار أن إغراق إقليم الشرق الأوسط بالمخدرات يعني تهديد القدرات البشرية والاقتصادية والتماسك المجتمعي، وقد يؤدي في نهاية المطاف لتراجع فعالية الخطط التنموية الطامحة التي تسعى عدة دول عربية لتحقيقها، خاصة أن مستقبلًا تشاؤميًّا قد يرى في تفشي المخدرات تحول الشرق الأوسط لما يشبه نموذج أميركا اللاتينية الشهير في تفشي المخدرات، وما تؤدي له من ارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها، والتفكك الأسري والاجتماعي، وانخفاض مستويات التعليم، وتراجع كفاءة القوى البشرية، مما ينعكس سلبًا على أداء الاقتصاد الكلي، وغيرها من الجوانب المُترابطة، والتي لا ينبغي الاستهانة بها، أو عزلها عن سياق الخطر المُحدق بتفشي أنشطة شبكة المخدرات القادة من سوريا على الدول العربية.

الفصل الثاني

التقاطعات السياسية مع شبكة تهريب المخدرات في سوريا

تشير العديد من المعطيات والعوامل الموضوعية والمنطقية، إلى وجود تقاطعات تجمع شبكة المخدرات مع النخب السياسية والأمنية والاقتصادية في سوريا، وفي سبيل اختبار الفرضيات المحيطة بهذا التصور، ينبغي في البداية تتبع سياق ومراحل تشكل هذا التقاطع، خاصة في مرحلة ما بعد الثورة السورية 2011، وفيها تحولت سوريا من معبر للمخدرات القادمة من الخارج، إلى دولة مخدرات تغرق الإقليم وما وراءه بالمخدرات بمختلف أنواعها، ويمكن تتبع سياق ومراحل هذا التقاطع على النحو التالي:

1.2. سياق تشكل شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا

عبر الحدود الأردنية – السورية الممتدة لنحو 375 كم، انتشرت تاريخيًّا أنشطة التهريب المتنوعة، ومنها تهريب المخدرات بطبيعة الحال، وينحصر جُلها في إطار الأنشطة الاقتصادية السوداء غير المنظمة أو المُسيسة كما هو المشهد منذ سنة 2021 بشكل خاص، والمعنى بعدم التسييس هو غياب الرعاية أو التوظيف السياسي لأنشطة المخدرات، كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية مع الدول المحيطة بسوريا، ومن أهمها خلق ضغوط أمنية عبر أنشطة تهريب المخدرات؛ تؤدي لمكاسب سياسية كالانفتاح الدبلوماسي المفضي لتطبيع العلاقات العربية مع النظام السوري، ومن ثم بحث مكاسب أكبر ترتبط بإعادة الإعمار وقضايا التمويل. وعلى أية حال؛ فـ«إن تتبع مسار أنشطة المخدرات ودور النظام في نقلها من اقتصاد حرب عائم؛ إلى

عمليات ممنهجة ومنظمة؛ يُفسره تتبع جذور أنشطة تهريب المخدرات في مرحلة ما بعد الثورة السورية آذار/ مارس 2011؛ حيث «مرّ توجه النظام في استخدام وتوظيف صناعة وتجارة المخدرات كعمل منظم بثلاث مراحل رئيسية، وهي:

• **المرحلة الأولى 2011–2012**: في هذه المرحلة سعى النظام السوري لنشر كميات كبيرة من المخدرات في المناطق التي شهدت مظاهرات ضده، بهدف الصاق تهمة تعاطي المخدرات، والقيام بالأنشطة غير المشروعة بالثوار السوريين، وبالتالي لـ «شيطنة» المحتجين وتصويرهم بأنهم «مخربين» يتعاطون ويتاجرون بالمخدرات، وبذلك؛ استمالة الرأي العام المحلي في بقية المدن السورية، والمجتمع الدولي نحو سردية مفادها: أن النظام يواجه مخربين لا محتجين بمطالب شعبية.

• **المرحلة الثانية 2013–2015**: وفيها توجهت شحنات المخدرات نحو الاستهلاك الذاتي لعناصر وقوات النظام، بهدف تحفيزهم على القتال والصمود في المعارك والانعزال عن الواقع، خاصة بعد سلسلة من الخسائر التي مُنيت بها قوات النظام في المواجهات مع الجيش الحر المعارض.

• **المرحلة الثالثة 2016– حتى الآن**: حيث أفضى التدخل العسكري الروسي في سوريا سبتمبر/ أيلول 2015؛ لقلب ميزان القوى لصالح النظام بشكل مفاجئ، وحينها ضمن النظام مسار الأحداث العسكرية ميدانيًّا لصالحه؛ اتجه لما يشبه نمط تصفية الحسابات، وخاصة من دول الجوار وفي مقدمتها الأردن كذلك الخليج العربي، وذلك نتيجة المواقف خلال المرحلة السابقة من الصراع في سوريا، كما سعى النظام لتصدير المخدرات للدول المجاورة مدفوعًا -بحالة مُركبة- لتحقيق هدفين رئيسيين، الأول دفع الدول الأخرى للانفتاح عليه وكسر العزلة المفروضة عليه، والثاني لبحث مصادر تمويل جديدة للنظام»[1].

(1) مقابلة أجراها الباحث مع أيمن دسوقي، الباحث في مركز عمران للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 18/ 4/ 2024.

وحيث تتقاطع النخب السياسية والعسكرية مع هذه شبكة تهريب المخدرات لتحقيق مصلحة ثنائية للنظام تتلخص في؛ العوائد المالية الضخمة التي تُقدر بمليارات الدولارات سنويًا، والابتزاز السياسي الذي يُعتقد أنه تكنيك تفاوضي مُفضل للنظام السوري، والمقصود به إطالة أمد الأزمات التي يعاني للأطراف الأخرى لتقديم المزيد من التنازلات بعد أن تسود حالة من «الملل» بعد جولات التفاوض الكثيرة والمتشعبة بالتفاصيل.

أما عن التقديرات عوائد أنشطة شبكة تهريت بالمخدرات المنظمة في سوريا؛ فمع اختلاف التقديرات إلا أنها تُدر عوائد ضخمة بلا شك، ففي حين تبنت الحكومة البريطانية تقديرات لخبراء مستقلين تشير إلى أن عوائد النظام السوري من الكبتاغون بلغت 57 مليار دولار سنويًا، وأن النظام السوري مسؤول عن 80٪ من إجمالي إنتاج الكبتاغون عالميًا[1]، فيما يخلص تحقيق أجرته صحيفة (دير شبيغل) الألمانية إلى أنه في سنة 2021 بلغت عوائد الكبتاغون المرتبطة بالنظام نحو (5.7) مليار دولار[2]، في حين صرح مؤخرًا المبعوث الألماني الخاص بسوريا ستيفان شنيك إلى أن تقديرات العوائد تتفاوت ما بين 5 إلى 10 مليارات دولار، وأنها آخذة في التصاعد تدريجيًا[3]، وأخيرًا، فلتقدير حجم هذه التجارة غير المشروعة، يكفي أن نعلم أن كامل الإجمالي المحلي للنظام السوري الرسمي في سنة 2023 يُقدر بـ 6.2 مليار دولار، في حين أن تجارة القيمة السوقية للكبتاغون السوري لوحده تقدر بـ 5.6 مليار دولار[4].

(1) Foreign, Commonwealth & Development Office. "Tackling the Illicit Drug Trade Fuelling Assad's War Machine." GOV.UK, 28 Mar. 2023, link: https://bitly.cx/bLpL

(2) وكالة DW بالعربية، «تحقيق: كيف توّرط نظام الأسد في تجارة مخدرات بأرباح خيالية؟»، 23/ 6/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/BuUp

(3) تلفزيون سوريا، «ستيفان شنيك: تهريب الكبتاغون في سوريا آخذ في الارتفاع والإنتاج والاستهلاك»، 11/ 6/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/YfTp

(4) World Bank. Syria Economic Monitor, Spring 2024: Conflict, Crises, and the Collapse of Household Welfare. World Bank Group, 2024. p. 29, link: https://bitly.cx/iG9c

وينتج عن استمرار تصنيع وتهريب المخدرات معضلة حقيقية مُركبة ومتفاوتة الأبعاد، بدءًا من المجتمع المحلي في سوريا الذي يُعاني من انتشار المخدرات ومهربيها ذوي الحصانة السياسية من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، لا سيما الأجهزة الأكثر نفوذًا كالفرقة الرابعة والأمن العسكري والمخابرات الجوية، وغيرها من الهياكل ذات طابع المليشيا في أدوارها. وبذلك يُلِح السؤال حول التقاطعات التي تجمع النظام مع شبكة المخدرات.

2.2. مسؤولية النظام السوري عن شبكة تهريب المخدرات؟

تبعًا لدرجة التنظيم العالية لشبكة المخدرات في سوريا، والوسائل المتقدمة والمتطورة التي تستخدمها هذه الشبكة في أنشطة الجريمة المنظمة؛ تُلِح الضرورة لمعرفة هوية الأطراف الكبرى المُسيرة والمستفيدة من أنشطة شبكة تهريب المخدرات، وفي هذا الشأن تسود فرضيتان حول تورط للنظام السوري عن شبكة تهريب المخدرات المنظمة، وبذلك تنقسم الآراء حول الدور الذي يؤديه النظام في هذه الشبكة، فهو إما مسؤول مسؤولية مباشرة وكاملة عن شبكة تهريب المخدرات، حيث يرعاها ويوفر لها كل التسهيلات من حيث الحركة والتجنيد وتوفير المواد الخام، ويستفيد بالتالي من العوائد الضخمة لهذه الأنشطة غير المشروعة اقتصاديًا[1]، والفائدة الأكبر سياسيًا، بتصدير الأزمات الأمنية للجوار وابتزاز دول الإقليم لتحقيق مكتسبات سياسية، تحققت بعض جوانبها بعودته للجامعة العربية. وإما أن النظام السوري -تشير الفرضية الأخرى- ليس مسؤولًا مسؤولية مركزية ومباشرة عن هذه الشبكة، وإنما تنخرط بعض أجهزته الأمنية والنخب السياسية وتتورط مع هذه الشبكات، وأن تعقيدات الواقع الذي تبع الحرب، وتشكيل المليشيات التي قاتلت لصالح النظام أفضت لوجود أمراء حرب يسعون لتمويل بقائهم، وبالتالي يُتصور أن النظام يَغض الطرف عن هذه الأنشطة في ضوء غياب قدرته على تمويلهم بالمقابل، إلا أن الاتفاق على استفادة النظام سياسيًا من امتداد تهديد المخدرات للإقليم تكاد تكون مُسلمة واسعة الانتشار بين الباحثين والمختصين. على كلٍ، يشير

(1) European Union Drugs Agency (UCDA), "New report shows Europe as key transhipment area for captagon bound for Arabian Peninsula", 13-9-2023, link: https://bitly.cx/rmIyC

تفحص وتحليل واقع شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا؛ أن أجهزة النظام السوري مسؤولة عن شبكة تهريب المخدرات كما ترجح فرضية الدراسة، إذ يدل الواقع العملي المؤشرات الموضوعية على ما يلي:

أولًا، العامل الجغرافي: يسلط العامل الجغرافي -الحيز الذي تعمل فيه شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا- جملة من الاستنتاجات، خاصة أن الانتشار يقع ضمن مناطق سيطرة النظام السوري، وتنتشر الخطوط اللوجستية للمواد الأولية لإنتاج المخدرات وخاصة الكبتاغون، والتي تُستورد بحرًا في العادة من ميناء اللاذقية[1]، وتُنقل برًا عبر الأراضي الخاضعة لسيطرته المباشرة، كما أن المعامل الأولية التي تنتج فيها المادة الأولية تقع في معامل الأدوية في ريف دمشق، لتنتقل بذلك للجنوب السوري حيث يتم إنتاج أقراص المخدرات[2]، ويؤدي الميناء دورًا بارزًا في استيراد هذه المواد الأولية، وأحيانًا تصدير شحنات لأوروبا وأميركا اللاتينية، من هنا تتكشف خيوط تقاطع النظام السوري مع شبكة المخدرات، ويعتقد بعض المختصين أن شبكة المخدرات يديرها القصر الجمهوري مباشرة وإن كانت الفرقة الرابعة الأكثر نفوذًا في شبكة المخدرات، بالإضافة لأدوار الأجهزة الأمنية الأخرى كواجهة مباشرة لهذه الشبكة، إلا أنها على ارتباط بالدائرة الضيقة للنظام السوري، وكبقية الأنظمة الشمولية؛ فإن النظام يعتبر صندوقًا أسودًا، حيث يضفي الضبابية حول الأنشطة المشبوهة بين أجهزة أو أفراد قد يسعى للتخلص منهم لاحقًا لتحقيق مكاسب سياسية[3].

(1) «تحقيق: كيف توّرط نظام الأسد في تجارة مخدرات بأرباح خيالية؟»، DW، 23/ 6/ 2022، الرابط: https://bitly.cx/fBuF
وانظر: منصة درج، «تقصي رحلة الكبتاغون من محمية الأسد الحصينة في اللاذقية إلى موانئ العالم»، 16/ 6/ 2021، https://bitly.cx/iLeZ

(2) يتم إنتاج المادة الأولية من المادة الخام قبل إرسالها لمعامل إنتاج أقراص المخدرات بصورتها النهائية، المصدر: مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم الحريري، صحفي مختص بالشأن السوري، 18/ 7/ 2024.

(3) مقابلة أجراها الباحث مع أيمن دسوقي، باحث في مركز عمران للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بتاريخ: 18/ 4/ 2024.

ثانيًا، البعد السياسي: يعتبر الجانب السياسي العامل الأهم والهدف الرئيسي للنظام السوري في توظيف ملف شبكة تهريب المخدرات لتصدير الأزمات لمحيطه العربي، ودفع الدول الأخرى للانفتاح عليه سياسيًا[1]، خاصة في ضوء تحول الصراع نحو الجمود منذ 2021، وهي ذات السنة التي بدأت بها كثافة وحدة محاولات التهريب الممنهجة، والتي أنتجت مقاربة دبلوماسية عربية مدفوعة في البحث عن الأمن، وقد تحققت بعض الأهداف الرئيسية للنظام، والتي تمثلت بالتباحث العربي الدبلوماسي معه، لينتج في نهاية المطاف عودة رسمية لجامعة الدول العربية في قمة جامعة الدول العربية في جدة مايو/ أيار 2023، إلا أن الأهداف الاستراتيجية على المدى البعيد للنظام قد تتمثل ببحث مسائل إعادة الإعمار والتمويل، وتدويل التطبيع مع الأطراف الغربية خاصة الولايات المتحدة، وقد ينظر النظام للدول الخليجية كبوابة عبور لتحصيل تطبيع دولي.

ثالثًا، البعد الاقتصادي: يشير الواقع العملي أن مختلف الدول التي تتعرض للعقوبات الدولية، تسعى لبحث مصادر تمويل جديدة، وجزء كبير منها يندرج ض الأنشطة السوداء، كتهريب البضائع وغسيل الأموال والجريمة المنظمة وغيرها، وفي حالة النظام السوري؛ فإن وجود حُزم عقوبات متنوعة من الولايات المتحدة والدول الغربية عمومًا، تدفع النظام نحو رعاية الأنشطة غير المشروعة، أو على الأقل لغض الطرف عن أجهزته الأمنية التي تُمول نفسها عبر هذه الأنشطة غير المشروعة.

رابعًا، البُعد العسكري: تغيب الاشتباكات المسلحة بين الأجهزة الأمنية التابعة للنظام وشبكة تهريب المخدرات، ويشير التفكير المنطقي للتساؤل؛ فإذا كانت الجبهة الأردنية تشتبك بشكل مكثف ومستمر مع عناصر شبكة ترهيب المخدرات وبصورة دورية، وذلك تبعًا للإرادة السياسية الأردنية للتصدي شبكة تهريب المخدرات، وبحدة مرتفعة حيث يذهب ضحية الاشتباكات عدد من الجنود الأردنيين، فلماذا لا يحدث مثل هذه الاشتباكات في سوريا حال

(1) Nowacka, Sara. *Syria's Assad Regime Using Drug Smuggling as a Political Tool,"* 11/7/2023, PISM, link: https://bitly.cx/ut0oG

سلمنا بعدم مسؤولية النظام وأجهزته الأمنية؟ والصورة التي يظهر بها أمام الدول العربية حول تعاونه للتصدي لشبكة تهريب المخدرات.

خامسًا، عامل التوقيت: يحمل توقيت عدد من الشحنات عدة رسائل سياسية تتقاطع مع ما سبق ذكره، فحين حدوث تطورات سياسية إيجابية بين النظام والدول العربية (مثلاً انظر ص84)، تحدث محاولات تهريب كبيرة وذات أهمية، وهي ما يمكن تفسيرها على أنها استمرار لاستخدام أوراق الضغط التي يوظفها النظام في المسار الدبلوماسي، كورقة ضغط تهدد أمن الدول العربية، واستمرار التهديد أثناء التفاوض، بل وزيادته في بعض الحالات ظاهرة شائعة في المفاوضات، ويعتبر عامل التوقيت مسألة مهمة تكشف عن جوانب تسييس النظام لملف المخدرات.

سادسًا، التحقيقات الاستقصائية: تستند العقوبات الغربية على جملة من المصادر المرتبطة بتحقيقات جرت وتجري على الأرض في مناطق سيطرة النظام، فحيث يسمي قانون الكبتاغون الأول والثاني شخصيات بعينها متورطة في شبكة تهريب المخدرات في سوريا[1]، فإن هذه التحقيقات تكشف عن خيوط متعددة تضيء على تقاطع النظام السوري مع أنشطة شبكة تهريب المخدرات، وبالتالي فإن إصدار حزم العقوبات المستندة لهذه التقارير تعكس مدى تورط هذه الشخصيات في أنشطة شبكة تهريب المخدرات، وهو ما يفسر صدور العقوبات بالأصل، لا سيما أن البيروقراطية الغربية تراعي دقة المعلومات.

سابعًا، أدوار الأجهزة الأمنية السورية: تخلص عدة دراسات إلى الأدوار التي تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري، وبشكل خاص الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد[2] شقيق بشار الأسد، وجهازي الأمن العسكري والمخابرات الجوية، وهذه الأجهزة هي عصب المؤسسة العسكرية للنظام، وتحظى بنفوذ يكاد يكون غير مقيد بلا سقوف. وحول التورط،

(1) "**Countering Assad's Proliferation Trafficking And Garnering Of Narcotics Act or the CAPTAGON Act**, H.R.6265 / CAPTAGON Act", 09/21/2022, link: https://www.congress.gov/bill/117th/congress/house/bill/6265

(2) Shahhoud, A., & Abulhusn, M., "*Syria's 4th Division: A Threat to Stability,*"2/3/2023, New Lines Institute for Strategy and Policy, link: https://bitly.cx/wglwW

فإن عدد من قيادات شبكة تهريب المخدرات وُجدت معهم بطاقات أمنية بعد مصرعهم[1]، بهدف تسهيل حركتهم في مناطق سيطرة النظام، ومن المؤكد أن إصدار بطاقات أمنية للمدنيين يحتاج لنفوذ من أعلى المراتب داخل تلك الهياكل الأمنية.

ثامنًا، انتقال التكنولوجيا: تَدل وسائل شبكة تهريب المخدرات ومدى تطورها إلى وجود شبكة متينة من التبادل التقني بين النظام وشبكة المخدرات، حيث تدل المسيّرات الحديثة المستخدمة في تهريب المخدرات على وجود بصمة النظام، وتحديدًا لأن الطراز DJI المتقدم والذي اسقط عدد منه الجيش الأردني، والتي يستخدمها النظام في عمليات تصفية في إدلب كما ثبت ذلك في يناير/ كانون الثاني 2024، ويستخدمها حزب الله منذ 2021 على جبهة إسرائيل، وهو ما يعكس جانبًا من تعاون وثيق بين النظام وشبكة تهريب المخدرات المنظمة، إذ كيف يمكن لمثل هذه التقنيات أن تنتقل لهذه الشبكة دون وجود روابط وثيقة بين النظام والشبكة؟

تاسعًا، المعابر الحدودية: فحيث أن المعابر الحدودية تخضع للسيطرة المباشر للأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري، ويُفترض أن يتم تفتشيها كإجراء متبع على مختلف الحدود بين الدول؛ إلا أن محاولات تهريب المخدرات داخل المركبات المختلفة، وخاصة مركبات الشحن (التهريب التقليدي) مستمرة، وهو ما يشير لتورط الأجهزة القائمة على المعابر، لا سيما أن الحديث لا يقتصر على حالة أو عدد قليل من الحالات، بل يندر أن يمر شهر دون الكشف عن شحنات تم ضبطها على المعابر الحدودية، خاصة مع وجود «إتاوات» يفرضها القائمون على المعابر على السائقين قبل العبور[2]، وهو ما يؤكد قدرة هذه العناصر على تفتيش الشحنات لو توفرت الإرادة السياسية لذلك.

---

(1) أمير نادر، «من داخل «دولة المخدرات» السورية»، وكالة BBC بالعربي، 27/ 7/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/4mkB0

(2) Al/Ghazi, Suhail, "Drug Smuggling in Syria: Involvement by Assad Regime and Complication on Regional Countries", Center for Middle Eastern Studies, January/2022, p. 6.

عاشرًا، أدوار المصانع والمعامل البارزة: مما يعكس حجم التقاطع السياسي-الاقتصادي مع شبكة تهريب المخدرات؛ هي المنتجات التي يتم وضع المخدرات فيها، والتي تنتمي للعديد من العلامات التجارية السورية المعروفة، حيث تتبع عدة مصانع لشخصيات بارزة، مثل؛ رامي مخلوف -أحد أبرز الاقتصاديين في سوريا، وابن خال بشار الأسد- ومصنعه لمنتجات الحليب (ميلك مان – Milkman) والشحنات الشهرية التي ضبطتها أجهزة الأمن في الدول التالية: اليونان (5 أطنان كبتاغون)، الإمارات العربية المتحدة (شحنتا كبتاغون في دبي)، مصر (أربعة أطنان من الحشيش في بور سعيد)[1]، والتي كانت مُعبأة داخل علب الحليب، في حين صرح رامي مخلوف عن عدم مسؤوليته عن هذه الشحنات[2].

وهكذا، فإن المعطيات والمؤشرات الموضوعية تشير لتقوية افتراض وجود تقاطع يجمع النظام مع شبكة تهريب المخدرات، لا سيما في ضوء التوظيف السياسي لهذه الشبكة، والذي يتقنه النظام كما يظهر في عديد من المراحل التاريخية، إلا أن إغراق الجوار السوري بالأزمات يمثل توجه سياسي مفضل للنظام، حيث يحقق بذلك مكاسب سياسية على المدى البعيد، وهو ما يُعزز الافتراض القائل بمسؤولية النظام عن شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا، إلا أن التساؤلات تبقى حول مدى الانخراط للدائرة الضيقة لقيادة النظام بصورة مباشرة في توجيه أنشطة شبكة المخدرات، بمعنى مدى مركزية قرار التهريب من دمشق، حيث يستبعد هذا الدور المركزي والمباشر، بل يمكن النظر للتراتبية بأنها تعكس نوعًا من «تفويض الصلاحيات» حول أنشطة التهريب، حيث يكفي الإقرار الضمني للشخصيات الكبرى في استمرار أنشطة التهريب، دون التوجيه المباشر حول التفاصيل والجزئيات.

(1) Martin, Chulov, "'A Dirty Business's': how one drug is turning Suria into a narco/state", The Gaurdian, 7/5/2021, link: https://bitly.cx/UgE9

(2) كامل صقر، «رامي مخلوف يتبرأ من شحنة مخدرات ويطالب بكشف الفاعلين»، صحيفة القدس العربي، 21/ 4/ 2020، الرابط: https://bitly.cx/bGFU

3.2. اللاعبون الكبار خلف شبكة تهريب المخدرات في سوريا

إن الجزم بهوية اللاعبين الكبار المحركين والمستفيدين من أنشطة تهريب المخدرات في سوريا يعتبر مسألة أقرب للمستحيلة، خاصة أن التقاطع والتداخل يعتبر السمة الأبرز لشبكة من العلاقات تشبه شبكة العنكبوت المعقدة، إلا أن بعض المصادر تشير للشخصيات والهياكل التالية على أنها متورطة بشكل مباشر في شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا وأنشطتها غير المشروعة، وهي: الهياكل الأمنية الرسمية، ومن أبرزها؛ الفرقة الرابعة، والمخابرات الجوية، والحرس الجمهوري، وفرع الاستخبارات العسكرية 215، والتي يتقاطع معها مليشيات وشركات أمنية محلية خاصة، مثل؛ قوات الدفاع، وصقور الصحراء، وكتائب البعث، وسرايا العرين، بالإضافة للتشابك مع أطراف غير سورية، كحزب الله اللبناني، وفاغنر الروسية، بالإضافة لشخصيات بارزة داخل نظام الأسد، مثل؛ ماهر الأسد، ووسيم بديع الأسد، ومحمد شاليش، وسامر الأسد[1]، وأفراد آخرين من عائلة بشار الأسد[2]، هذا ناهيك عن الترابط المباشر مع أمراء الحرب، خاصة في الجنوب السوري، مثل؛ عماد أبو زريق، مصطفى المسالمة «الكسم»، وراجي فلحوط، وغيرهم[3]، ويوضح التصور التالي التقاطعات والأدوار ما بين الفاعلين في شبكة المخدرات في سوريا.

تشير التقاطعات السياسية والعسكرية السابقة؛ لدرجة معقدة ومرتفعة من التداخل مع النظام السوري، ووجود رعاية مؤسساتية تحظى بها شبكة المخدرات المنظمة في سوريا، والتي تعكس تجاوز مصالحها وأهدافها لاقتصاد الحرب والقتال غير المشروع نحو الأهداف السياسية الكبرى، وهو ما يطرح التساؤل عن دور الدائرة الضيقة للنظام السوري، والتي تعكس رأس هرم السلطة تجاه هذه الشبكة وأنشطتها. حيث تظهر أهمية شبكة تهريب المخدرات المنظمة

(1) Centre for Operational Analysis and Research / (COAR), "The Syrian Economy at War: Captagon, Hashish, and the Syrian Narco/State", p. 15, April/2021, link: https://bitly.cx/DKrAE

(2) Chiappa, C, "Drug that makes Syrian regime millions trafficked through Europe, report says", Politico news organization, 13/9/2023, link: https://bitly.cx/YWDtP

(3) "Tackling the illicit drug trade fuelling Assad's war machine", U.K. Government website, 28/3/2023, link: https://bitly.cx/PUw0

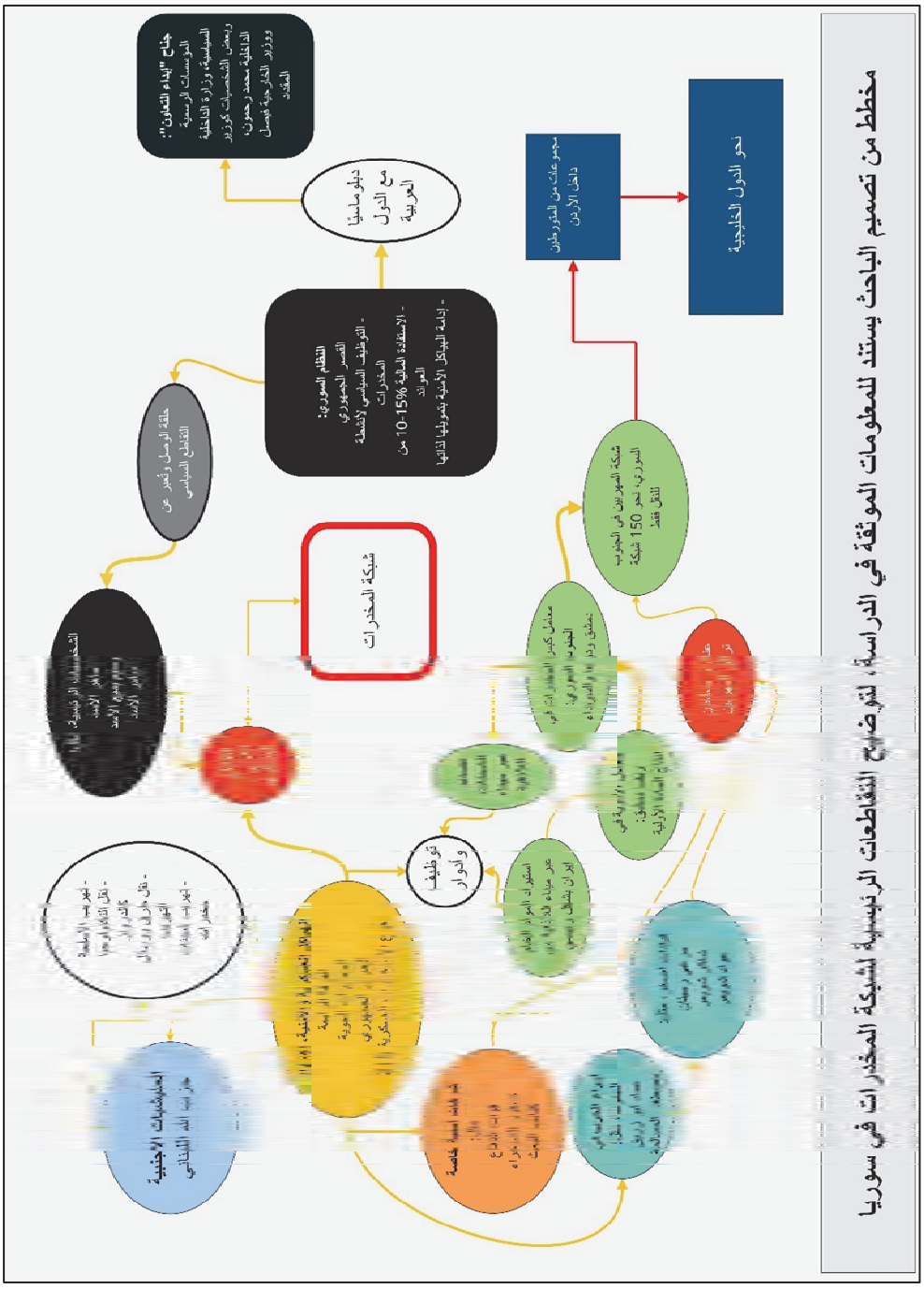
مخطط من تصميم الباحث يستند للمعلومات الموثقة في الدراسة، لتوضيح التقاطعات الرئيسية لشبكة المخدرات في سوريا
نحو الدول الخليجية
مجموعات من المتورطين داخل الأردن
شبكة المخدرات
النظام المصرفي: التمويل السياسي لأنشطة المخدرات
- الاستفادة المالية 5%-15% من العوائد
- إدامة الهياكل الأمنية بتمويلها ذاتيا
تبييض الأموال
شبكة الصرافين في الجنوب السوري، نحو 150 شبكة للتبديل فقط
حلقة الوصل وتعبر عن القطاع السياسي
جناح "الداعم الثاني": المؤسسات الرسمية السياسية، وزارة الداخلية وبعض الشخصيات كوزير الداخلية محمد رحمون، ووزير الخارجية فيصل المقداد
تبليغ ماديا مع الدول العربية

(المخطط 1)

بالنسبة للنظام بكونها أهمية سياسية في المقام الأول، بمعنى تصدير الأزمات الأمنية للدول العربية، ودفعها للاعتراف به في سبيل مكافحة أنشطة المخدرات، وجزء من أهمية هذه الشبكة هي تغذية المليشيات التي حاربت لصالح النظام خلال المراحل الحرجة من عمر الصراع السوري، بتمويل نفسها عبر هذه الأنشطة غير المشروعة، وذلك لإدامة ولائها له، وهنا يُزاح عبء هذه الشبكات ماليًّا عن كاهل النظام.

كما أن بُنية النظام السوري تتقاسم أدوارًا متناقضة تجاه أنشطة شبكة تهريب المخدرات، ففي مقابل الهياكل والشخصيات الراعية لشبكة المخدرات آنفة الذكر؛ تمارس وزارة الداخلية وجهاز مكافحة المخدرات التابع لها، ووزيرها محمد الرحمون؛ أدوارًا تُعبر عن جناح يمكن تسميته بتيار «إبداء التعاون» الإقليمي، بهدف إدامة عملية التطبيع السياسي والتفاوض مع دول الإقليم، والبحث عن مزيد من التنازلات السياسية من الدول العربية، خاصة طرح وبحث القضايا السياسية الكبرى العالقة، كقضايا إعادة الإعمار وبدء ما مرحلة ما بعد الصراع، والتطبيع مع الدول الغربية، وبالتالي تظهر مسألة الاستفادة من عوائد أنشطة المخدرات للنظام؛ فمن المُحتمل أن ما نسبته 5–10٪ فقط من عوائد هذه الأنشطة تصب مباشرة «لصالح بشار الأسد بشكل مباشر»، أما الباقي فللرُعاة المسؤولين عن هذه الشبكة[1].

- **ابتزاز سياسي ودوافع انتقامية؟**

تلعب شخصية صانع القرار أو الزعيم في الأنظمة الشمولية دورًا مهمًا في فهم سلوكها محليًا أو خارجيًا، وبالتالي يمكن استقراء بعض جوانب نظرة النظام السوري لملف المخدرات، ففي لقاء تحدث فيه بشار الأسد جاء فيه ما نصه، إن «تجارة المخدرات كعبور وكاستيطان هي موجودة لم تتوقف دائمًا هذه حقيقة، ولكن عندما يكون هناك حرب وضعف للدولة، فلا بد أن تزدهر هذه التجارة، هذا شيء طبيعي ولكن من يتحمل المسؤولية في هذه الحالة هي الدول

(1) مقابلة أجراها الباحث مع كرم شعار، خبير غير مقيم في معهد نيولاينز (New Lines Institute)، 20/ 7/ 2024.

التي ساهمت في خلق الفوضى في سوريا وليست الدولة السورية»[1]. يتكشف عن هذا الحديث تفسير جوانب متعلقة بكيفية رؤية النظام السوري لمسألة المخدرات، وكيفية توظيفها كأداة سياسية، وبعضًا من تصورات بشار الأسد للدول العربية الأخرى.

في المحصلة، تتعاضد المعطيات الموضوعية سواء الكمية أو النوعية في الكشف عن الجوانب المعقدة التي يتقاطع بها النظام السوري مع شبكة المخدرات المنظمة، إذ لا يمكن الاكتفاء والتسليم لسردية رغبة النظام في إبداء التعاون مع الدول العربية، خاصة في ضوء عدم اتخاذ خطوات عملية كافية[2] على أرض الواقع للتصدي لهذه الشبكة، مما يعكس فشل وتراجع هذا التنسيق في تحقيقه لأهدافه الرئيسية، كما يُظهر ذلك التتبع الكمي لوتيرة محاولات تهريب المخدات، والكميات الكبيرة المضبوطة سواء في الأردن أو في بقية الدول العربية على وجه التحديد.

(1) سكاي نيوز عربية، «الأسد: تجارة المخدرات تزدهر في الحرب ولا نتحمل مسؤولية ذلك»، 9/ 8/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/ZXoz

(2) تركز وسائل الإعلام التابعة للنظام على بعض مضبوطات المخدرات بين حين وآخر، على الرغم من ذلك، فلا خطوات عملية حقيقية في مكافحة شبكة المخدرات التي تنتشر في مناطق سيطرة النظام، والمضبوطات في سوريا تكون عادة لإدامة التنسيق والتعاون مع الدول العربية بتقدم شيء ملموس، أو بهدف إقصاء بعض المجموعات الفرعية المشتبكة بتهريب المخدرات، والاستمرار باحتكار هذه الأنشطة غير المشروعة.

الفصل الثالث

الأردن ووسائل التصدي لأنشطة شبكة تهريب المخدرات

منذ تشكل حالة عدم الاستقرار في جنوب سوريا، المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية الكبيرة بالنسبة للأردن، استشعر الأردن حجم التهديدات المصاحبة لجملة التحولات في جنوب سوريا، حيث تدفقت موجات من اللاجئين، وانتشرت عدة فصائل مسلحة، وشهدت المنطقة اشتباكات عسكرية عنيفة، ناهيك عن انتشار العديد من الجماعات المسلحة المتطرفة، كداعش وجبهة النصرة والقاعدة.

وبسياسة حذرة، تفاعل الأردن مع التحولات بقدر كبير من المرونة في عدد من القضايا، وبمقاربات أمنية في قضايا أخرى تهدد الأمن الوطني الأردني. ومع تنامي تهديد شبكة المخدرات بشكل رئيسي بعد سنة 2021؛ انتهج الأردن مقاربة شمولية جمعت ما بين الوسائل العسكرية الخشنة لتأمين الحدود، ووسائل دبلوماسية ناعمة سعت لبحث حلول سياسية تصبو في نهاية المطاف لوضع حد لأنشطة تهريب المخدرات.

1.3. الأردن وتصنيف تهديد المخدرات

منذ تصاعد تهديد المخدرات عبر سلسلة طويل من محاولات التهريب عبر الحدود الأردنية – السورية، أدرك الأردن حجم الاستهداف الذي تتعرض له حدوده الشمالية، وقد

صنف الخطر على أنه خطر أمني ناجم عن شبكة جريمة منظمة تعمل في بيئة صراع في سوريا، وقد استمر الخطاب الأردني تجاه هذه القضية بصورة ثابتة، حيث يُعبر الخطاب الذي أطلقه صانع القرار الأردني، والمتمثل بخطابات الملك عبد الله الثاني، وتعريفه وتصنيفه للمخدرات بأنها تهديد ذو أولوية مرتفعة يواجه الأردن؛ فمع زيارة الملك للمنطقة العسكرية الشرقية الواقعة على الحدود الأردنية السورية، بتاريخ 14 فبراير/ شباط 2022؛ وفيها تحدث عن ضرورة إنه يدعم أي حرب مع شبكة تهريب المخدرات لحماية الحدود الأردنية[1]، ووصفها بالحرب، علامة مهمة يُبنى عليها عدة استنتاجات كما يلي:

أولًا، إن انعكاس لغة التصريح والخطاب نحو الفعل علامة مهمة في فهم وتقدير حجم التهديد الناشئ عن شبكة تهريب المخدرات، ومدى جدية القرار الأردني في التصدي له، وتلخص ذلك في حجم التشديد العسكري على الحدود الأردنية – السورية.

ثانيًا، إن الخطاب الأمني أصدره الملك بنفسه، ولم يتول ذلك أحد الوزراء أو القيادات العسكرية أو الأمنية، ويترتب على ذلك إنتاج قرار دولة جاد وحاسم تجاه قضية تهريب المخدرات، كما يترتب عليه انخفاض فُرص وجود «لاعبين كبار»[2] في الداخل الأردني متورطون في هذه الأنشطة.

ثالثًا، تطوير السياسيات المحلية في الأردن لمكافحة تعاطي وتجارة المخدرات، بمواكبة التصدي لتهريب المخدرات على الحدود، إذ يشير تتبع بيانات الأمن العام ومديرية مكافحة

(1) «طالب بحرب بلا هوادة ضد المهربين.. ملك الأردن يزور جنوده على الحدود مع سوريا ما القصة؟»، الجزيرة نت، 14/ 2/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/A1mxo

(2) المقصود هنا بعض «النخب» السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي قد ينخرط بعض منهم في هذه الأنشطة، أو في سياق مختلف بما يشبه بعض الشخصيات البارزة في عالم الجريمة المنظمة، من قبيل نموذج (نوح زعيتر) في لبنان مثلًا، وهي من بعض التصورات والانطباعات التي قد تُرى من خارج الأردن.

المخدرات تحديدًا لتصاعد أنشطة مداهمة واعتقال المتورطين، كما تم الإعلان مؤخرًا عن إطلاق (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات 2024-2026)[1].

رابعًا، استمرار الخطاب الأمني تجاه أنشطة شبكة تهريب المخدرات خاصة في ضوء تصاعد المستجدات الإقليمية، وبشكل خاص استمرار الحرب الأخيرة على غزة، والتي كان من آخرها كلمة الملك عبد الله الثاني في القمة العربية في المنامة مايو/ أيار 2024، وفيها تحدث عن تهديد تهريب المخدرات والأسلحة الذي يواجه الأردن على حدود الشمالية[2]، مما يعبر عن استمرار الأولوية الأمنية الأردنية لصد محاولات التهريب.

ولترجمة الخطاب الأمني عمليًا، انتهج الأردن مقاربة شمولية متعددة الوسائل، تدمج ما بين الأدوات العسكرية والأمنية لتحييد التهديدات وفقًا لسياسة الأمر الواقع وتعقيدات المشهد الأمني على الحدود وفي الجنوب السوري، بالإضافة للبحث عن مخارج دبلوماسية سياسية اعتُقد حينها أنها ستخفض من وتيرة وحدة أنشطة شبكة تهريب المخدرات؛ حال التوصل لتفاهم سياسي مع النظام السوري، ويمكن تتبع الدور الأردني في حربه على شبكة تهريب المخدرات في كلا البعدين على النحو التالي:

2.3. المقاربات الأمنية الأردنية في الجنوب السوري

انتهج الأردن عدة مقاربات أمنية في تعاطيه مع المشهد في جنوب سوريا منذ 2011، ولطالما كانت هذه المقاربات انعكاسًا لما يجري من تحولات في هذه المنطقة التي تمثل أهمية جيوسياسية كبرى للأردن، والتي تُلقي بظلالها على الأمن الأردني تصعيدًا أو استقرارًا، خاصة أن المشهد في جنوب سوريا يعتبر حالة فريدة وهجينة في ذات الوقت، وتتصاعد فيه

(1) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «إطلاق الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات»، 19/ 3/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/RNoE

(2) الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني، «كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني في القمة العربية بدورتها العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في البحرين»، 16/ 5/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/JvZb

العديد من التحديات غير المسبوقة للأردن، وفي مقدمتها أنشطة شبكة تهريب المخدرات، يليها انتشار النفوذ الإيراني، وليس آخرها بقايا الجماعات الإرهابية، ولطالما انسجمت المقاربات الأمنية الأردنية مع حجم ونوع التهديدات الأمنية، وهدفت المقاربات جميعها مع اختلاف تكتيكاتها إلى تحقيق الأمن الأردني كهدف استراتيجي، والحد من التهديدات المنبثقة عن عدم الاستقرار في جنوب سوريا تحديدًا، مع التأكيد على ضرورة استقرار العامل المجتمعي الذي ارتبط تاريخًا بأواصر قوية مع الدولة الأردنية. وفيما يلي استعراض للمقاربات الأردنية وتطورها منذ سنة 2011:

أولاً، مقاربة الوسائد العسكرية: فسّر بعض المحللين مقاربة الأردن في جنوب سوريا ما بين (2012-2018) باسم مقاربة «الوسائد الأمنية»[1]، ويتلخص هذا الطرح في أن الأردن اعتمد على وجود صيغة تحالف أو تنسيق مباشر مع فصائل المعارضة السورية في الجنوب السوري، يليها القوى الاجتماعية والأهلية في كلٍ من درعا والسويداء، وتقوم هذه الأطراف بـ«امتصاص الصدمات» عبر تشكيلها لحائط صد تحمي به نفسها ومن ثم الحدود الأردنية، ويقدم التحالف العربي-الغربي حينها لهذه الأطراف التدريب والتنسيق لضمان تحييد القيادات الإرهابية عن تولي زمام قيادة المعارضة السورية حديثة العهد في تلك المرحلة.

بدأت هذه المقاربة كجزء من توجه عربي-غربي[2] منذ المراحل الأولى لتشكل وانتشار الجيش الحر في الجنوب السوري، حيث تشكلت هذه العلاقة، ومن ثم ازدادت أهمية هذه الأطراف مع صعود داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، وقد استمرت هذه المقاربة لسنة 2017، حيث حدثت تحولات واضحة في موازين القوى لصالح النظام مدعومًا من روسيا التي دخلت بثقلها في الصراع في سبتمبر/ أيلول 2015، مما أفضى لتغير مشهد السيطرة والنفوذ في الصراع، والذي ظهر بمؤتمر أستانا 4 في مايو/ أيار 2017، وفيه صنفت روسيا وإيران

(1) «نظرية (الوسائد) الأردنية في مواجهة المخاطر الأمنية»، فهد خيطان، متاح عبر الرابط:
https://bitly.cx/emZQ

(2) ضم هذا التوجه كل من الأردن ودول مجلس التعاون العربي باستثناء عُمان، ومجموعة من دول مجموعة (أصدقاء الشعب السوري)، كالولايات المتحدة الأميركية وفرنسا.

وتركيا -الضامنين- جنوب سوريا كـ«منقطة آمنة»[1] وهو تعبير عن مناطق خالية من الاشتباكات تبعًا لتفاهمات ترتهن للمنطق الجيوسياسي للضامنين. وبعد هذه التحولات تم التوصل لسلسلة من الاتفاقيات جمعت النظام بفصائل الجيش الحر المعارض، عُبر عنها باسم اتفاقيات التسوية، وتبعًا لذلك؛ تراجعت واقعية طرح «الوسائد الأمنية» أردنيًا، وصعدت فكرة الضمانات الروسية.

ثانيًا، مقاربة الضمانات الروسية: تُعبر الفترة ما بين 2018-2022 عن مقاربة سياسية لتحقيق أهداف أمنية للأردن، حيث أدت التحولات آنفة الذكر لانتقال الأردن للتنسيق السياسي المباشر مع روسيا بصيغة الترتيبات السياسية، والتي انعكست على شكل ضمانات أمنية روسية بمنع انتشار الفصائل الإيرانية في الجنوب السوري، تبعًا للتفاهم الثلاثي ما بين (عمّان-موسكو-واشنطن)[2]، وفيه تضمن روسيا الاستقرار في الجنوب السوري، بهدف حد تصعيد الأزمة السورية واحتوائها تبعًا للأهداف الرئيسية من التدخل الروسي في سوريا، إلا أن الإشكالية الحقيقية في تتمثل في عدم التوصل لاتفاقية مكتوبة في تلك المرحلة، وهو ما جعل التفاهمات أقل هشاشة أمام التغيرات الجيوسياسية التي حدثت، ومنها الصراع في أوكرانيا والذي أدى لإعادة ترتيب أولويات روسيا في سوريا، وأنتج إعادة تموضع لقواتها.

عمليًا، تجدر الإشارة إلى أن الانتشار الإيراني في جنوب سوريا لم يتوقف خلال مرحلة الضمانات الروسية، وقد اتخذ هذا الانتشار شكلين رئيسيين؛ الأول عبر الانتشار المباشر للفصائل المدعومة إيرانيًا، من خلال تشكيل نقاط وقواعد عسكرية مباشِرة. والنوع الثاني، بالانتشار غير المباشر، بواسطة التغلغل في مفاصل قوات النظام السوري، بمعنى التأثير ومَد النفوذ الإيراني لقيادات قوات النظام، ومن ذلك عمليات الاسترضاء وكسب ولاء هذه القوات لإيران. وعلى أية حال، فقد استمرت مقاربة الضمانات الروسية لحين اندلاع الحرب

(1) «النص الكامل لاتفاق «وقف التصعيد» بسوريا»، الجزيرة نت، 7/ 5/ 2017، الرابط:
https://bitly.cx/oFKXQ

(2) «اتفاق أمريكي روسي أردني على وقف إطلاق النار جنوب غرب سوريا»، وكالة فرانس 24، 7/ 7/ 2017، الرابط: https://bitly.cx/zu49E

الأوكرانية في فبراير/ شباط 2022، حيث أعادت موسكو تموضع قواتها في سوريا، وحَصرت أولوياتها في المناطق الحيوية المهمة لروسيا، كدمشق وطرطوس وحميميم؛ وهو ما أدى لإحداث فراغ جيوسياسي ارتفعت به وتيرة انتشار النفوذ الإيراني، بالإضافة لعقبات التنسيق مع روسيا في ضوء العقوبات الغربية عقب الحرب الأوكرانية، والتي تُعبر عن إشكالية حقيقية تواجه الأردن إذا ما استمر في التفاهم السياسي في ضوء التوجه الغربي لعزل روسيا، ناهيك عن تراجع الأولويات الروسية في سوريا.

ثالثًا، مقاربة الردع الأردنية: لمواجهة التهديدات الأمنية واقعيًا، ومع انسداد أفق التفاهمات السياسية مع كل من روسيا ومن ثم النظام السوري، انتقل الأردن للحد من درجة التهديد وفقًا لمقاربة يمكن تسميتها بـ(مقاربة الردع)[1]، وتهدف بشكل أساسي للتأكيد على الأمن الأردني بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى، وبصورة تعكس الاعتماد على الذات وعلى الموارد الأردنية، وتتضمن هذه المقاربة عدد من التكتيكات التي تُعبر عن ركائز رئيسية لهذه المقاربة، وهي:

أولًا؛ تغيير قواعد الاشتباك على طول الواجهة الحدودية الممتدة لـ(375) كم، وتعني رفع أهبة قوات حرس الحدود، وتكثيف الحشد العسكري في المنطقة الشمالية، وذلك عبر تصنيف كل من يقترب من الشريط الحدودي على أنه يمثل تهديدًا ينبغي تحييده عسكريًا[2].

ثانيًا؛ الغارات الجوية، وهي ضربات جوية نوعية يُعتقد أن سلاح الجو الأردني قام بتنفيذها، وتحمل الصيغة الاستباقية لتحييد التهديدات المحتملة، وقد استهدفت الضربات مواقع حيوية لشبكة تهريب المخدرات، كالمصانع والمخازن وبعض قيادات شبكة المخدرات

(1) تاريخيًا ارتبط هذا المفهوم بالردع النووي، إلا أنه لا يُحصر به، حيث يعبر مصطلح الردع عن تشكيل تصور في ذهن الطرف المقابل ترتبط بوجود مانع أو عائق من القيام بسلوكيات تمثل تهديد أمني أو عسكري.

(2) «قواعد الاشتباك تغيرت والقوات المسلحة تواجه كل مقترب من حدود الأردن»، إيمان مومني، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 18/ 12/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/DXbx

داخل الجنوب السوري كان من أبرزهم المدعو (مرعي الرمثان) في 8 مايو/ أيار 2024[1]، إلا أن الموقف الرسمي الأردني لم يتبنَ أي من هذه الغارات.

ثالثًا؛ عمليات القوات الخاصة، ويَندُر الإعلان عنها، إلا أنها مهمة وحاسمة في استباق تحركات شبكة تهريب المخدرات، حيث تستبق الوحدات المعنية المهربين بالاشتباك المسلح وتحييدهم وراء الحدود.

رابعًا؛ الجهود الأمنية المحلية، حيث يمارس جهاز مكافحة المخدرات عمليات مداهمة متكررة تستهدف من يرتبط بشبكة المخدرات الإقليمية، بهدف فصل الداخل عن الخارج لمنع تدفق المخدرات عبر الأردن، وقد أطلقت الحكومة الأردنية استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات محليًا، تسعى للتأكيد على هذه سياسة مكافحة المخدرات محليًا.

تستند مقاربة الردع بشكل رئيسي على فعالية ونشاط الاستخبارات العسكرية، والتي يُناط به مسؤولية رصد المعلومات عن مصادر التهديد وراء الحدود، وتحليلها وتقييم مدى خطورتها، وتقدير الوقت الملائم ليتم التعامل معها استباقيًا وتحييدها، بالإضافة لتدفق المعلومات من بعض الأطراف المحلية في الجنوب[2]، حيث يعاني المجتمع المحلي من شبكات المخدرات كما تقدم، ويعزز ذلك وجود بنك معلومات عند الأجهزة الأمنية الأردنية، ومعرفة معلومات دقيقة حول 295 مصنع يتبع لشبكة المخدرات المنظمة في سوريا[3]، ويعتبر الاعتماد على مصادر استخبارية[4] في بيئة من عدم الاستقرار الخشنة كما هو المشهد الحالي في جنوب

(1) «سوريا: العودة إلى الجامعة العربية تتزامن مع غارات استهدفت تجاراً للمخدرات على الحدود الأردنية»، بي بي سي نيوز عربي، 8/ 5/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/q6Bgx

(2) تلفزيون سوريا، «مصدر عسكري: الأردن يستعين بمصادر استخبارية داخل سوريا لكبح تدفق المخدرات»، 6/ 8/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/6r6T

(3) بحسب اللواء المتقاعد طايل المجالي، المدير الأسبق لجهاز مكافحة المخدرات الأردني، انظر: «على الواجهة | وثائقي يكشف عمليات التهريب عبر سوريا بدعم إيراني»، قناة المملكة، 17/ 5/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/lFhcD

(4) الموقع الإلكتروني لقناة تلفزيون سوريا، «مصدر عسكري: الأردن يستعين بمصادر استخبارية داخل سوريا لكبح تدفق المخدرات»، 18/ 8/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/qKv8e

سوريا على وجه التحديد، يعتبر ضرورة أمن وطني للأردن، وتشتد الضرورة لذلك في ضوء غياب دور الدولة في جنوب سوريا، حيث تنتشر مشاهد غياب الأمن وعدم الاستقرار.

على أية حال، فإن هذه المقاربة تعزز من الأمن الأردني، وتُشكل صورة ذهنية لدى قيادات وعناصر شبكة المخدرات والأطراف الراعية لها بوجود رادع على الطرف المقابل من الحدود، كما تُعبر هذه المقاربة عن جدوى سياسية في ضوء الابتزاز القادم من النظام السوري، بحيث تُشير إلى أن البديل العسكري متاح دائمًا نتيجة إخفاق التفاهم السياسي مع النظام، كما تُسلط الضوء على جانب مهم من حقيقة مخاطر هذه الشبكة على أمن دول الإقليم، وعن مدى الدور الذي يقوم به الأردن دون إسناد إقليمي كافٍ حتى الآن، إلا أن هذه المقاربة لها جُملة من التداعيات والكُلف التي لا ينبغي الاستهانة بها، ولعل من أبرزها؛ ارتفاع الكلفة الأمنية نتيجة زيادة الأهبة والاستعداد في المنطقة العسكرية الشمالية، وارتفاع المخاطر على أفراد القوات المسلحة الأردني، بالإضافة لارتفاع الإنفاق الدفاعي الأردني، خاصة أن الأردن يشغل المرتبة 14 عالميًا بمؤشر العسكرة (Militarisation Index) وفقًا لآخر تصنيف في سنة 2023، وضمن مجموعة الدول الأكثر عسكرةً حول العالم[1]، مع اتجاه الإنفاق العسكري الأردني حيث بلغ لسنة 2023 (2.4) مليار دولار، وبما بنسبته (4.9٪) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)[2]، حيث يأخذ منحنى ارتفاع خطي باطراد خلال العشر سنوات الأخيرة (انظر الجدول: 3)[3]، وهو ما يعكس حجم التحديات الأمنية التي تواجه الأردن، والتي لا تنحصر في التصدي لشبكة المخدرات بطبيعة الحال؛ إلا أن هذا الملف يعتبر من أبرز الأولويات الأمنية الأردنية الذي يُخصص لها موارد مهمة من الإنفاق العسكري الأردني.

(1) Bayer, M., Hauk, S., *"Global Militarisation Index 2023,"* revised 10/April/2024, link: https://bitly.cx/fouUA

(2) Stockholm International Peace Research Institute. *SIPRI Military Expenditure Database: Jordan.* Stockholm International Peace Research Institute, 2023, link: https://bitly.cx/SVBy

(3) Trading Economics. *Jordan Military Expenditure.* Trading Economics, 2023, According to SIPRI's database, link: https://bitly.cx/cspVr

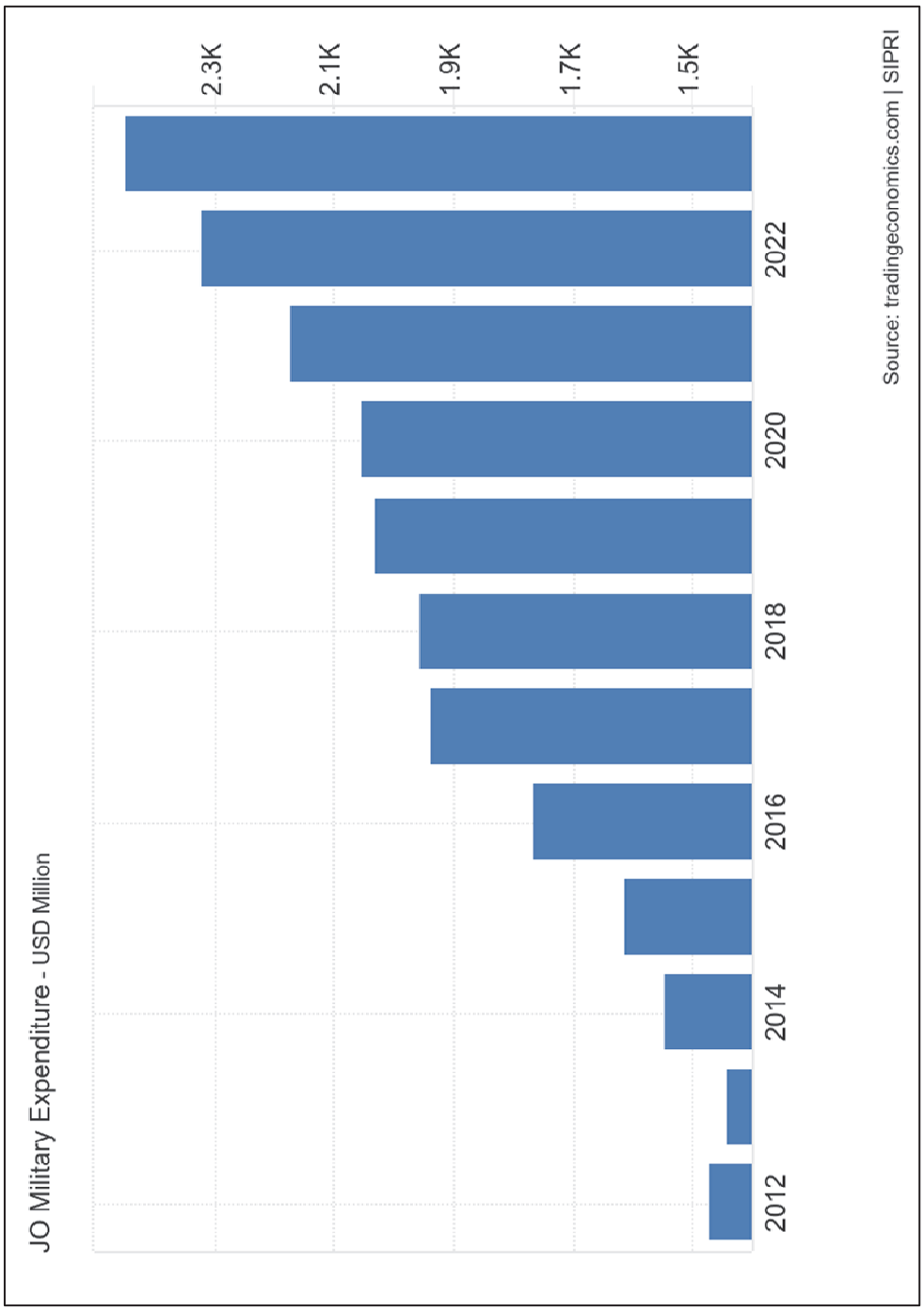
JO Military Expenditure - USD Million
2.3K
2.1K
1.9K
1.7K
1.5K
2022
2020
2018
2016
2014
2012
Source: tradingeconomics.com | SIPRI

(الجدول 3)

وهو ما يرهق القدرات الدفاعية الأردنية، في ضوء وجود العديد من المخاطر والتحديات الأمنية المحيطة بالأردن، والتي لا تنحصر في الحدود الأردنية – السورية، بل تمتد لتشمل التهديدات الإقليمية الأخرى، كالتطورات الأخيرة في القضية الفلسطينية عقب «السابع من أكتوبر»، والحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وما يترتب على توسع إطار الحرب للضفة الغربية، والتي تشغل ذهن صانع القرار الأردني، خصوصًا أن الأردن لطالما اعتبر استقرار الضفة الغربية أولوية أمنية وسياسية، ومن ضمنها الوصاية على المقدسات لإسلامية والمسيحية في القدس، ومخاطر تهجير الفلسطينيين، وغيرها من القضايا الإقليمية الأخرى، وبالتالي فإن المزيد من الضغط الأمني على الحدود الأردنية مع سوريا؛ يُفضي للمزيد من الأعباء التي يسعى الأردن لوضع حدٍ لها، وتأمين حدود ومصالحه الحيوية الوطنية.

3.3. البديل الدبلوماسي وحدود الاستجابة:

مع استمرار تعقيد أنشطة شبكة تهريب المخدرات، وتصاعد التهديد المنبثق عنها، سعى الأردن لبحث البدائل المتاحة لوضح حد أو تخفيض حقيقي لهذه الأنشطة، ووفقًا سياسة الأمر الواقع؛ فرض الأردن سلسة من الإجراءات الأمنية والعسكرية لمواجهة تهريب المخدرات كما سيأتي، إلا أن إدراك الأردن وعدد من الدول العربية بضرورة بحث جذور إشكالية شبكة تهريب المخدرات، أفضت لبحث الاشتباك الدبلوماسي المباشر مع النظام السوري، أملًا في التعاون الذي أبداه دبلوماسيو النظام.

تُثار مسألة جدوى التفاهمات السياسية بين الأردن والنظام السوري لبحث سُبل وقف أنشطة شبكة المخدرات، كما تثير مسألة انفتاح الأردن على النظام وتبني مبادرة «اللاورقة» سنة 2021، والتي لم تلق قبولًا واسعًا حينها، ليتبعها صياغة مقترح «خطوة مقابل خطوة»، والتي تحولت لمبادرة دبلوماسية عربية ذات بعد شمولي؛ حيث تُثار التساؤلات حول نجاح النظام في توظيف ملف شبكة تهريب المخدرات لدفع الجوار للانفتاح عليه تبعًا لتصدير الأزمات الأمنية، وتحديدًا الأردن الذي يتعرض لسلسلة من محاولات التهريب الممنهجة، خاصة في ضوء انتقال أنشطة التهريب من المخدرات للأسلحة في عدد من الحالات، فيمكن تفسير

انتهاج الأردن لمجموعة من الأدوات بما فيه الوسائل الدبلوماسية على اعتبار أن الاشتباك الدبلوماسي لا يعني التوافق التام، وإنما للإبقاء على قناة تواصل سياسي بين الأردن والنظام السوري لبحث القضايا الأمنية المُلحة.

بذلك؛ سعت المقاربة الدبلوماسية الأردنية للتدرج في حَلحلة القضايا العالقة مع النظام، خاصة قضية شبكة المخدرات وأنشطتها غير المشروعة، والتي تندرج تحت اقتصاديات الحرب للتعويض عن جفاف مصادر التمويل الرسمية، خاصة أن الكثير من المعلومات والمؤشرات تقود إلى تورط نخب سياسية خلق هذه الشبكات، هذا ناهيك عن الانتشار الإيراني في الجنوب السوري، وما يعنيه من إشكاليات أمنية خطيرة تُحدق بالأمن الوطني الأردني في المقام الأول[1].

في حين أن هناك إدراكًا بين بعض أوساط النخب الأردنية أن نِتاج التواصل الرسمي وزيارات الوفود الأردنية لدمشق؛ لخصت انطباعًا يتمحور حول عدم ارتباط شبكة المخدرات النظام السوري رسميًا، إلا أنها ترتبط عمليًا ببعض مؤسسات النظام، وبالتالي يقوم النظام بتصدير قضية المخدرات تحت فكرة عدم القدرة على التصدي لأنشطة المخدرات بالكامل، وهو ما يفسر تماشي الدول العربية مع هذا الطرح، والانفتاح على النظام السوري[2].

في المقابل، فإن الأردن لطالما خاطب النظام السوري على أنه مسؤول عن شبكة تهريب المخدرات في الغرف المغلقة وقنوات الاتصال المباشرة، إلا أنه لا يتم تسليط الضوء على هذا السردية أردنيًا سواء على المستوى الرسمي أو الإعلامي، وذلك جزء من سياسة الأردن الخارجية تجاه بقية الدول العربية، والتي تسعى دومًا لعدم إيقاع الطرف الآخر بالحرج، والإبقاء على فرصة لتعديل النظام لسلوكه والتخلي عن رعاية أنشطة شبكة المخدرات، فمع الإقرار بوجود مشكلة حقيقية بتعريف من هو النظام في سوريا، خاصة الحالة الهلامية لتشظي النفوذ

(1) مقابلة أجراها الباحث مع حسن المومني، أستاذ فض النزاعات في الجامعة الأردنية، بتاريخ: 27/ 4/ 2024.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع محمد أبو رمان، أستاذ النظرية السياسية في الجامعة الأردنية، بتاريخ: 25/ 4/ 2024.

والسيطرة على الأرض في مناطق سيطرة النظام، وهو ما يعززه انتشار المليشيات المدعومة إيرانيًا، وتعدد الأجهزة الأمنية المحسوبة على النظام[1].

وكمحاولة سياسية للحد من أنشطة شبكة المخدرات؛ تشكلت لجنة «خلية» الاتصال الخماسية، والتي تشمل كلًا من؛ الأردن ولبنان والعراق ومصر والنظام السوري، وعنها يُلخص وزير الداخلية الأردني بقوله: «إن خلية الاتصال تضمّ ضباط ارتباط لمتابعة المعلومات وتتبع الشحنات حتى وجهتها النهائية لمواجهة آفة المخدرات... وأن الخلية تُعنى بتبادل الخبرات والتدريب والقدرات ومتابعة المعلومات سواء السابقة أو اللاحقة والتسليم المراقب، وهو تتبع الشحنات الخارجة من الدول إلى وجهتها النهائية، مشيراً إلى أن الوزراء اتفقوا على وجود مشكلة كبيرة وهي مشكلة المخدرات، وأن جميع المجتمعات تعاني من هذه المشكلة»[2]، ولكن التقييم الموضوعي يُشير لعدم قدرة هذه اللجنة الأمنية – التقنية على التصدي أو الحد أو الخفض من أنشطة شبكة تهريب المخدرات في سوريا، حيث يكفي الإشارة إلى أنه عقب تشكيل اللجنة بساعات مساء يوم السبت 17 فبراير/ شباط 2024؛ أحبط الجيش الأردني عملية تهريب مخدرات كبيرة، وقتل 5 مهربين على الحدود الأردنية – السورية، بالإضافة لاستمرار وارتفاع أنشطة شبكة المخدرات بصورة خطية متسارعة منذ تشكل هذه اللجنة في فبراير/ شباط 2024.

4.3. تقييم التجربة الدبلوماسية

حيث يستمر الانفتاح الدبلوماسي العربي على النظام السوري؛ يُطرح تساؤل حول موقف الأردن خاصة مع استمرار التهديدات الأمنية على حدوده، وعن أفق المسار السياسي إذا لم يحقق الأهداف الرئيسية التي حفزت الانفتاح الدبلوماسي بالأصل، فيمكن تأويل موقف الأردن الرسمي بكونه يتجنب أن يكون أول من يُفسد الانفتاح السياسي العربي على النظام، مع

(1) مقابلة أجراها الباحث مع بدر الماضي، أستاذ علم الاجتماع السياسي في الجامعة الألمانية الأردنية، بتاريخ: 22/ 4/ 2024.

(2) صحيفة المدن، «الأردن: مقتل 5 مهربي مخدرات.. بعد ساعات على تشكيل خلية الاتصال الرباعية»، 18/ 2/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/DAYY

الإدراك بأن هذا المسار محفوف بالمخاطر، وتزداد صعوبة تحقيقه لأهدافه مع مرور الوقت، خاصة أن عوامل الصراع في سوريا ما زالت مستمرة، وأن محفزات الاستقرار لم تنضج بعد، إلا أن النظر لعملية التطبيع مع النظام السوري كنجاح دبلوماسي، قد تُفضي للحفاظ على الوضع الراهن وعدم الرجوع للخلف، خاصة في ضوء الكُلف المرتفعة التي ترتبت على الأردن وبقية الدول العربية في سبيل تحقيق التطبيع مع النظام.

يؤيد ذلك جملة من المعطيات التي تسهل عملية التقييم، من أهمها تتبع دوافع الدول العربية للانفتاح على النظام، والتي تظهر في بيانات لجنة الاتصال العربية، والتي مهدت الطريق على لبحث عودة النظام السوري لجامعة الدول العربية، وتستند للمبادرة الأردنية «خطوة مقابل خطوة»، كمنهجية لتسوية القضايا الخلافية قائمة على الحصول على مكتسبات وحوافز للنظام مقابل تقديم تنازلات أو العمل على قضايا معينة، وعبر خطوات طويلة الأمد، وعلى كل حال، فإن جملة الدوافع العربية انحصرت في:

«أولوية إنهاء الأزمة وكل ما سببته من قتل وخراب ودمار، ومن معاناة للشعب السوري، ومن انعكاساتٍ سلبيةٍ إقليمياً ودولياً، عبر حل سياسي يحفظ وحدة سوريا وتماسكها وسيادتها، ويلبي طموحات شعبها، ويخلصها من الإرهاب، ويسهم في تعزيز الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين، يفضي إلى خروج جميع القوات الأجنبية غير المشروعة منها، وبما يحقق المصالحة الوطنية، ويعيد لسوريا أمنها واستقرارها وعافيتها ودورها»... «تعزيز التعاون بين سوريا ودول الجوار والدول المتأثرة بعمليات الاتجار بالمخدرات وتهريبها عبر الحدود السورية مع دول الجوار، انسجاماً مع التزامات سورية العربية والوطنية والدولية بهذا الشأن» [1].

ويمكن إجمال القضايا المتفرعة عن بيانات ومحاضر الاجتماعات، بثلاث قضايا رئيسية، هي؛ الحد من تجارة المخدرات، ومكافحة الانتشار والنفوذ الإيراني، وخلق الظروف المناسبة لعودة اللاجئين بشكل آمن وطوعي، حيث تعتبر هذه القضايا هي الدوافع الرئيسية وراء الحراك العربي الدبلوماسي تجاه النظام السوري، ومع تباين أولويات الدول العربية، إلا أن جوًا

(1) وكالة الأنباء السعودية (وام)، «البيان الختامي لاجتماع مجموعة الاتصال الوزارية بشأن سوريا»، 1/ 5/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/zw1L4

من التوافق ساد تجاه هذا الحراك، باستثناء معارضة قطرية[1]. حيث قدمت الدول العربية خطوة تمثلت بعودة النظام لجامعة الدول العربية رسميًا، ونتج عنها حضور بشار الأسد لقمة جامعة الدول العربية في جدة مايو/ أيار 2023[2]، بقيت هذه الدول بانتظار الخطوة المقابلة من النظام، للانتقال نحو خطوة أخرى وفقًا لمقاربة «الخطوة مقابل خطوة»، ولكن هل من تغير يذكر في القضايا الثلاث الرئيسية؟

على صعيد شبكة تهريب المخدرات، تشير عدة معطيات لعدم بذل النظام أي جهود تذكر في معالجة الملف، أو إظهار التعاون الحقيقي مع الأطراف العربية وخاصة الأردن تجاه شبكة المخدرات، حيث تشير الإحصائيات لتضاعف معدلات وكميات محاولات التهريب عبر الحدود الأردنية ثلاث مرات عما كان سائدًا قبل التطبيع[3]، ويؤيد ذلك تصريح وزير الداخلية الأردني عن ارتفاع كمية «الكبتاغون» المضبوطة حتى منتصف العام 2024 بـ 5 مليون حبة مقارنة بالعام السابق[4]، بالإضافة لذلك، ارتفعت حدة ودرجة عنف المهربين واشتباكاتهم مع الجيش الأردني، ناهيك عن التحول لتهريب الأسلحة، وتفخيخ المسيرات الحاملة للمخدرات؛ بهدف إيقاع أكبر ضرر ممكن بالجيش الأردني، لا سيما إذا ما أدركنا دلالات توقيت بعض الشحنات ذات الطابع الاستفزازي والتي تسبق الاجتماعات السياسية.

أما عن الملفين الآخرين، فيكفي الإشارة لعدم وجود أي تحسن يذكر لا على صعيد تهيئة ظروف عودة اللاجئين لمناطق آمنة، بل على العكس، هناك عرقلة وترهيب للاجئين عبر الاعتقال التعسفي الذي مُورس على أكثر من 4700 لاجئ عائد لسوريا بعد سنوات من

---

(1) وكالة الأنبا القطرية (قنا)، «المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية لـ«قنا»: موقف دولة قطر من التطبيع مع النظام السوري لم يتغير»، 7/ 5/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/hiILr

(2) CNN بالعربية، «شاهد الكلمة الكاملة للرئيس السوري بشار الأسد في القمة العربية بجدة»، 19/ 5/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/oMyd

(3) ETANA Syria, "Study: Normalization, One Year On", 17-6-2024, link: https://bitly.cx/csZG

(4) الموقع الإلكتروني لقناة المملكة، «وزير الداخلية: نسبة كشف جرائم القتل تصل 100٪ وملف المخدرات مؤرق»، 30/ 7/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/wJh3

اللجوء[1]. أما عن التغلغل الإيراني؛ فلا يمكن تصور وجود أي تراجع في مدى وكثافة الانتشار على أراضي سيطرة النظام خاصة في ضوء التراجع الروسي الذي سرعان ما تملأه المليشيات والفصائل الإيرانية لا سيم في جنوب سوريا.

في المحصلة، يُظهر التقييم الموضوعي للمسار الدبلوماسي ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه الرئيسية عدم إحرازه لتقدم يُذكر، وكتقييم للمكتسبات والخسائر؛ فإن الأطراف الأكثر تضررًا من هذا المسار مع النظام هي، الشعب السوري والدول العربية التي قدمت تنازلات بلا مقابل يُذكر، حيث يصف عدد من المختصين التطبيع مع النظام السوري على أنه «تطبيع كارثي»[2]، خصوصًا أنه تم دون وجود ضمانات قد تُملي على النظام الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها الدبلوماسيين السوريين مع الدول العربية[3].

أما عن الأطراف الأكثر استفادة، فهي نظام الأسد الذي أُعيد تأهيله دبلوماسيًا، وإيران وروسيا بطبيعة الحال، خاصة أن كل ما سبق لم يُغير مدى الانتشار والنفوذ الإيراني أو الروسي في سوريا. ومن هنا يمكن القول إن المسار السياسي سابقٌ لأوانه، ولا ينبغي رفع سقف التوقعات المأمولة من تجاوب النظام السوري للمطالب العربية، أو الأردنية على وجه الخصوص، حيث يؤدي رفع سقف التوقعات حول قدرة أو إرادة النظام على ضبط شبكة تهريب المخدرات موضع شك كبير، خاصة أن النظام لم يتجاوز بعد مرحلة الحرب بشكل كامل حتى الآن، لا سيما بوجود أطراف تنازعه النفوذ والسيطرة على الجغرافية السورية، وهو ما يعني استمرار أسباب الصراع العميقة في الوجود، ناهيك لضبابية مفهوم «النظام» في حد ذاته في سوريا.

(1) الجزيرة نت، «شبكة حقوقية تؤكد اعتقال نحو 4700 لاجئ عادوا لسوريا»، 20/ 6/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/537

(2) Lister, Charles, "The Normalizing of Assad Has Been a Disaster", Foreign Policy, 30/5/2024, link: https://bitly.cx/LQor

(3) Gebeily, Maya, "Arabs bring Syria's Assad back into fold but want action on drugs trade", Reuters Agency, 10/5/2023, link: https://bitly.cx/LAGsy

5.3. الموقف الأردني ما بعد التطبيع مع النظام السوري

سُرعان ما أدرك الأردن عدم استجابة النظام السوري مع المطالب العربية وعلى وجه التحديد الأمنية منها، خاصة وأن الأردن هو المستهدف الأول على حدوده من شبكة المخدرات، وبقاء الانتشار الإيراني في الجنوب السوري مع تراجع روسيا كضامن، واستمرار معضلة اللجوء؛ بذلك أخذت العلاقة منحى سلبي وحالة من الركود الملحوظ في علاقة الأردن النظام السوري، والتي ظهر بعض منها للعلن بعد تأجيل اجتماع لجنة الاتصال العربية بشأن سوريا[1] قُبيل قمة جامعة الدول العربية في المنامة بأيام، والتأكيد على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 في تصريح وزير الخارجية الأردنية على هامش القمة العربية في المنامة مايو/ أيار 2024[2]، والذي يعكس التأكيد على عودة النظام المشروط لجامعة الدول العربية بتنفيذ بنود القرار وأهمية الحل السياسي للصراع في سوريا، إلا أن التراجع في وتيرة الانفتاح الدبلوماسي من قِبل الأردن، لا يُعتقد بأنه سيؤدي لقطع الانفتاح الدبلوماسي ككل.

يمكن فهم الموقف الأردني بعدم التصعيد السياسي مع النظام السوري نتيجة استمرار تهديد المخدرات والقضايا الرئيسية الأخرى، بأنه يرتبط بتجنُب ما يُعرف بلعبة اللوم بين الأطراف في المفاوضات (Blame game)، خاصة أن هناك اعتقاد بأن التصعيد السياسي مع النظام؛ سيكشف عن تورط نخب سياسية ومراكز قوى داخل الدائرة الضيقة للنظام متورطة في شبكة المخدرات -كما تقدم-، مما قد يُعيد المسار الدبلوماسي العربي للمُربع الأول، ويحرف المسار السياسي عن أي تقدم، خصوصًا مع الدخول بجدلية الإنكار والاتهام، ولربما لا ترغب بذلك الأطراف العربية في هذه المرحلة، وقد لا يرغب الأردن في أن يكون المسؤول عن الكشف عن فشل المسار التفاوضي، وأنه الطرف المبادر في المسار الدبلوماسي ومبادرة (خطوة مقابل خطوة)، كما أن من جملة العوائق أمام الأردن؛ تباين مواقف بعض الدول العربية تجاه

(1) الموقع الإلكتروني لقناة تلفزيون سوريا، «السعودية استجابت فورا.. الأردن وراء تأجيل اجتماع لجنة الاتصال العربية بشأن سوريا»، 9/ 5/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/CtaVn

(2) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «الصفدي يلتقي نظيره السوري على هامش الاجتماعات التحضيرية لقمة المنامة»، 14/ 5/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/JVnpt

النظام السوري عقب التطبيع، واتخاذ مسارات أحادية غير جماعية كما افتُرض من الحراك الدبلوماسي العربي، كإعادة بعض الدول العربية لسفرائها في دمشق.

بذلك يمكن استنتاج أن فعالية الخيارات الدبلوماسية للأردن قد تراجعت بعد تقديم حافز تطبيع العلاقات الدبلوماسية، الذي عوّل عليه الأردن وبقية الدول العربية سابقًا، في حين لا يُعتقد أن النظام السوري ينتظر مكتسبات أخرى من الأردن بعد ذلك، وعليه لا يُتوقع أن يُقدم لتنازلات أو تعاونه مع الأردن بشكل ثنائي، حيث تتجه أنظار النظام نحو دول الخليج العربي وبشكل خاص السعودية للعب دور اقتصادي وسياسي مهم في تأهيله، وهو ما يعني أهمية عدم التعويل في الأردن على الدبلوماسية في التعامل مع النظام السوري، ولا يعني ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية؛ إذ يُعتقد أنه من المهم الإبقاء على قناة اتصال، وانتظار مخرجات العلاقات الثنائية مع دول الخليج، وربما التأثير على مطالب هذه الدول مع النظام، لتمرير ملف شبكة تهريب المخدرات ضمن مطالبها، ولكن حتى بذلك، تنخفض فُرص تغيير المشهد الأمني المُؤرق للأردن بواسطة الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية.

الفصل الرابع

البدائل الأردنية والإقليمية للتصدي لشبكة تهريب المخدات

يشير الواقع، ويفترض تصور المستقبل؛ أن أنشطة شبكة المخدرات لن تنخفض بالوسائل الدبلوماسية، ولا يمكن إدامة حالة الاستنزاف التي يعيشها الأردن نتيجة لتصديه لقضية دولية بحجم شبكة جريمة منظمة تتجاوز حدوده الوطنية، وحيث يدرك الأردن هذه الحقيقة ويتعامل معها عمليًا على الحدود، إلا أن التعاون الدولي هو الخيار الأنسب الذي ينسجم مع حجم الخطر والتهديد الناشئ عن شبكة المخدرات في سوريا، بذلك، تتساءل هذه الدراسة حول إمكانية البحث عن تشكيل تعاون أمني إقليمي يجمع الدول العربية المتضررة من أنشطة شبكة المخدرات، لتحقيق جوهر الأمن الجماعي الذي سيساهم في توفير الأمن المشترك لهذه الدول أمام هذا التهديد الخطير، وتتصور هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات والاقتراحات الرئيسية التي قد تُعبر في بعض جوانبها عن درجة من التفكير المتفائل، إلا أنها بطبيعة الحال تعكس نظرة من داخل الأردن على قتامة المشهد الأمني في جنوب سوريا، والذي يُلقي بأثره السلبي على عموم الإقليم.

1.4. دروس من التجارب الدولية في مكافحة أنشطة الجريمة المنظمة

تعتبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المؤسسة الدولية الأكبر في مجال الشرطة الجنائية على مستوى العالم، ويعكس التعاون بين الدول الأعضاء البالغ عددهم 196 دولة، جوهر التعاون الدولي لتحقيق الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة، والتي تشمل؛ التصدي لإنتاج

وتهريب المخدرات، والحد من استغلال والاتجار بالبشر، والمرتزقة وأمراء الحروب، والإرهابيين، والجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال، بشكل رئيسي. ويتوفر لدى الإنتربول قواعد بيانات ضخمة متخصصة[1] تحتوي على ملايين السجلات المتعلقة بجوازات السفر المزورة، بصمات الأصابع، الحمض النووي، وبيانات الأسلحة والمتفجرات، وتتبع الشبكات عبر دول العالم، ويتجلى الدور الأهم للإنتربول في تسيير العمليات المشتركة متعددة الأطراف، والتي تشارك فيها مجموعات من الدول للتصدي للأنشطة الجرمية آنفة الذكر، حيث شكل الإنتربول عدد من المشاريع المشتركة ينضوي تحتها عدد من العمليات الناجحة، والتي حدت من الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود، وأبرز هذه المشاريع:

مشروع (I-RAID)؛ وهو مشروع استجابة الإنتربول لأنشطة تهريب المخدرات عالميًا، ومشروع (CRIMJUST 30) المعني بأنشطة كارتيلات المخدرات في القارة اللاتينية والبحر الكاريبي، ومشروع (AIRCOP) الهادف لتعزيز قدرات المطارات حول العالم لاكتشاف محاولات تهريب المخدرات عبر المطارات، كما يعزز المشروع من عمليات تبادل المعلومات الاستخبارية وتبادلها بين 40 دولة مستفيدة في أفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وجنوب شرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومشروع (MAYAG)، حيث يستهدف إنتاج المخدرات الصناعية والاتجار بها واستخدامها، وعوائدها غير المشروعة في جميع أنحاء العالم[2]. ولتسليط الضوء على إحدى العمليات الناجحة التي نسقها الإنتربول؛ فبعد سلسلة من عمليات الخاصة لمكافحة تهريب المخدرات والأسلحة، نُفذت عملية (Trigger IX)[3]، والتي تعتبر من أنجح العمليات الأمنية في القارة اللاتينية، حيث ساهمت في الإيقاع بعدد ضخم، بلغ

(1) تعرف باسم قاعدة البيانات ذات الوصول الآمن 24/7 – (INTERPOL i-24/7 secure communication system)، انظر: https://bitly.cx/U6JrU

(2) INTERPOL website's, "International cooperation is vital to combatting drug trafficking", link: https://bitly.cx/eTiE

(3) "Illicit firearms: Operation Trigger IX nets 14,260 arrests across Latin America", 18/April/2023, revised 17/April/2024, link: https://bitly.cx/pziY

14260 عنصر، ينتمي لكارتيلات المخدرات والجريمة المنظمة في القارة اللاتينية، بالإضافة لضبط كميات ضخمة من المخدرات والأسلحة.

في ضوء حجم التعقيد الكبير المصاحب لأنشطة الجريمة المنظمة وبشكل رئيسي شبكات تهريب المخدرات؛ يتضح أهمية الجهود التعاونية عبر الدول، وأن مثل هذه التهديدات الناشئة والمتسارعة؛ تُعتبر مدعاة لتعاون الأطراف المتضررة مع بعضها البعض لتحقيق أمنها بصورة مشتركة، والعمل على التكامل الأمني، يضاف لذلك أهمية مؤسسة الإنتربول كجهاز أمني دولي تقني غير سياسي، وهو ما يُضفي المشروعية اللازمة على المشهد المعقد في الشرق الأوسط، وبتجنب التوازنات الجيوسياسية القائمة في الإقليم، حيث يتضح أن مواجهة التهديد المتصاعد عن شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا، قد يتأتى عبر إطلاق جُهد أمني إقليمي جماعي؛ يؤدي لخفض التهديدات الناشئة عن أنشطة الشبكة في الشرق الأوسط، كما أن السياق الحالي إقليميًا ودوليًا؛ قد يعتبر الأنسب لتشكيل هكذا إطار، خاصة أن المشرعين الأميركيين ينشطون بإصدار وتشريع قوانين مثل: «مناهضة التطبيع مع نظام الأسد»[1]، وقوانين «الكبتاغون؛ الأول والثاني»[2]، والعقوبات البريطانية على الشخصيات الرئيسية في شبكة تهريب المخدرات[3]، كما أن القارة الأوروبية ودول الإقليم باتت تتلقى شحنات مخدرات غير معتادة[4]، وهو ما دفعها لإطلاق «تحالف الموانئ الأوروبية» مؤخرًا، والذ يهدف لمكافحة أنشطة الجريمة المنظمة، وفي مقدمتها تهريب المخدرات نظرًا لأن 70٪ من المخدرات المضبوطة

(1) «مشروع قانون مناهضة التطبيع مع نظام الأسد: قراءة أردنية»، حسن جابر، 27/ 2/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/jCmt

(2) «مجلس النواب الأمريكي يوافق على قانون «الكبتاغون 2» لمعاقبة النظام السوري»، 17/ 4/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/nswF

(3) "Tackling the illicit drug trade fuelling Assad's war machine", U.K. Government website, 28/3/2023, link: https://bitly.cx/ShDQ6

(4) «بلومبيرغ»: مخاوف أوروبية من تدفق «الكبتاغون» من سوريا ولبنان»، 18/ 8/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/iPAO

في أوروبا تتم في الموانئ الأوروبية[1]، حيث يعكس ما تقدم توجه عالمي لوضع حد للمخدرات القادمة من سوريا، كما يعزز من أهمية خطر شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا عالميًا.

2.4. نحو إطار أمني عربي جديد

تعتبر التهديدات الناشئة في سوريا مُركبة وهجينة الطابع، فهي خليط من شبكة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة، وانتشار النفوذ الإيراني بتشكيل قواعد ونقاط عسكرية، وبقايا التنظيمات الإرهابية التي تتخذ شكل الخلايا النائمة أو الكامنة، ويتقاطع هذا المشهد المُركب مع أمن الدول العربية الإقليم، والأردن على وجه الخصوص بصورة طردية، فكلما تصاعدت هذه التهديدات؛ كلما ارتفعت التحديات الأمنية، وتعتبر أحد أوجه ارتفاع التحديات؛ غياب صيغة جماعية إقليمية تؤدي دورًا مقابلًا لهذه التحديات العابرة للحدود، وهو ما يقود للبحث عن بدائل أكثر فعالية وملاءمة لطبيعة أنشطة شبكة تهريب المخدرات، خاصة أن طبيعة أهداف شبكة تهريب المخدرات المنظمة إقليمية-دولية، وتتجاوز البعد المحلي الأردني، وتتطلب جهودًا عابرة للحدود توازي التهديدات العابرة لها كذلك.

بذلك، تطرح هذه الدراسة مقاربة لتشكيل إطار أمني[2] إقليمي مشترك، هدفه الرئيسي والمعلن التصدي لشبكة المخدرات والحد من أنشطتها، بالتعاون مع جهاز الشرطة الدولية (الإنتربول-INTERPOL)، حيث يمكن لهذا الإطار الأمني أن يشن العديد من العمليات والحملات الأمنية المشتركة، والتي تساهم فيها عدة دول إقليمية وازنة بالتنسيق والتعاون مع بعضها البعض، لتوفير الأمن المشترك، ومشاركة الأعباء، وهو ما يُمثل جوهر الأمن الجماعي، لا سيما في ضوء تفشي التهديدات الأمنية المنبثقة عن شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا،

(1) "Commission launches the European Ports Alliance Public Private Partnership to fight organised crime and drug trafficking", European Commission, 24/7/2024, link: https://bitly.cx/0i0

(2) Regional Security System، ويمكن تعريف هذا الإطار بأنه: هيكل أمني يجمع دول ذات توجهات سياسية مشتركة أو متقاربة تجاه قضية معينة، يعملون معًا بشكل تشاركي لوضع حد للتهديدات الأمنية المحدقة بهم.

وتأثيرها المباشر على الأمن الإقليمي، وفيما يلي تصورات عن أهداف وأطراف وركائز أولوية لصيغة إطار أمني إقليمي معني بوضع حد لأنشطة شبكة تهريب المخدرات في سوريا.

3.4. أهداف الإطار الأمني المُقترح

ينبثق عن تشكيل إطار أمني عربي؛ تحقيق عدة أهداف رئيسية تخدم في جملتها الأنشطة الأمنية لتعقب وملاحقة والتصدي لأنشطة الجريمة المنظمة، بحيث تعود بالفائدة المشتركة إقليميًا ودوليًا، ولعل من أهم الأهداف المُتوقع تحقيقها ما يلي:

1- **التصدي للتهديدات الناشئة عن شبكة المخدرات المنظمة**: حيث إن هذا الإطار الأمني الجديد سيُناط به مسؤولية التصدي لأنشطة شبكة المخدرات في الإقليم، فمن المتصور أن نجاح العمليات الأمنية المشتركة سيؤدي لخفض مستويات محاولات التهريب، وهو ما سينعكس على الأمن بمفهومة الشامل في الدول العربية المستهدفة من هذه الأنشطة، ويحقق مزيدًا من الاستقرار للدول العربية.

2- **الطابع الأمني**: إن الصيغة الأمنية للإطار المقترح وغياب الدوافع الجيوسياسية وراءه؛ تُخفض من فرص اتخاذ خطوات عسكرية مقابلة من النظام السوري وحلفائه خاصة إيران، تحديدًا في ضوء مشروعية هدف التعاون الأمني، ألا وهو التصدي لأنشطة الجريمة المنظمة الناجمة عن شبكة تهريب المخدرات في سوريا، ومع مثالية هكذا هدف، يمكن تجنب الخطوات العسكرية المقابلة من الأطراف الرئيسية، أي النظام السوري وإيران، إلا أن ذلك يرتكز بشكل رئيسي على مدى عقلانية هذه الأطراف في فصل الواقع العسكري عن الأمني، أو حتى في التخلي عن مكتسبات شبكة المخدرات سياسيًا واقتصاديًا.

3- **تحقيق الأمن الجماعي**: يؤدي تشكيل إطار أمني معني بتتبع ومكافحة أنشطة تهريب المخدرات لتشارك الأعباء إقليميًا ودوليًا، والاستفادة من تحقيق الأمن الجماعي للدول المستهدفة من تدفق المخدرات، وهو ما يلخص جوهر مفهوم الأمن الجماعي، خاصة في ضوء تعثر تشكيل أي تحالف عربي، لطالما دعت الحاجة لمثله في الشرق الأوسط.

4- **تبادل الخبرات والتكنولوجيا الأمنية الحديثة**: مع تفاوت دول الإقليم في مدى التطور التقني والأمني تبعًا لتفاوتها في الإمكانيات المادية، يؤدي التعاون الأمني بين هذه الدول لتشارك وتبادل الخبرات، وإكساب الدول الأقل تطورًا تقنيات أمنية حديثة، تساهم في نهاية المطاف في زيادة فعالية التصدي لشبكة المخدرات المنظمة.

5- **الانتشار الجغرافي**: يُمكِّن التعاون والتنسيق الأمني بين الدول العربية تسهيل حركة الأفراد والمعدات للنقاط الحدودية الساخنة التي تعتبر بؤر تهريب رئيسية، أو ما يعرف بإمكانية التشغيل البيني، وذلك عبر تسهيل مرورهم عبر الحدود، خصوصًا مقابل قدرة المهربين على اجتياز الحدود بشكل غير قانوني بطبيعة الحال.

6- **المزيد من التكامل السياسي العربي**: يؤدي نجاح الإطار الأمني الجديد للاتجاه نحو المزيد من التكامل السياسي والأمني العربي على المدى البعيد، حيث تؤدي خطوات تعاونية صغيرة للانتقال تدريجيًا نحو تعزيز الثقة والتعاون بصورة أكبر بين الدول العربية المتعاونة، خاصة أن الأهداف الأمنية تعتبر من أولويات الدول في سُلم أجندتها الخارجية.

4.4. أطراف الإطار الأمني

تواجه الدول التالية تهديدات حقيقية من شبكة تهريب المخدرات المنظمة، وهي: الأردن، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، مصر، وتشترك هذه الدول معًا بدرجة مهمة من التصورات المتقاربة والمشتركة خاصة في سياستها الخارجية إقليميًا، وقد تعاونت هذه الدول معًا في أطر أمنية وتحالفات عسكرية سابقًا، كان من آخرها: عملية درع الجزيرة الأمنية في البحرين سنة 2011، والتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب (داعش) 2014 على المستوى الدولي، والتحالف العسكري[1] لعملية (عاصفة الحزم) سنة 2015 على

(1) يُعبر التحالف العسكري بين الدول عن درجة تعاون أكبر بين الأطراف المتحالفة، وبما يفوق التعاون الأمني، بذلك، قد تشترك بعض الدول في أطر أمنية مع دول أخرى دون أن يرقى هذا التعاون للأبعاد العسكرية، وعلى أية حال، فإن الاستشهاد بالتحالفات العسكرية السابقة هو من باب الأعلى للأدنى، فإذا اجتمعت هذه الدول في تحالفات عسكرية قبل عقد من الزمن، فمن باب أولى أن نفترض إمكانية تعاونها أمنيًا للتصدي لقضية محدقة بالأمن الوطني لكلٍ من الأطراف.

المستوى العربي، وهو ما قد يدعو للتفاؤل لانفتاح هذه الأطراف للدخول في تعاون أمني مشترك فيما بينها.

كما أن تصور تقاطع البعد الدولي المرتبط بالمؤسسات، سيُضفي للمزيد من المشروعية والفعالية على هذا الإطار المقترح، خاصة المؤسسات الدولية ذات الصلة؛ كالإنتربول، مؤسسات الأمم المتحدة كمكتب مكافحة الجريمة والمخدرات، ووكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات، وعلى مستوى الدول، فيمكن لكل من الولايات المتحدة الأميركية وعدد من الدول الأوروبية أن تساهم في تعزيز فعالية الإطار الأمني الإقليمي. تبعًا لما تقدم؛ تُطرح أسئلة جادة حيال عدد من الأطراف غير الواردة أعلاه.

كما يقترح هذا التصور تشكيل مسارين لهذا الإطار، حيث المسار الأكثر أهمية، فهو المسار الأمني – التقني، وفيه تصاغ المخططات الأمنية للتصدي لأنشطة شبكة المخدرات، وتطوير الوسائل والأدوات، وتشارك الخبرات والتقنيات، وتوظيف الموارد البشرية والمادية للأجهزة الأمنية لهذه الدول، أما المسار الآخر، فيشمل المسار الأول؛ البُعدين السياسي والدبلوماسي[1]؛ بهدف الإبقاء على قنوات التواصل مع الأطراف غير القادرة على التعاون الأمني لعدة عوامل كما سيأتي، وفيه تعقد المؤتمرات، ويشارك الساسة من المؤسسات الرسمية لكافة الدول الواردة أعلاه، خاصة في ضوء الثنائية التي تعيشها هذه الدول، حيث المؤسسات الرسمية التي تنفتح على الاتصال والتعاون السياسي، والمجموعات ما دون الدولة التي تتقاطع بشكل أو بآخر مع شبكة المخدرات في أبعادها الإقليمية، ويمكن تسليط الضوء عليها بنوعٍ من التفصيل على النحو التالي:

(1) على غرار مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة المخدرات، والذي يجمع كلًا من: العراق والأردن المملكة العربية السعودية والكويت ومصر ولبنان وتركيا وإيران النظام السوري، ويعتبر ملتقى سياسي في المقام الأول، وإن كانت مواضيع النقاش في تطرق للأبعاد الأمنية – التقنية. على كلٍ، عُقدت النسخة الثانية من المؤتمر في 22/ 7/ 2024، انظر: https://bitly.cx/97i

- **مسار سياسي لأطراف ثنائية الفاعلين**

يجمع الدول التالية حالة مرُكبة من ثنائية الفاعلين والأدوار المؤثرة والموجهة لسلوكها، حيث توجد المؤسسات السياسية الرسمية، وخاصة وزارات الداخلية وأجهزة مكافحة المخدرات التابعة لها، بمفارقة صارخة مع أدورا للمجموعات غير الرسمية المتقاطعة من شبكة وأنشطة المخدرات، وهذه الأطراف هي؛ النظام السوري، لبنان، والعراق، وبالتالي يمكن فهم سلوك هذه الأطراف تجاه أي إطار أمني من الممكن تشكيله على النحو التالي:

أ. النظام السوري وتيار إبداء التعاون

أما عن دور النظام في سوريا؛ تدعو هذه الدراسة تبعًا لما تقدم من جهود دبلوماسية وسياسية عربية بُذلت مع النظام؛ وجود إشكالية حقيقية ترتبط بإشراك النظام في أي تعاون إقليمي، خاصة أنه وفقًا للافتراضين حول مسؤولية النظام، أو تورط بعض أجهزته في رعاية شبكة تهريب المخدرات، إلا أن النتيجة واحدة وهي ارتفاع فرص إفساد الجهود الأمنية المشتركة، بالإضافة لأن تجربة «خلية الاتصال العربية»؛ تشير إلى عدم إحراز تقدم ذو دلالة تُذكر في خفض محاولات تهريب المخدرات، وهو ما قد يفسر دعوة الأردن مؤخرًا لتأجيل اجتماع اللجنة قبيل انعقاد القمة العربية في المنامة منتصف مايو/ أيار الماضي[1]، كتعبير عن عدم الرضا نحو سلوك النظام، في ضوء تصاعد وتيرة محاولات التهريب التي تهدد الأردن.

يضاف لذلك، وجود اعتقاد أن إشراك النظام السوري في الجهود الأمنية العربية يُفضي لتسريب الخطط والمعلومات الأمنية التي تطرحها الدول العربية للحد من أنشطة تهريب المخدرات، خاصة في ضوء التقاطع بين سياسيي النظام وقيادات شبكة تهريب المخدرات، مثل تسريب معلومات حول اكتشاف خطوط وطرق التهريب التي توصلت لها الأجهزة الأمنية العربية، ونقل معلومات حول الكمائن أو العمليات المحتملة، وهو ما يفضي لتغيير وتكييف شبكة تهريب المخدرات لطرق ووسائل التهريب[2]، ويعني ذلك في المحصلة انخفاض فاعلية أي جهود إقليمية عربية حال إشراك النظام السوري.

---

(1) «السعودية استجابت فورا.. الأردن وراء تأجيل اجتماع لجنة الاتصال العربية بشأن سوريا»، تلفزيون سوريا، 9/ 5/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/2p9

(2) مقابلة أجراها الباحث مع أيمن الدسوقي، الباحث في مركز عمران للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 18/ 4/ 2024.

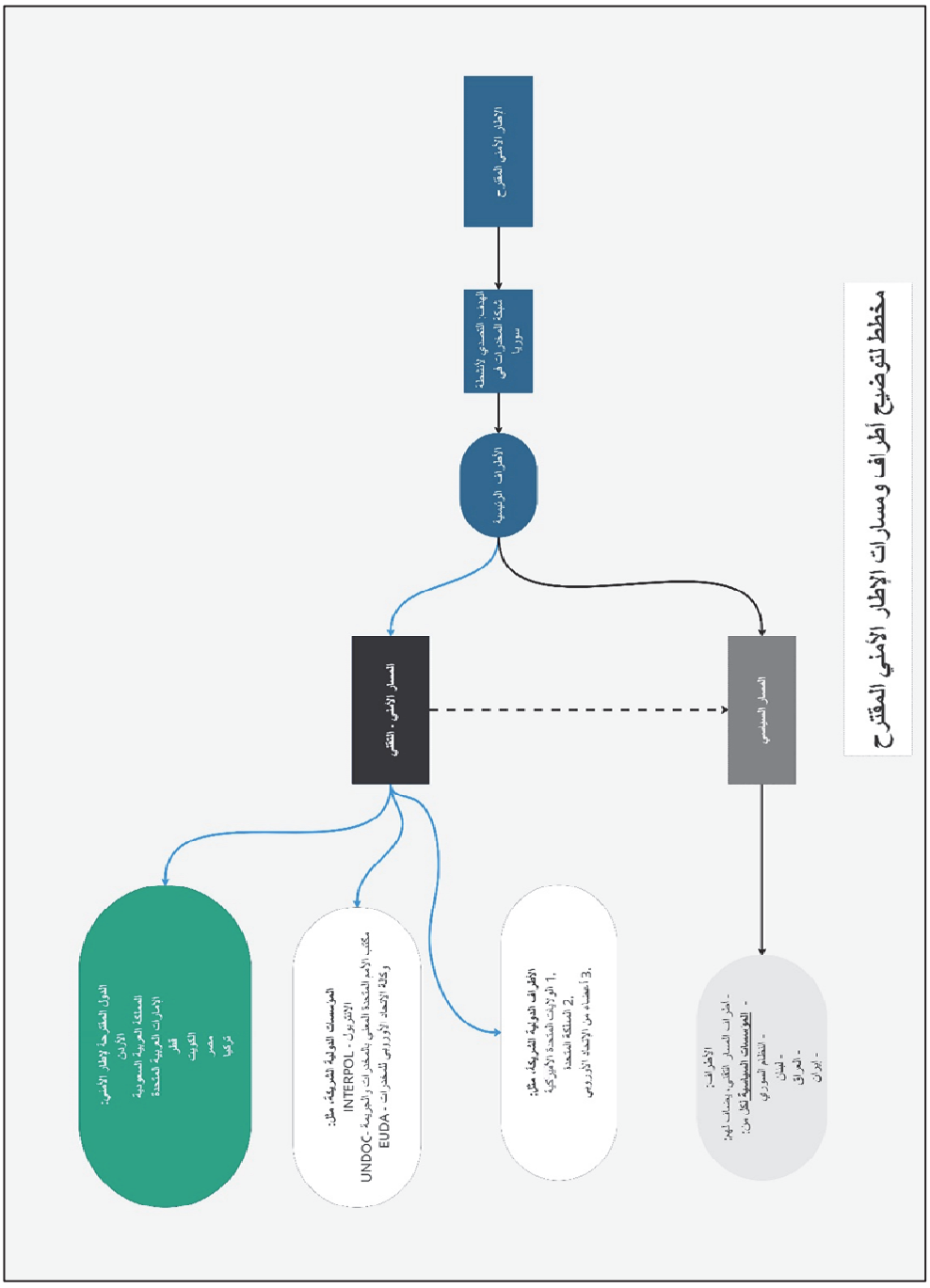
مخطط لتوضيح أطراف ومسارات الإطار الأمني المقترح
الإطار الأمني المقترح
الهدف النهائي لأنشطة شبكة المخدرات في سوريا
الأطراف الرئيسية
المسار الأمني / التقني
المسار السياسي
الدول المقترحة لإطار الأمني:
الأردن
المملكة العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة
قطر
الكويت
مصر
تركيا
المؤسسات الدولية المقترحة، مثل:
الإنتربول - INTERPOL
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - UNDOC
وكالة الاتحاد الأوروبي للمخدرات - EUDA
الأطراف الدولية المشاركة، مثل:
1. الولايات المتحدة الأمريكية
2. المملكة المتحدة
3. أعضاء من الاتحاد الأوروبي
الأطراف:
- أطراف المسار التقني، يضاف إليها:
- المؤسسات المحلية لكل من:
- النظام السوري
- لبنان
- العراق
- إيران

(المخطط 2)

أما سياسيًا، فقد يُضفي إشراك النظام في عمليات التصدي لأنشطة شبكة تهريب المخدرات المنظمة؛ المزيد من الشرعية السياسية التي ما تزال مرهونة بتطبيق حلول سياسية تتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254[1]، وهو ما لم تظهر بوادره على أرض الواقع، وبالتالي فإن منح شرعية سياسية مجانية للنظام السوري[2]؛ قد يفاقم من الصعوبات التي ستواجه الدول العربية في تعاملها اللاحق مع النظام السوري، خاصة أن الحافز الرئيسي الذي قدمته المبادرة العربية هو التطبيع الدبلوماسي للنظام، مقابل عدد من المطالب العربية وفي مقدمتها ملف شبكة تهريب المخدرات، وفي حين لم يُحرَز أي تقدم على الأرض في سوريا تجاه أنشطة شبكة المخدرات، فضلًا عن القضايا العالقة المتبقية، وتحديدًا ذات الأبعاد السياسية؛ وتظهر بذلك مخاطر إدماج النظام السوري في أي هيكل أمني إقليمي معني بقضية شبكة المخدرات المنظمة. إلا أن ذلك قد لا يعني القطيعة المطلقة مع النظام، فمن الممكن استمرار بالضغط السياسي عليه، لكن دون الإشراك الأمني المباشر، خاصة إذا ما تشكلت لدى الدول العربية القناعة الكافية بانخفاض جدية النظام في التصدي لشبكة تهريب المخدرات، لا سيما بعد مضي أكثر من سنة من التطبيع والعودة لجامعة الدول العربية.

وبذلك يمكن بحث مسارين في العلاقة مع النظام السوري إزاء التعاون الأمني العربي، فعلى الصعيد السياسي يمكن الإبقاء على العملية الدبلوماسية وإشراك النظام في حضور الاجتماعات الدبلوماسية التي تناقش أخطار تهريب المخدرات، وتدين وتستنكر أنشطة الجريمة المنظمة وما إلى ذلك، ولكن على الصعيد الأمني – التقني؛ فيجدر عدم إدماج النظام في هذا الجانب تبعًا لما تقدم من احتماليات إفساد الجهود العربية.

---

(1) «مبادرة الأردن» لحل أزمة سوريا.. تعرف على أبرز بنودها»، العربية، 27/ 6/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/BCLz

(2) تم التطرق لكلتا الفرضيتين حول مسؤولية النظام السوري عن شبكة تهريب المخدرات المنظمة، وفي كليهما؛ فإن إشراك النظام في جهود التصدي لشبكة المخدرات؛ يعني سياسيًا التسليم بعدم مسؤوليته أو أجهزته عن هذه الشبكة، أو حتى عدم التورط فيها، وهو ما يناقض المؤشرات والمعطيات التي تؤكد وجود هكذا علاقة، سواءً كتورط مباشر وكلي للنظام، أو حتى كتورط أجهزته الأمنية والعسكرية الحيوية في هذه الشبكة.

ب. لبنان ومحددات التعاون الإقليمي

يطرح السؤال حول موقف لبنان حيال أي تعاون أمني إقليمي يهدف للتصدي لأنشطة شبكة تهريب المخدرات المنظمة في سوريا، وحيث أن الواقع السياسي والأمني والعسكري في لبنان بالغ التعقيد، خاصة في ضوء النفوذ الكبير الذي يمارسه حزب الله في المشهد اللبناني[1]، والدور المركزي الذي يؤديه حزب الله في أنشطة شبكة تهريب المخدرات المنظمة سواءً في الإنتاج أو التهريب أو زراعة الحشيش والقنب، وإنشاء معامل إنتاج كبتاغون مشتركة مع الحرس الثوري الإيراني في دور الزور شرقي سوريا[2]، ناهيك عن الدور البارز في دعم وسائل التهريب، ونقل التكنولوجيا الحديثة كالمسيرات لعناصر شبكة تهريب المخدرات في الجنوب السوري.

إلا أن واقع أنشطة إنتاج وتهريب المخدرات في لبنان لا يقتصر على حزب الله، حيث ينخرط عدد من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أنشطة المخدرات في لبنان، فمن المهم بحث تبعات الأزمات الاقتصادية والسياسية المعقدة التي يعيشها لبنان، وأثرها في انتشار الأنشطة غير المشروعة كأنشطة المخدرات كمصدر اقتصادي رئيسي، وهو الأمر الذي يُعقد من فرص تشكُّل تعاون لبناني مع أي إطار أمني إقليمي على مستوى العمليات، إلا أن التعاون المعلوماتي قد يكون أكثر قابلية للتنفيذ، كفتح مكتب ارتباط لنقل وتبادل المعلومات والخبرات مع المؤسسات الرسمية اللبنانية، وهو أمر يُرجح ألا يلقى معارضة أو استهداف من القوى السياسية المتورطة في أنشطة المخدرات، أو من حزب الله خاصة في ضوء خطاب الحزب الرسمي الذي ينفي تورطه في أنشطة المخدرات، ويدينها نظرًا للتحريم الديني في عقيدة

(1) ما قبل اندلاع الحرب في جنوب لبنان في سبتمبر/ أيلول 2024، حيث يقتضي التنويه إلى أن الكتابة في هذه المادة قد توقفت مطلع سبتمبر/ أيلول 2024.

(2) «بإشراف حزب الله والحرس الثوري.. إنتاج الكبتاغون والحشيش في دير الزور»، تلفزيون سوريا، 9/ 9/ 2022، الرابط: https://bitly.cx/rM3Qh

الحزب، إلا أن رفع سقف التوقعات في تعاون أمني عمليًا على الأرض اللبنانية يعتبر مُستبعدًا في ضوء تعقيدات المشهد الحالي في لبنان[1].

ج. العراق والفصائل المسلحة

منذ سنة 2003؛ أفرز الغزو الأميركي على العراق عددًا من النتائج السلبية، حيث ساهمت حالة الفراغ الناتجة عن تفكك المؤسسات الرسمية العراقية إلى انتشار عدد من الفاعلين غير الرسميين الذين يؤثرون في المشهد العراقي السياسي والأمني، بممارسة نفوذ واسع ومهم في المراحل التي تبعت الغزو. ولاحقًا بعد الانسحاب الأميركي من العراق سنة2011، حمل الدور الرئيسي لهذه الفواعل سمة بارزة وهي؛ توسع انتشار النفوذ الإيراني في الساحة العراقية، حيث أن العدد الأكبر من الفصائل العراقية المسلحة مرتبطة بشكل رئيسي بإيران عقديًا وسياسيًا.

على صعيد إنتاج وتهريب المخدرات؛ «ترتبط عدة أطراف بهذه القضايا في العراق، وبشكل خاصة الفصائل العراقية المسلحة الكبرى ذات الغطاء الحزبي، وحزب العمال الكردستاني، وفي بعض المراحل تنظيم (داعش)، بالإضافة لانخراط بعض البنى الاجتماعية كالعشائر في تهريب المخدرات، إلا أن الطرف الأكثر ارتباطًا بشبكة المخدرات في سوريا هي الفصائل العراقية المسلحة الكبرى، وعلى وجه التحديد فصائل؛ عصائب أهل الحق، حركة النجباء، وحزب الله العراق، حيث تسيطر هذه الفصائل على المناطق الحدودية المحاذية للشريط الحدودي السوري – العراقي، والبالغ نحو 600 كم، خاصة المناطق التي عانت من هجرات سكانية زمن انتشار تنظيم (داعش)؛ كجُرف الصخر، وحديثة، والقائم، بالإضافة للأدوار المؤثرة لهذه الفصائل على المعابر الحدودية. تقع هذه المناطق غرب نهر الفرات، وتتميز بالغياب المباشر لانتشار القوات الرسمية العراقية، وغياب الكثافة السكانية نتيجة الهجرات، وقربها من الحدود السورية، ووفرة الري لزراعة الحشيش على وجه التحديد بالإضافة لإنتاج المخدرات. وحيث أن تصنيع المخدرات في العراق ظاهرة جديدة نسبيًا، لا سيما في ضوء العقوبات

(1) مقابلة أجراها الباحث مع صهيب جوهر، باحث مختص في الشؤون اللبنانية والسياسات الإقليمية، 23/ 7/ 2024.

الصارمة التي تبلغ حد الإعدام زمن حكم حزب البعث للعراق ما قبل سنة 2003؛ فإن الفصائل العراقية القائمة على إنتاج وتصنيع المخدرات تستقدم العديد من الخبراء الأفغان والإيرانيين لنقل خبراتهم لعناصر الفصائل المعنية بإنتاج المخدرات.

تعتبر أهم دوافع انخراط الفصائل العراقية المسلحة في إنتاج وتهريب المخدرات؛ انحسار التمويل الإيراني نتيجة العقوبات الغربية الصارمة على إيران، فلطالما اعتمدت هذه الفصائل على التمويل الإيراني بشكل رئيسي[1]، حيث تشير التقديرات إلى أن عوائد الكبتاغون تدُر على كل فصيل ما لا يقل عن 100 إلى 150 مليون دولار شهريًا، وهو ما يُمكنها من تمويل نفسها بشكل ذاتي، لتستطيع بذلك دفع رواتب العناصر، والتسليح وغير ذلك»[2].

وبذلك، فإن الحالة العراقية تشهد حالة من ثنائية الدور، حيث توجد المؤسسات الرسمية التابعة للأجهزة الأمنية العراقية، كأجهزة مكافحة المخدرات، والتي تبذل جهود في الحد من أنشطة الجريمة المنظمة وخاصة شبكات تهريب المخدرات، فيما حجر العثرة أمامها يتمثل في هذه الفصائل وانخراطها في إنتاج وتهريب المخدرات، كما أن خطوط التهريب الرئيسية من العراق تمتد للحدود مع الكويت والسعودية، والأردن[3]، بالإضافة للتقاطع مع شبكة المخدرات في سوريا، وأدوار الفاعلين المدعومين من إيران كحزب الله، والحشد الشعبي التي تشارك بشكل كبير بالشبكة الأم في سوريا، كما لا يقتصر الترابط بين الشبكات العراقية والسورية في المخدرات، إذ يمتد ليشمل تدفق غسيل الأموال من العراق[4].

(1) يعتبر هذا العامل دافعًا مشتركًا لجميع الأطراف المحسوبة على ما يُعرف بـ«محور المقاومة».

(2) مقابلة أجراها الباحث مع فراس إلياس، أستاذ الدراسات الأمنية في جامعة الموصل، 19/ 8/ 2024.

(3) قناة الحرة، «الأردن يعلن إحباط «أكبر وأضخم عملية تهريب» مخدرات قادمة من العراق»، 25/ 12/ 2022، الرابط: https://bitly.cx/ITlE

(4) Shaar, Karam, and others. *Sky High: The Ensuing Narcotics Crisis in MENA and the Role of the Assad Regime*. Observatory of Political and Economic Networks, June 14, 2023, p. 23, link: https://bitly.cx/VsZg

حيث تتقاطع الفصائل العراقية المسلحة في الشأن السياسي العراقي بشكل واضح، سواء بالغطاء الذي تقدمه بعض الأحزاب لهذه الفصائل، أو بأسلوب المقايضة والتخادم الذي يتم بين السياسيين وقيادات الفصائل حول القضايا الخلافية بينهم، حيث تتمثل هذه المقايضات بعدة صور، من أهمها؛ غض طرف الفصائل عن القضايا السياسية مقابل عدم التعرض لأنشطة المخدرات التي تمول بها الفصائل لذاتها، ولهذه القضايا السياسية صور كثيرة، مثل تنازل بعض الأحزاب عن مقاعد وزارية لها -وفقًا لنظام المحاصصة الطائفية-، أو غض الطرف عن الوجود الأجنبي في العراق. ولا تقتصر أنشطة الفصائل على المخدرات بطبيعة الحال، فتمتد لأنشطة أخرى كالتجارة غير القانونية بالنفط، والرشاوى للسياسيين وغير ذلك. في حين تمارس الأجهزة الأمنية العراقية المعنية بأنشطة المخدرات حملات اعتقال وإحباط شحنات مخدرات تتبع للفصائل الأضعف في العراق، أو التابعة لبعض العشائر، أي للأطراف التي لا غطاء سياسي أو نفوذ يذكر لها[1].

بالإضافة لما تقدم، فإن الأجهزة الأمنية العراقية الرسمية تحاول التحرر من نفوذ هذه الفصائل، حيث تنفتح هذه المؤسسات على التعاون الأمني مع الأردن وبقية الدول الإقليمية، وبشكل خاص تنظيم واستضافة مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة المخدرات[2] وتحوله لملتقى سنوي، والمشاركة في اللجان العربية ذات الصلة بالتصدي للمخدرات، وتتصدى لشبكات المخدرات المحلية[3]، إلا أن المعضلة الحقيقية والتي ما تزال قائمة؛ هي مدى قدرة العراق الرسمي على مكافحة المسيرين لأنشطة المخدرات، حيث يزداد حجم المعضلة إذا ما تصورنا مشاركة العراق في إطار أمني عربي، مما قد يخلق حالة من الاضطرابات الداخلية في العراق، نتيجة التصدي لمصادر تمويل عدد من الفصائل، والأدوار المقابلة من إيران.

---

(1) المرجع السابق.

(2) مشرق ريسان، «مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة المخدّرات يختتم أعماله: اتفاق عربي - إقليمي على تبادل المعلومات»، صحيفة القدس العربي، 10/ 5/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /DXbUO

(3) قناة الحرة، «العراق.. ضبط «230 شبكة مخدرات» خلال 2024»، 5/ 7/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /SNUHl

يُستنتج مما سبق أن مؤسسات كلًا من؛ النظام السوري، ولبنان، والعراق، تواجه إشكاليات داخلية حقيقية تعبر عن معضلات أمنية إذا ما افترضنا احتمالية وفرص انضمامها في أطر أمنية عربية، إذ تتجلى الإشكالية الحقيقية في عدم قدرة المؤسسات السياسية الرسمية على ممارسة أدوار مؤثرة في المشهد الأمني المحلي؛ وخاصة تجاه أنشطة وشبكات المخدرات، حيث يعتقد استنادًا على تقييم اللجان السابقة أن تنخفض فرص الجهود العربية إذا ما انضمت هذه الأطراف، خصوصًا في ضوء حالة الاختراق التي تتعرض لها المؤسسات الرسمية من هذه الأطراف، وبالتالي فإن مسارًا سياسيًا يجمع هذه الأطراف بالإضافة لإيران؛ قد يعتبر ساحة مهمة للمناقشة السياسية حول شبكات المخدرات، إلا أن الأهم من ذلك هو أن يبقى المسار الأمني – التقني مقتصرًا على الدول القادرة على تبني استراتيجيات حاسمة تجاه شبكات المخدرات المنظمة.

- **البحث عن «أمراء استقرار» في الجنوب السوري**

تبعًا لما تقدم من تحليل لشبكة تهريب المخدرات في الجنوب السوري؛ يُثار التساؤل حول وجود أطراف محلية تمارس أدوارًا تتصدى بها لشبكة تهريب المخدرات وأنشطتها في داخل سوريا، وبالتالي فمن الممكن تسميتهم بـ «أمراء استقرار» كنقيض لأمراء الحرب والمليشيات المنتشرة في الجنوب السوري، حيث تمارس الأطراف التالي ذكرها؛ وظائف مهمة في ضبط استقرار المجتمع المحلي، وفض الاشتباكات الأهلية، ومنع تفشي مظاهر الانفلات الأمني، وعمليات الصلح والتفاوض بين السكان المحليين، وعمليًا تمارس هذه الأطراف أدوارًا مهمة -مع تباين منطلقاتها-؛ إلا أنها تتصدى لعدد مهم من أنشطة تهريب المخدرات في مناطق انتشارها ونفوذها، بالإضافة لقيامها بأدوار حفظ الاستقرار والتعامل مع هموم المجتمع المحلي في ضوء غياب دور الدولة، وبالتالي تظهر هذه الأطراف بصورة حلول عملية للحد من تجنيد سكان الجنوب السوري في شبكة المخدرات، والتصدي لبعض محاولات التهريب، وإغاثة وتنمية المجتمع المحلي، إلا أن كل ما سبق ينحصر في مناطق انتشارها فقط (انظر الخريطة 6)[1]،

(1) خريطة تستند للأخبار الواردة عن الاشتباكات على الحدود، من تصميم نوار شعبان، الباحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

في حين أن شبكة المخدرات وأنشطتها ضخمة وتحظى بنفوذ واسع في ضوء التقاطع السياسي والعسكري معها، وبالتالي فإن هذه الأطراف الفاعلة في الجنوب تعتبر حلًا جزئيًا في المرحلة الراهنة، وعلى كلٍ فإن هذه الأطراف هي:

- **اللواء الثامن واللجان المركزية في درعا:**

يعتبر اللواء الثامن أكبر التشكيلات التي انبثقت عن اتفاقيات التسوية التي جمعت النظام مع بقايا فصائل المعارضة (الجبهة الجنوبية)، ويقود هذا اللواء، أحمد العودة، والذي انتمى سابقًا لقوات (شباب السنة) المعارضة للنظام، مع العلم بأن اللواء الثامن كان يتبع للفيلق الخامس الذي تم تأسيسه بإشراف روسي مباشر عام 2016، إلا أن التسوية أدرجته كقيادي ضمن الفيلق الخامس التابع لروسيا، وإداريًا للأمن العسكري التابع للنظام، إلا أن تتبع نشاط هذا اللواء في محافظة درعا يشير لدرجة مهمة من الأدوار التي يقوم بها على الأرض، حيث يتلخص نشاط هذا اللواء في ضبط المجتمع المحلي في مناطق انتشاره خاصة في ريف درعا الشرقي ومركز تواجده في مدينة بصرى، كما تتركز أدواره في التصدي لمشاهد الفلتان الأمني المتفشية كالاغتيالات وعمليات الخطف، لكن الشاهد هي أنشطة اللواء تجاه شبكة تهريب المخدرات، خاصة بعد عدة اشتباكات وعمليات قام بها اللواء ضد هذه الشبكة، تحديدًا في ريف درعا الشرقي[1]. عمليًا، فإن اللواء الثامن يشهد تحولات مهمة على صعيد التمويل، حيث تشير تسريبات إلى خفض روسيا لتمويل اللواء بنسبة 50٪[2]، كما توجد توترات واشتباكات بين اللواء وبعض أجهزة النظام الأمنية في عدة قرى في أرياف درعا، وعليه يمكن أن تؤدي هذه التحولات لتوفر فرصة جاذبة لبحث التعاون مع اللواء الثامن.

(1) «درعا.. «اللواء الثامن» يطلق عملية أمنية لملاحقة تجار مخدرات»، وكالة عنب بلدي، 24/ 6/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/ZFMwx

(2) «القدس العربي» تنشر مضمون وثيقة مسربة: الرئيس بوتين يأمر بتقليص الدعم الروسي عن الفيلق الخامس والمجموعات المحلية السورية»، القدس العربي، 23/ 3/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/I99O

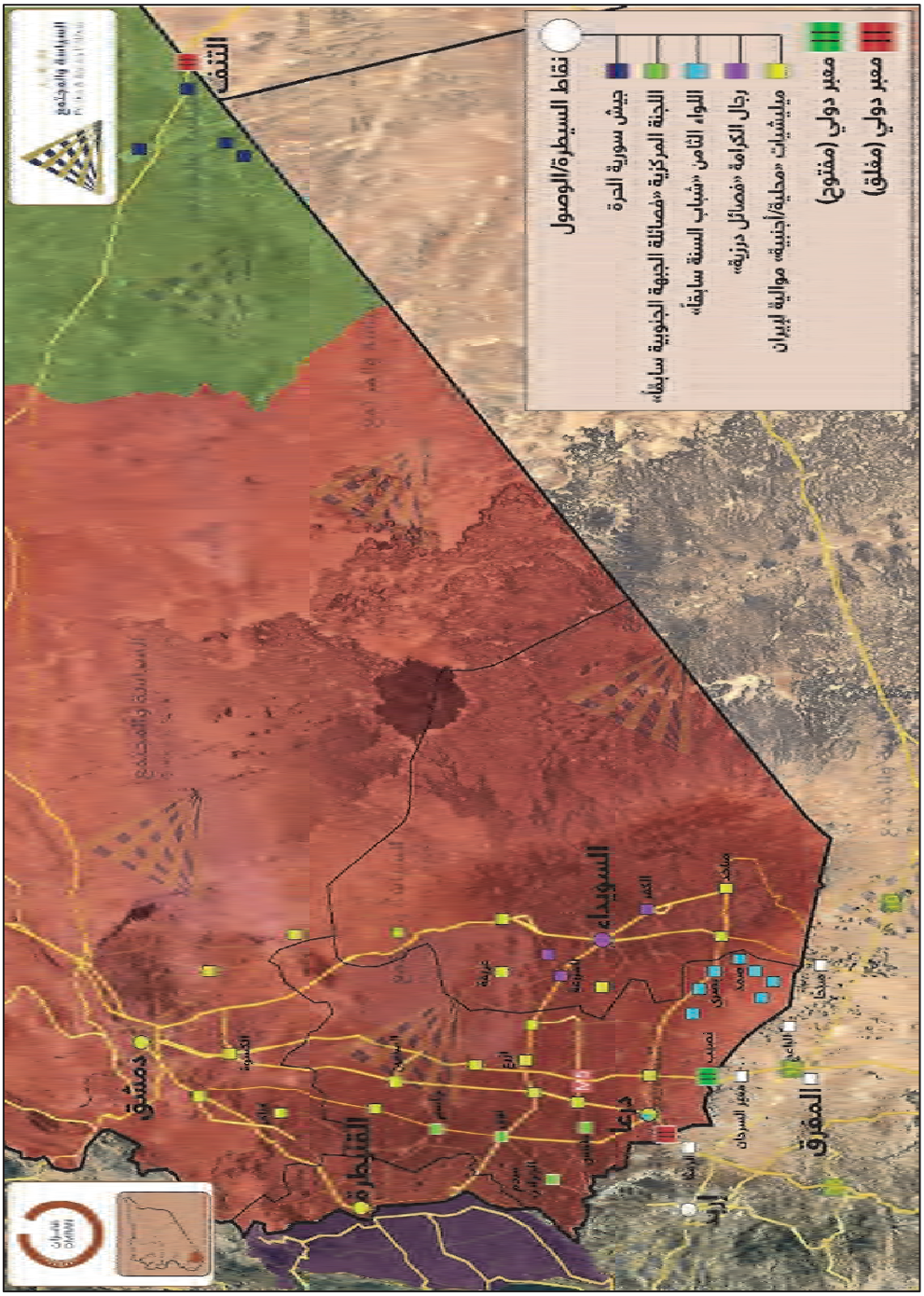
نقاط السيطرة/الوصول
جيش سورية الحرة
اللجنة المركزية «فصائلية الجبهة الجنوبية سابقاً»
اللواء الثامن «شباب السنة سابقاً»
رجال الكرامة «فصائل درزية»
ميليشيات «محلية/أجنبية» موالية لإيران
معبر دولي (مفتوح)
معبر دولي (مغلق)
التنف
السويداء
دمشق
القنيطرة
درعا
المفرق
الرمثا
نصيب
الحارة
الكسوة
الصنمين
إزرع
طفس
جاسم
غباغب
شهبا
ملح
صلخد
ثعلة
الأعيسر
خربة غزالة
سحم الجولان
تل شهاب
تل الحارة
تل الجموع
تل الجابية
تل الجيدور
تل الجموع
تل الجابية
تل الجيدور

(الخريطة 6)

أما اللجان المركزية، فتشكلت في أغسطس/ آب 2018، ويرأسها عدد من الوجهاء والمشايخ المحلية، وينبثق عنها مجموعات مسلحة في درعا، لا سيما في بعض مناطق مركز المدينة وريف درعا الغربي، حيث عقدت اللجان اجتماعات للتصدي لشبكة المخدرات، وتشن اشتباكات مسلحة تحاول بها ضد عناصر شبكات التهريب[1]، وبدرجة تنظيمية أقل مقارنة باللواء الثامن؛ إلا أن هذه اللجان ما تزال فاعلًا مهمًا على الأرض في مناطق انتشارها، وبجوار أدوارها في السلم الأهلي وضبط الأمن؛ فيمكن أن تمارس أدوارًا أكثر أهمية في التصدي لشبكة المخدرات في مناطق انتشارها، وبما يوفر مصلحة مشتركة في درء تهديدات المخدرات عن الجنوب السوري، والأردن، والدول العربية الأخرى بطبيعة الحال.

- **حركة رجال الكرامة في السويداء:**

تعتبر (حركة رجال الكرامة) مجموعة أهلية مسلحة في مدينة السويداء، والتي تنشط في جنوب مدينتها شبكة تهريب المخدرات، وكان من اللافت توجيه الحركة لمبادرة أمنية مشتركة للأردن، بعد غارة نُفذت في مدينة السويداء في يناير/ كانون الثاني 2024، والتي بادرت فيها الحركة لإبداء التعاون والتنسيق في التصدي لشبكة تهريب المخدرات مع الأردن[2]، كما أن الحدث الأبرز تمثل في تحييد الحركة لقيادين بارزين في شبكة تهريب المخدرات هما، شاكر وعواد الشويعر، على أحد الحواجز الأمنية[3].

تعتبر حركة رجال الكرامة من أهم الفاعلين والأكثر تنظيمًا في محافظة السويداء، والأكثر استقلالية عن النظام السوري، مقارنة بالمرجعيات الدرزية الأخرى[4]. يؤيد ذلك مثلًا

(1) «فصائل محلية تطلق عملية أمنية لملاحقة تجار مخدرات في درعا»، وكالة عنب بلدي، 23/ 1/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/EjvU

(2) ضياء عودة، «من كبرى فصائل السويداء إلى الأردن.. تفاصيل وأبعاد مبادرة موسعة»، الحرة، 22/ 1/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/EWSJ

(3) «مقتل شاكر الشويعر أحد كبار المتهمين بتجارة المخدرات في السويداء»، وكالة السورية نت، 7/ 3/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/WgtxC

(4) مقابلة مع يمان زباد، باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 4/ 4/ 2024.

تصريحات للشيخ يحيى الحجار -قائد الحركة- برفضه لضم الحركة للفيلق الخامس الروسي[1]، إلا أن الحركة بعد ذلك بسنة قدمت مبادرة للأردن للتنسيق أمنيًا بهدف الحد من شبكة المخدرات وأنشطتها[2]، ويستنتج من ذلك قابلية الحركة من التعاون عربيًا، ورفض الانفتاح على الأطراف الأجنبية وعلى النظام السوري وأجهزته بطبيعة الحال، وهو موقف يتماشى مع عقيدة الحركة ذات الطابع العروبي - السوري.

• **التنف وجيش سوريا الحرة:**

ينشط في جنوب شرق سوريا، ومحيط قاعدة التنف الأميركية الواقعة على الحدود الأردنية - السورية؛ جيش سوريا الحرة وقوامه تقريبًا 450 عنصر سوري، مدربين ومجهزين بأسلحة متقدمة ويتبعون لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وهذا الجيش عُرف سابقًا باسم (جيش مغاوير الثورة)، ويعد التصدي لبقايا تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» أبرز أهداف هذا الجيش، إلا أنه مؤخرًا بات يمارس أدوار ذات أهمية في الاشتباك والتصدي لشبكة تهريب المخدرات[3]، كما يعلن هذا الجيش عن وجود تنسيق مع الأردن في التصدي لشبكة المخدرات في محيط وجوده جنوب شرق سوريا[4]، وفي ضوء التحولات الحالية مع انحسار التنظيمات الإرهابية بالمقارنة بالوضع السابق، فإن تكييف أهداف جديدة لجيش سوريا الحرة وقاعدة التنف، يعتبر من ضرورات المرحلة، لا سيما التحديات التي تواجه هذا الجيش في الشمال حيث الخدود اللوجستية المحورية لإيران، أو جنوبًا حيث شبكة تهريب المخدرات.

---

(1) «قائد «رجال الكرامة» لـ«الشرق الأوسط»: لن نمرر مشاريع التقسيم... والعلاقة مع النظام مصلحة»، صحيفة الشرق الأوسط، 22/ 1/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/fCtU

(2) حسن جابر، «مشروع قانون مناهضة التطبيع مع نظام الأسد: قراءة أردنية»، معهد السياسة والمجتمع، 27/ 2/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/jCmt

(3) «جيش سوريا الحرة» يحبط تهريب كبتاغون من شرق سوريا إلى الأردن»، صحيفة الشرق الأوسط، 8/ 5/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/I6EOH

(4) «تنسيق بين فصيل «جيش سوريا الحرة» والأردن لمكافحة المخدرات على الحدود»، وكالة نورق برس، 23/ 1/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/kBeA

تبعًا لما تقدم، يُمكن إنقاذ ما تبقى من الجنوب السوري بتمكين ودعم «أمراء الاستقرار» في حرب الأردن والإقليم أمام شبكة المخدرات المنظمة في سوريا، حيث تزداد أهمية هذه الأطراف خاصة في ضوء حالة التجنيد المستمرة لأبناء الجنوب السوري كعناصر في هذه الشبكة، وهو ما يجعل من هؤلاء السكان وقودًا للأنشطة السوداء، ويعني المزيد من تهريب المخدرات الذي يهدد أمن الإقليم ككل، كما أن الأطراف الفاعلة من داخل جنوب سوريا، توفر للإطار الأمني المقترح مصادر معلومات، وقدرة على الوصول عمليًا لمنشآت وأوكار شبكة تهريب المخدرات في الجنوب، دون التدخل الفعلي، خاصة في ضوء توافق الأهداف بين هذه الأطراف مع الهدف الأردني والعربي المتمثل في التصدي لشبكة تهريب المخدرات، إلا أن الفيصل في هذه المسألة؛ هي درجة الإرادة الإقليمية والدولية ومدى جديتها، في خلق روابط صلبة تُطمئن هذه الأطراف المحلية في جنوب سوريا، للحاق بركب التصدي لشبكة المخدرات في مسار إقليمي، خاصة أن إرث تجربة «الوسائد الأمنية»[1]؛ قد ما يزال مؤثرًا في نظرة أبناء الجنوب السوري تجاه الخارج.

د. الأردن والقدرة على تجميع الأطراف

كنتيجة متوقعة لاستمرار استنزاف محاولات تهريب المخدرات عبر الحدود الأردنية القادمة من سوريا، ولأن الموقع الجغرافي للأردن قد حتَّم عليه الاشتباك المباشر أمام شبكة تهريب المخدرات كدولة مواجهة مباشرة، فإن دافع الأردن الرئيسي يتضح بضرورة العمل على تجميع الأطراف العربية الأخرى المقترحة للإطار الأمني المشترك، لا سيما الدول الخليجية ومصر والمؤسسات الدولية المعنية سالفة الذكر، وحيث يملك الأردن مجموعة مهمة من الوسائل الدبلوماسية المؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فمن المتوقع أن التوظيف الفعال لهذه الوسائل سينتج تجميعًا للأطراف والخروج بتصورات أكثر تقاربًا مع الأردن وموقفه من شبكة المخدرات، وبالتالي ارتفاع فرص الائتلاف في إطار أمني، ولعل من أهم

(1) محمد أبو رمان، «هل يمكن للأردن العودة إلى «نظرية الوسادات العسكرية؟»، صحيفة العربي الجديد، 16/ 1/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/kXknT

الوسائل الدبلوماسية هي الصورة العقلانية المرتبطة بالأردن، والتي تمكنه من القدرة في التأثير والجذب لتحقيق المصالح المشتركة للأطراف المهددة من شبكة المخدرات.

وبالتالي، فمن منطلق المصالح الذاتية للأطراف؛ يمكن للأردن أن يخاطب في الدول العربية وازعًا ذاتيًا مشتركًا هو حجم التهديد المنبثق والناشئ عن شبكة تهريب المخدرات وأنشطتها، كما أن التفاهم المبني على مصالح مشتركة يُحفز من فرص نجاح إطار أمني يجمع الأطراف معًا، ومن الممكن التدرج في انضمام الأعضاء في هذا الإطار، وصولًا لمرحلة التكامل الأمني، والاتساع الجغرافي، وهذا التدرج سلوك منتشر في السياسة الدولية إذا ما تتبعنا نشأة الأحلاف والأطر الأمنية، إذ تتشكل عادة بعدد قليل من الدول ثم تتسع لتشمل عضوية دول أكثر، ويُعبر عن ذلك بمفهوم (ركوب العربة – *Bandwagon*)[1]، حيث تزداد قابلية الأطراف الأخرى للانضمام للائتلافات الأكبر بعد تشكيلها.

5.4. ركائز المقاربة الأمنية الجديدة

تستند مقاربة الإطار الأمني الجماعي إلى عدد من الركائز والخطوات الرئيسية، والتي يُعتبر توافرها شرطًا لإنجاح عمليات التصدي لأنشطة شبكة تهريب المخدرات المنظمة، وهي:

1 – **نضوج الوعي الإقليمي وتصور التهديد المشترك**: من الضروري أن يبدأ طرح فكرة الإطار الأمني الجديد بعد نضوج وعي جمعي لدول الإقليم بضرورة التصدي لأنشطة التهريب، وخاصة الدول الخليجية المستهدف الرئيسي كسوق شرائية بقدرات مرتفعة، ومن هنا يمكن للأردن أن يمارس دورًا بارزًا في تدعيم تصور التهديد المشترك، خاصة أن الحدود الأردنية هي حائط الصد الأول أما المهربين، وتجمعه علاقات قوية ومستقرة بتلك الدول، وهو ما يمكن الأردن من ممارسة هذا الدور، لا سيما أن الأردن والدول الخليجية عمومًا يتشاركون جُملة من القيم والأهداف والمصالح المشتركة فيما بينهم، وهو ما سيُسهل التفاهم الجماعي حول إدراك التهديد الناشئ عن شبكة المخدرات.

(1) Walt, Stephen M. "Alliance Formation and the Balance of World Power.' *International Security* 9, no. 4 (1985): 3-43. https://doi.org/10.2307/2538540.

2 – **تشكل إرادة دول الإقليم المعنية**: يلي إدراك دول العربية للتهديد المشترك؛ أن تنعكس إرادة هذه الدول سياسيًا نحو السعي لتحقيق مفهوم الأمن الجماعي، بمعنى أن تتشارك الدول العربية بتحمل مسؤولية التصدي والحد من أنشطة شبكة التهريب بصورة تعاونية، ويمكن عقد سلسلة من المؤتمرات واللقاءات الأمنية الجماعية لبحث صيغة الإطار الأمني الجديد، وبما يتوافق مع حجم قدرات كل دولة وإمكانية مساهمتها في هذه الجهود، خاصة في ضوء التفاوت في حجم القدرات والإمكانيات، إلا أن التعاون يوفِر في نهاية المطاف الأمن المشترك لجميع الأطراف.

3 – **مباشرة تنفيذ التعاون الإقليمي**: يلي تشكل الإرادة السياسية لدول الإقليم؛ أن تبدأ الدول المقترحة بتشكيل هذا الإطار الأمني على أرض الواقع، وذلك عبر التفاهم حول صِيغ وآليات التعاون المشترك، والأدوار المنوطة بكل دولة للمشاركة العسكرية أو التقنية أو القدرة التمويلية، بهدف تجميع الخبرات والقدرات وتبادلها نحو تحقيق الهدف المشترك، وأن يتاح لهذه القوات حرية الحركة بالتنسيق مع الدول المشاركة في هذا الإطار الأمني، لا سيما المناطق الحدودية الأردنية – السورية كخطوة أولى.

5 – **المؤسسية الدولية**: إن مما يضفي المزيد من الفعالية والشرعية على هذا الإطار الأمني الجديد، أن يتم ربطه مؤسسيًا بالمؤسسات الدولية المعنية، وتحديدًا الإنتربول الدولي، خاصة وأن الهدف هو الحد من أنشطة الجريمة المنظمة، وللإبقاء على البعد الأمني دون السياسي والعسكري في التعاطي مع هذه القضية؛ فمن المهم أن يرتبط الإطار الأمني الجديد بالمؤسسات المعنية دوليًا للاستفادة من التجارب السابقة، وقواعد البيانات وتشارك المعلومات مع هذه المؤسسة تحديدًا.

الفصل الخامس

مستقبل شبكة المخدرات:
الخيارات والبدائل

تبعًا للتحليل السابق، تتصور هذه الدراسة أن تسلك ظاهرة شبكة المخدرات إحدى ثلاث مسارات مستقبلًا، مع تضمن كل منها لبدائل تتكشف إذا ما افترضنا حدوث متغيرات مؤثرة في السياق الأوسع لأنشطة شبكة المخدرات، ومع التأكيد على مدى التعقيد الكبير المصاحب لمحاولات التنبؤ بمستقبل ظاهرة شبكة تهريب المخدرات؛ تبقى الصورة ضبابية بدرجة تُصعب من تصور مستقبل هذه الشبكة وأنشطتها، إلا أن توظيف تقنية الاستشراف ببناء السيناريوهات[1] التالية تُساهم في تقريب التصور المستقبلي على المستقبل المباشر والقريب، وعلى النحو التالي:

(1) وليد عبد الحي، «مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018، ص 20/ 30. وانظر:

Han, Dong/ho, "Scenario Construction and Its Implications for International Relations Research", The Korean Journal of International Studies, Vol. 9, No. 1 (June 2011), 39/65. 2011 The Korean Association of International Studies.

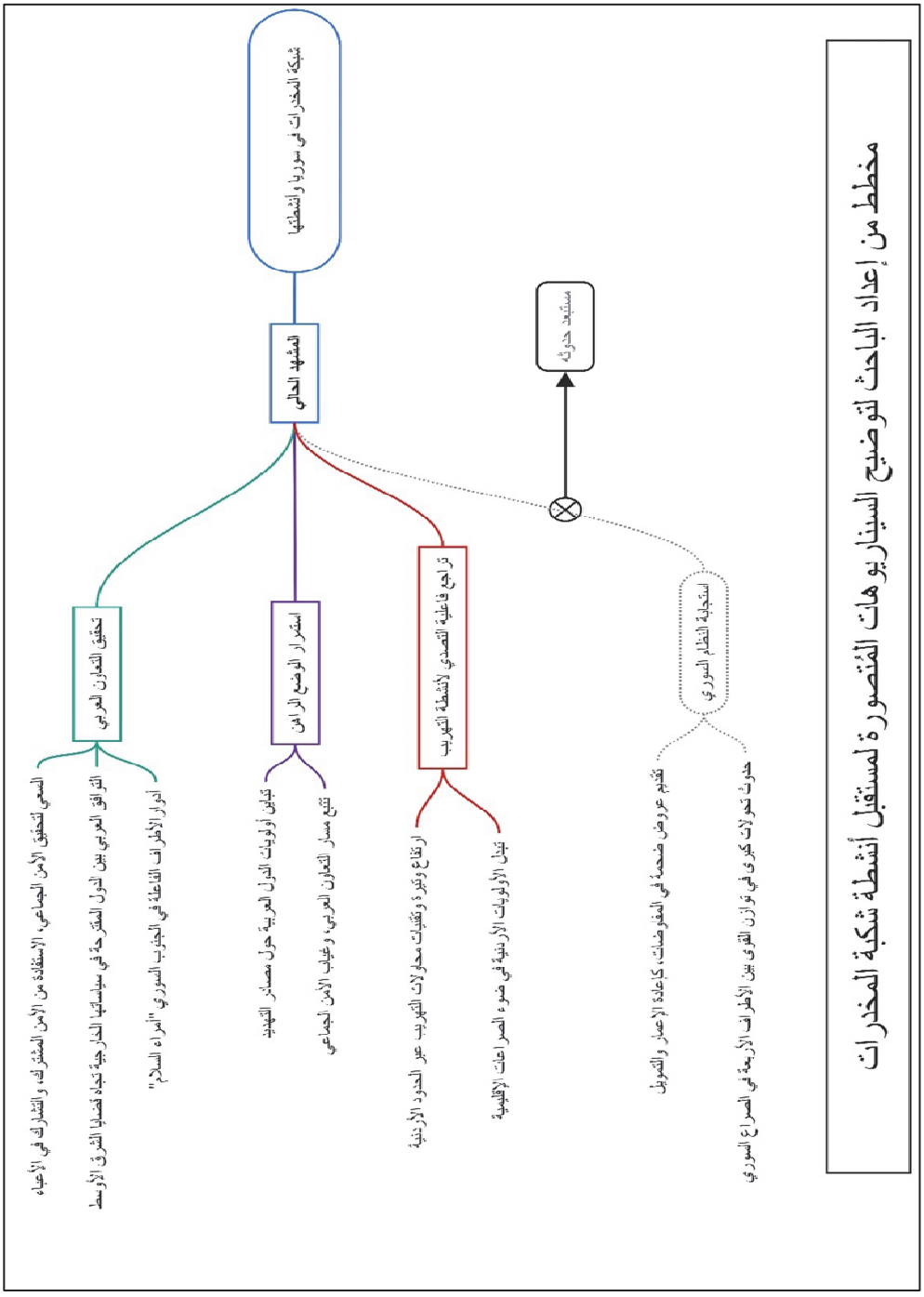
مخطط من إعداد الباحث لتوضيح السيناريوهات المُتصورة لمستقبل أنشطة شبكة المخدرات
شبكة المخدرات في سوريا وأنشطتها
المشهد الحالي
مستقبل حدوثه
تحقيق التعاون العربي
استمرار الوضع الراهن
تراجع فاعلية التصدي لأنشطة التهريب
استجابة النظام السوري
السعي لتحقيق الأمن الجماعي، الاستفادة من الأمن المشترك، والتشارك في الأعباء
التوافق العربي بين الدول المتورطة في سياساتها الخارجية تجاه قضايا الشرق الأوسط
أدوار الأطراف الفاعلة في الجنوب السوري "أمراء السلام"
تباين أولويات الدول العربية حول مصادر التهديد
تتبع مسار التعاون العربي، وغياب الأمن الجماعي
ارتفاع وتيرة وتقنيات محاولات التهريب عبر الحدود الأردنية
تبدل الأولويات الأردنية في ضوء الصراعات الإقليمية
تقديم عروض ضعيفة في المفاوضات، كإعادة الإعمار والتمويل
حدوث تحولات كبرى في توازن القوى بين الأطراف الأربعة في الصراع السوري

(المخطط 3)

1.5. السيناريو الأول؛ تحقيق التعاون الأمني الإقليمي

تبعًا لاعتبار شبكة تهريب المخدرات قضية إقليمية عابرة للحدود، وتهديد أمني لدول الشرق الأوسط بلا استثناء، يتصور هذا السيناريو بلوغ مرحلة التعاون الأمني الإقليمي مرحلة متقدمة؛ تُشكل بها الدول العربية إطارًا أمنيًا يهدف للتصدي لشبكة تهريب المخدرات، عبر نضوج الوعي الإقليمي بإدراك الخطر الناتج عن هذه الشبكة، والسعي للتصدي لأنشطتها غير المشروعة، ومن ثم تبلور إرادة سياسية للتعاون الأمني بما يشبه مفهوم الأمن الجماعي، وفيه تتقاسم الدول المعنية الأعباء معًا، وتستفيد من تحقيق الأمن للجميع.

يبدأ هذا التصور بعقد سلسلة من الاجتماعات الأمنية الإقليمية على مستوى وزراء الخارجية، يليها تفاهم الدول سياسيًا حول الأهداف والوسائل المشتركة، وصولًا للبدء بتنفيذ هذا الإطار الأمني التعاوني، ويترتب على تشكيله مباشرة التصدي لعناصر شبكة المخدرات، وتطويق البؤر الساخنة حدوديًا، ومداهمة المتورطين محليًا في الدول المشاركة، ومن المتوقع أن تستمر الاشتباكات في المرحلة الأولى على اعتبار مدى الانتشار الواسع لهذه الشبكة إقليميًا، ولكن ذلك سيُنتج في نهاية المطاف حالة من الاستقرار الإقليمي، خاصة بعد تجفيف منابع تهريب المخدرات.

وقد يحدث السيناريو بشكل تدريجي، حيث تبدأ الدول بتبادل المعلومات الأمنية والمخابراتية فقط حول أنشطة شبكات المخدرات، دون الدخول في عمليات ميدانية مشتركة. مع مرور الوقت، وبعد تحقيق نجاحات أولية في منع تهريب المخدرات، قد يتوسع هذا التعاون ليشمل عمليات عسكرية مشتركة.

كما يُعتقد أن تكون ردود الفعل للأطراف السياسية المتورط في هذه الأنشطة محدودة إلى حد كبير، خاصة وأن هذا الإطار الأمني لا أهداف عسكرية له قد تُغير في موازين القوى إقليميًا، وهو ما يفترض تصور عدم تشكل ردود فعل عسكرية مما يُعرف بـ«محور المقاومة»، حيث أن الهدف الأسمى لهذا الإطار الأمني هو هدف مشروع، وظاهريًا يبدي كل من النظام السوري وإيران تأييدًا ظاهريًا للتصدي لأنشطة شبكة المخدرات، ولكن ذلك يرتهن لمدى

عقلانية هذه الأطراف، وعلى أية حال، فإن هذا السيناريو يمثل الطرح المرغوب به أردنيًا، إلا أن مدى التجاوب الإقليمي معه يبقى موضع بحث كبير.

مؤشرات تدعم هذا السيناريو:

- استمرار وتصاعد وتيرة أنشطة الجريمة المنظمة والتهديدات الناشئة عن شبكة تهريب المخدرات في سوريا، والتي تهدد دول الإقليم وتمتد لبقية العالم في عدد من الحالات، ومع تفاقم التهديد المُحدق بأمن دول الإقليم.
- المناخ الإقليمي الحالي حيث تزداد المخاطر الأمنية والضبابية السياسية في الشرق الأوسط، تحديدًا بعد اندلاع الحرب على غزة عقب السابع من أكتوبر، وظهور مواجهة مباشرة للمرة الأولى بين إسرائيل وإيران، وهو ما قد يُفضي لنضوج فكرة الأمن الجماعي العربي.
- تحركات وأنشطة الأطراف المحلية في درعا والسويداء ومحيط التنف في التصدي لشبكة تهريب المخدرات، وإبداء التعاون والانفتاح على الإقليم، خاصة في ضوء تبادل إدراك التهديد الناشئ عن شبكة تهريب المخدرات.
- القدر الكافِ من التوافق في السياسة الخارجية للدول المقترحة للتعاون الأمني، والتقارب تجاه القضايا الإقليمية والدولية بين هذه الأطراف، وهو ما يسهل عملية التعاون الأمني فيما بينها.

2.5. السيناريو الثاني؛ استمرار الوضع الراهن

يفترض هذا السيناريو استمرار الوضع الراهن على مدى المستقبل القريب، وهو أن يستمر تمرير مسؤولية التصدي لشبكة المخدرات على الدول المحيطة بهذه الشبكة، وعلى الوجه الخصوص الأردن، بمعنى الإبقاء على البعد الوطني في التعاطي تهديد المخدرات محليًا على دول الجوار السوري المباشر ومنها الأردن، عوضًا عن «أقلمة» هذا التهديد، وصورة ذلك ألا ترغب الدول الإقليمية بالانخراط المباشر في أي إطار أمني إقليمي، على اعتبار تباين أولويات الدول العربية في الجانب الأمني، وهذا السيناريو متكرر في الشرق الأوسط، خاصة أن العديد من

القضايا الإقليمية التي كانت تتطلب جهودًا جماعية لم يتم التعاطي معها بصورة جماعية، وهو ما فاقم من حجم التهديدات التي تواجه الإقليم حاليًا، ومن أبرز الأمثلة؛ غياب الدور الإقليمي في سياق غزو العراق 2003، والتراجع وصولًا للانسحاب الكلي عن مسرح الصراع في سوريا، وليبيا، واليمن، وبالتالي فإن نمط تمرير المسؤولية شائع الحدوث في سياسات دول الشرق الأوسط، وهو ما سيعقد من خيارات الأردن في ضوء الحتمية الجيوسياسية الحاكمة عليه بجوار سوريا جغرافيًا.

مؤشرات تدعم هذا السيناريو:

- انكفاء الدول العربية نحو شؤونها الداخلية، وانخفاض الرغبة بالانخراط في شؤون الإقليم، خاصة أن الدول العربية الكبرى كالسعودية تسعى للتنمية الاقتصادية، ومصر تواجه تحديات اقتصادية وسياسية في محيطها، ودول الخليج العربي غير متحمسة بالقدر الكافي للانخراط في أُطر أمنية أوسع.
- تفاوت الإدراك بين دول الإقليم حول الأولويات التي تتعامل معها، حيث إن ما تصنفه عمّان على أنه تهديد وأولوية قد لا تصنفه الرياض أو الدوحة على أنه أولوية مباشرة لها، ومن هنا يؤدي هذا التفاوت إلى تشتيت الجهود الإقليمية، وعدم نضوج الإرادة السياسية الفاعلة للتصدي لهذا التهديد.
- التتبع التاريخي لغياب التعاون الإقليمي تجاه القضايا الكبرى في الشرق الأوسط، والذي يشير بصورة طردية لغياب الوصول لمرحلة متقدمة من التعاون، أو ترك القضايا غير المنتهية (Unfinished Businesses) دون حسم.

3.5. السيناريو الثالث؛ تراجع فاعلية التصدي لشبكة المخدرات

يتصور هذا السيناريو –بنظرة تشاؤمية– استمرار تصاعد أنشطة شبكة المخدرات إقليميًا، مع تراجع فاعلية التصدي لها، على اعتبار تسارع وتيرة أنماط التهريب وحدة كثافتها، وهو ما يعني ارتفاع فرص مرور شحنات المخدرات، واستمرار المعضلة وتفاقمها ككرة الثلج، مع بقاء حدود الاستجابة الأمنية في مستويات متوسطة قد لا ترقى لحجم التهديد، بمعنى أن

مستوى التكيف لا يرقى لحجم التغير، ويُنذر هذا التصور بتحول الإقليم لساحة تنتشر فيها المخدرات، ويتهدد بها الأمن الوطني لدول الإقليم.

لينتج في نهاية المطاف تحول الشرق الأوسط لما يشبه نموذج أميركا اللاتينية من حيث كثافة أنشطة التهريب، وهو ما يؤدي لتورط المزيد من النخب السياسية ومراكز القوى الإقليمية في هذه الأنشطة، خاصة أنها في جاذبية العوائد المالية الضخمة والقابلية للفساد، كما يؤدي هذا السيناريو –حال تحققه– لارتفاع نسب تعاطي المخدرات في المجتمعات العربية، وانخفاض الكفاءة البشرية، وبما ينعكس سلبًا على كافة القطاعات في هذه الدول المستهدفة، وهو ما سيزيد من قوة وصلابة الابتزاز السياسي الناشئ عن الأطراف الراعية لشبكات المخدرات، وهو ما سيُمهد الطريق نحو المزيد للتنازلات السياسية على أمل خفض تدفق المخدرات نحو الدول العربية المستهدفة.

ويتضح من هذا التصور التشاؤمي حجم المعضلة التي تواجه الدول المحيطة بمناطق انتشار شبكة المخدرات، ومدى أهمية الدور الذي تؤديه في التصدي لهذه الأنشطة، وحجم الضرورة المُلحة للتعاون والتكامل الأمني الإقليمي بين الدول المستهدفة للتصدي لهذا التهديد.

مؤشرات تدعم هذا السيناريو:

- استمرار حالة استنزاف القدرات الأمنية، مع تبدل أولويات الدول التي تواجه شبكة المخدرات، كالأردن مثلًا خاصة في ضوء التحولات الإقليمية وتبعات الحرب على غزة بعد السابع من أكتوبر، وهو ما قد يُفضي –تشاؤمًا– لخفض فعالية مقاربة الردع على الحدود الأردنية – السورية، مما يؤدي لتراجع فعالية التصدي لأنشطة شبكة المخدرات، وبالتالي مرور المزيد من الشحنات نحو الأردن والإقليم، وصولًا لإغراق الإقليم بالمخدرات.
- ارتفاع وتيرة تطور وسائل وأدوات تهريب المخدرات بشكل أسرع من وتيرة التكيف مع الوسائل الأمنية للحد منها، بالإضافة لغياب التعاون الإقليمي بالدرجة الكافية للتصدي

لهذه الشبكة وأنشطتها، وهو ما قد يُفضي لحدوث نقلة نوعية في مستويات تهريب المخدرات وانتشارها.

- التحولات الحاصلة في الجنوب السوري، وتراجع فاعلية الأطراف التي تواجه شبكة المخدرات هناك، لا سيما في ضوء معطيات متعددة، كارتفاع فرص تدخل النظام أمنيًا أو عسكريًا في السويداء، وتبدل أولويات اللواء الثامن تبعًا لتراجع التمويل من روسيا، نتيجة لتراجع الدور الروسي برمته في سوريا، وتوجه النظام السوري لإقصاء أي من هذه الأطراف.

4.5. السيناريو الرابع، استجابة النظام السوري

يندرج هذا التصور وفقًا لما يعرف بمتغير «البجعة السوداء»، والذي يشير باختصار لتشكل متغير قليل الحدوث عظيم الأثر في مسار الظواهر، حيث يَتصور حدوث استجابة حقيقية من النظام للتصدي لشبكة تهريب المخدرات؛ تبعًا لنضوج عدد من العوامل التي ستهيئ له اتخاذ هكذا قرار بشكل جاد، كالتوصل لاتفاق ضخم لا يمكن للنظام التفريط به، بمعالجة قضايا إعادة الإعمار مثلًا، أو حدوث تحولات واضحة في ميزان القوى وإقصاء أي من الأطراف الثلاثة الأخرى التي تشارك النظام النفوذ والسيطرة في سوريا (قوات سوريا الديمقراطية –قسد في شمال شرق سوريا، هيئة تحرير الشام في إدلب، والمعارضة السورية في الشمال)، أو تحولات في مدى نفوذ إيران أو روسيا في سوريا، قد يفضي أي من هذه العوامل بتهيئة ظروف مناسبة بانتهاج النظام لسلوك أكثر براغماتية بالتخلص من شبكة تهريب المخدرات، وإعلان الحرب عليها محليًا، بسيناريو قد يشبه تجربة هندوراس الحالية، حيث حرب مفتوحة على شبكة كارتيلات المخدرات فيها، ويُتصور حال حدوث ذلك قدرة النظام على تحييد هذه الشبكة.

عمليًا؛ إذا ما تشكلت الإرادة الحقيقية للنظام السوري بمحاربة شبكة المخدرات؛ فإن الواقع يشير لعدم وجود ما يمنعه من ذلك، لا سيما في ضوء درجة الدعم والتأييد الكبيرة التي يُتوقع أن يحصل عليها من الدول العربية، والتي ستحقق له العديد من المكتسبات، ولكن قد

تبقى المحاذير في كيفية التعاطي مع بعض النخب السياسية والاقتصادية والعسكري المتورطة بشبكة المخدرات في سوريا، والتي قد تكرر سيناريو حافظ الأسد مع أخيه رفعت، بإقصاء بشار لأخيه ماهر الأسد بعد أن يتم تحميله المسؤولية الأكبر عن شبكة المخدرات، إلا أنه من المهم التأكيد على أن حربًا من هذا النوع قد تحتاج لوقت طويل، وبدائل مباشرة وعلى وجه الخصوص اقتصاديًا، وينبغي أن ترتبط بتغيرات ونتائج ملموسة على أرض الواقع، وعلى عكس مشهد إبداء التعاون الحالي شكليًا. ومن المهم التأكيد على أن النظام السوري حتى وإن باشر حربًا حقيقية على شبكة المخدرات؛ فلا يُعتقد أنه سيسعى للتخلص الكلي منها، إذ أن التوظيف السياسي السابق لهذه الشبكة سيرفع من فرص الإبقاء على مثل هذه الشبكات ككرت ضغط مستقبلي مع الأطراف الأخرى.

مؤشرات تدعم هذا السيناريو:

كما تقدم، تنخفض فرص تشكل هذا التصور، إلا أن من أهم المؤشرات التي قد تساهم في تحقيقه:

- درجة البراغماتية العالية التي يتمتع بها النظام السوري، خاصة إذا ما توصل لاتفاق اقتصادي – سياسي كبير يعيد به إنتاج واقع مختلف في سوريا.
- حدوث تحولات في التوازن بين أطراف الصراع بين الأطراف الأربعة لصالح النظام السوري، لا سيما أنه الطرف الأكثر سيطرة على الأرض بما يقارب 63٪ من الجغرافية السورية، والطرف الأقرب لكونه طرف يتفاعل معه المجتمع الدولي -بحكم الأمر الواقع- خاصة بعد سنة 2021.
- تشكل رغبة للنظام بإعادة احتكار المشهد الأمني في مناطق سيطرته، وإقصاء أي أطراف أخرى قد تنازعه النفوذ داخل مناطق سيطرته، حيث إن دعم مثل هذه الرغبة لدى النظام قد يُسرع من تشكل الإرادة لمكافحة شبكة المخدرات من الداخل.

خاتمة

في الختام، توصلت هذه الدراسة لعدد من الاستنتاجات والخلاصات المتصلة بشبكات المخدرات والجريمة المنظمة في سوريا وتحديداً في الجنوب السوري، وينبثق عنها عدد من التوصيات التي تساعد في تطوير مقاربات إقليمية أكثر فاعلية للتصدي لهذه الشبكات، والحد من تفاقم انتشار المخدرات في الدول العربية، ويمكن إجمال هذه النتائج على النحو التالي:

- يرتبط تشكل شبكات تهريب المخدرات باقتصاد الحرب والقتال بصورة وثيقة، حيث تُعد شبكة تهريب المخدرات في سوريا إحدى إفرازات اقتصاد الظل الذي تبلور بعد سنة 2011، كما تشير النتائج لوجود تقاطعات مهمة وحلقات وصل مع الأجهزة المهمة والحيوية التابعة للنظام السوري، مما يفاقم من مدى تعقيد المشهد الأمني في سوريا ويؤثر مباشرة على أمن واستقرار المنطقة برُمتها.
- تسعى الأطراف المُشغلة لشبكات الجريمة المنظمة في سوريا؛ لإدامة الصراع الحالي، ومقاومة التغيير الذي قد يُنتجه أي حل أو تسوية سياسية، وإدامة الوضع الراهن الذي تستفيد منه بغياب الاستقرار، وبذلك تصبح طرفًا مهمًا كفاعل يسعى لزيادة تعقيد وحدة الصراع القائم.
- يعتبر غياب المعلومات الدقيقة عن طبيعة عمل شبكات المخدرات في سوريا؛ نتيجة مباشرة للطبيعة السرية لأنشطة الشبكة، القدرة على التوصل لفهم دقيق لكيفية عملها، وهو ما يُظهر الحاجة إلى تعزيز التعاون الاستخباراتي الأمني بين الدول المُستهدفة لتحديد التهديدات وابتكار سبُل للتصدي لها بفاعلية أكبر.
- تستنتج هذه الدراسة وفقًا للعديد من العوامل المتشابكة؛ وجود توظيف سياسي لشبكة المخدرات من قبل بعض الفاعلين السياسيين في النظام السوري، بهدف رفع مطالب

النظام السوري السياسية النظام أثناء المفاوضات مع الأطراف المتضررة من شبكات المخدرات، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني على دول الجوار.

- ساهم انهيار المؤسسات الرسمية وتدهور الأوضاع الأمنية في جنوب سوريا منذ عام 2011 في نشوء شبكة المخدرات، وتقاطع ذلك مع توظيف أجهزة النظام السوري للمخدرات في مراحل مختلفة خلال الصراع، بدأت بتشويه صورة المحتجين، مرورًا بالاستهلاك الذاتي، وصولًا لتصدير الأزمات الأمنية لدول الجوار ومنها الأردن، وأخيرًا تسييس شبكة المخدرات كورقة للتفاوض مع الدول العربية، حيث أصبحت سوريا مركزًا عالميًا لتصنيع وتهريب المخدرات.
- تبين الدراسة أن المقاربات الأمنية الأردنية تجاه شبكة المخدرات فعالة بشكل كبير في التصدي لهذه الشبكة، إلا أن حجم التهديد واستمرار نشاط شبكة المخدرات يتطلب ما هو أكثر من التصدي؛ وهو ما يتحقق بالتكامل الأمني بين الدول العربية المستهدفة من أنشطة المخدرات، حيث تدعو الدراسة لضرورة تعزيز الاستراتيجيات الأردنية وتبني استراتيجيات تكاملية مع الدول العربية الأخرى التي تتضرر أيضًا من تفشي المخدرات، خاصة وأن هذا التهديد يطال الجميع، وبالتالي؛ تظهر أهمية إنشاء إطار أمني إقليمي مشترك لمواجهة تهديدات الجريمة المنظمة عبر الحدود، وذلك كخطوة ضرورية لتعزيز الأمن الإقليمي والحد من الأنشطة غير المشروعة.
- في الجنوب السوري؛ أدت اتفاقيات التسوية في درعا عامي 2018 و2021 إلى خلق فراغ أمني ساهم في زيادة نشاطات تهريب المخدرات والأسلحة، مما يعزز فكرة ارتباط تهريب المخدرات بالتغيرات السياسية والعسكرية في الجنوب السوري، ويؤدي لاستنتاج تقييم سلبي لاتفاقيات التسوية تبعًا لتدهور المشهد الأمني في درعا والجنوب عموماً، وانعكاسات هذا التدهور الذي يمتد للتجاوز الحدود السورية نحو الأردن بشكل مباشر، والشرق الأوسط بشكل عام.
- يُظهر تتبع الإحصاءات حول كميات المخدرات المضبوطة؛ تصاعدًا واضحًا في نشاطات محاولات تهريب المخدرات، حيث ارتفعت محاولات تهريب المخدرات بشكل خطي منذ عام 2021، أي أن هناك علاقة تربط ما بين المسار الدبلوماسي وارتفاع محاولات

التهريب، وهو ما يعزز استنتاج استخدام ملف شبكة المخدرات كورقة تفاوضية، ويؤدي لاستنتاج عدم قدرة الوسائل الدبلوماسية على تحقيق الأهداف الرئيسية التي تشكلت لأجلها، خاصة المسار العربي مع النظام السوري المعروف بـ«خطوة-مقابل-خطوة».

- يتزامن مع تصاعد عمليات تهريب المخدرات؛ ارتفاع محاولات تهريب الأسلحة بعد السابع من أكتوبر 2023، ويشير ذلك لوجود سردية آخذة في التشكل حول شرعنة (إضفاء الشرعية) على عمليات تهريب المخدرات وربطها بالمقاومة الفلسطينية، وبالتالي محاولة إيقاع الأردن بحرج محلي وعربي في الأوساط الشعبية، بتصويره كالواقف في وجه «الأسلحة الذاهبة للمقاومة الفلسطينية»، مما يُشير إلى استغلال تهريب المخدرات لأغراض جيوسياسية تحت غطاء دعم المقاومة الفلسطينية، وتُضيف المزيد من المؤشرات حول الأطراف الراعية لشبكة المخدرات، لا سيما إيران وحلفائها.
- يشير تطور أساليب ووسائل المهربين لتشمل الطائرات المُسيرة الحديثة، وهو ما يمثل تحديًا إضافيًا للأجهزة الأمنية المعنية بالتصدي لأنشطة تهريب بالمخدرات وخاصة للأردن، وهو ما يعكس التعاون الوثيق بين حزب الله وأجهزة النظام السوري مع شبكة تهريب المخدرات، خاصة المسيرات المتقدمة التي تم ضبطها مؤخرًا من نوع (DJI-Phantom)، وهو ما يعني المزيد من المؤشرات حول هوية الأطراف المُوظِفة لشبكة المخدرات في سوريا.
- يلعب عامل الطقس دورًا مهمًا في ارتفاع وانخفاض مواسم تهريب المخدرات على الحدود الأردنية - السورية، حيث تُعد الظروف المناخية في الشتاء والخريف أكثر ملاءمة لعمليات التهريب، كما أن تردي الأحوال الجوية يوفر بيئة مناسبة لتسلل المهربين، بينما تُعتبر فصول الربيع والصيف مواسم لتخزين وإعداد الشحنات؛ إلا أن المحاولات بشكل عام لا تتوقف على مدار السنة، وخاصة عبر المسيرات.
- تعتمد شبكات تهريب المخدرات في الجنوب السوري على آلية تقسيم العمل واللامركزية بين شبكات التهريب الفرعية، والتي يُقدر عددها بـ 150 شبكة (على نموذج الشبكات العنقودية)، حيث تعمل كل منها بشكل منفصل عن الأخرى، مما يزيد من صعوبة تحييدها بشكل كامل.

- تعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية مسببات رئيسية وراء انخراط الأفراد في شبكات المخدرات، سواء في جنوب سوريا أو في أقصى شمال الأردن، حيث أن الفقر والبطالة وغياب التنمية الاقتصادية تدفع الشباب للانضمام إلى شبكات التهريب، مما يشير إلى أن الحلول الأمنية ليست كافية لوحدها، بل يتطلب الواقع تدخلات اقتصادية وعوامل بناء مجتمعي، وبالأخص دور الوازع القِيمي سواء الديني أو القانوني الذي لا يتم تطويره إلا بتوفير التعليم المناسب لهذه الفئات من السكان.
- يشير وجود أفراد وشبكات داخل الأردن مرتبطة بالتهريب من سوريا؛ للحاجة إلى تعزيز المراقبة المحلية وتطبيق قوانين أكثر صرامة على المتعاونين المحليين، وتفكيك هذه الشبكات المحلية التي تقوّض الأمن الوطني من الداخل، وترفع من فرص مرور شحنات المخدرات عبر الحدود الأردنية.
- يُفسر غياب الاشتباكات على الحدود الأردنية–السعودية؛ تبعًا لطول الأردنية – السعودية بنحو 750 كم، وللطبيعة الصحراوية الكثيفة، مع ضرورة التنبه لأن طبيعة المهربين الأردنيين تختلف تمامًا عن طبيعة المهربين السوريين الذين يتعامل معهم الأردن، من حيث القدرة القتالية والتسليح والعدد، وهو ما يؤدي لاستنتاج أسباب غياب اشتباكات على هذه الحدود.
- تدعو هذه الدراسة إلى تطوير الاستراتيجيات الأمنية المتنوعة؛ مثل تعزيز المراقبة والرصد على الحدود، وكذلك تبني سياسات اقتصادية تساعد في تقليل الاعتماد على أنشطة غير مشروعة كالتهريب للفقراء والمهمشين في الأردن، وإعادة بناء المجتمعات المحلية المصنفة كجيوب فقر في شمال الأردن، وكذلك تقديم المساعدات العاجلة للجنوب السوري، للوقاية من انخراط المدنيين في أنشطة الجريمة المنظمة كوسيلة وحيدة لتأمين القوت ومقومات الحياة.
- تساهم أنشطة المخدرات بلعب دور اقتصادي مهم للنظام السوري، في سبيل الالتفاف على العقوبات الدولية، عبر اللجوء إلى تجارة المخدرات كمصدر رئيسي للتمويل الأجهزة التابعة للنظام. كما أن غياب أي اشتباكات بين الأجهزة الأمنية التابعة للنظام وشبكة تهريب المخدرات كما يحدث على الحدود الأردنية – السورية؛ وهو ما يعزز تصور وجود

تقاطع من نوع ما، ويفسر تسهيل النظام لعمليات التهريب. فيما تكشف التحقيقات الاستقصائية والتقارير الغربية عن تورط النظام السوري في إدارة شبكة المخدرات، مما أدى إلى فرض عقوبات دولية عليه وعلى شخصيات مرتبطة به.

- كما أن توصية هذه الدراسة بتشكيل إطار أمني؛ يشمل مشاركة الدول العربية الرئيسية المتضررة من أنشطة شبكة المخدرات في سوريا، وهي: الأردن، السعودية، والإمارات، مؤهلة لقيادة هذا التحالف، بالإضافة إلى إشراك مؤسسات دولية مثل الإنتربول لتعزيز الجهود الإقليمية. كما أن حصر التحالف بصيغة أمنية وليست عسكرية؛ سيُقلل من احتمالية الرد العسكري من قبل إيران والنظام السوري، مع تركيز الجهود على مكافحة الجريمة المنظمة فقط، وتجنب التغيير في موازين القوى القائمة. وحصر الأهداف بالعمل لتحقيق تحقيق الأمن الجماعي، حيث إن التعاون الإقليمي سيتيح للدول العربية تقاسم الأعباء الأمنية وتبادل الخبرات، مما سيؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.
- يتصل بتشكيل إطار أمني عربي أهمية الدعم التكنولوجي وتبادل الخبرات بين أطراف الإطار، وذلك بتوفير الدعم التكنولوجي وتبادل الخبرات الأمنية بين الدول العربية المقترح، وهو ما سيساهم في تعزيز قدرة هذه الدول على مواجهة التهديدات المتزايدة لشبكات تهريب المخدرات، كما أن نجاح هذا التكامل الأمني العربي؛ بتشكيل الإطار الأمني المقترح؛ قد يؤدي إلى خطوات أخرى نحو تعزيز التكامل العربي في مجالات أخرى، ما سيزيد من التعاون السياسي والأمني بينها لمواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية الآخذة بالتشكل بتسارع.
- إذا نجح الإطار الأمني في تحقيق التعاون بين الدول العربية؛ فقد يؤدي ذلك إلى استقرار إقليمي كبير في مواجهة شبكة المخدرات. ويتطلب هذا السيناريو نضوج الوعي الإقليمي والسعي لتطوير تفاهمات سياسية بين الدول العربية المقترحة، في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة؛ عبر تنفيذ سلسلة من العمليات الأمنية المشتركة والمنسقة. وبالرغم من اعتبار هذا السيناريو «مثالي» إلى حد ما؛ خاصة من حيث الدرجة المرتفعة للتنسيق والتعاون؛ إلا أن نجاحه يتوقف على مدى الاستجابة الإقليمية والتنسيق الفعّال، كما يعتبر السيناريو الأكثر واقعية عوضًا عن الجهود الأحادية للدول في التصدي لشبكات الجريمة المنظمة.

- تعتمد استجابة النظام السوري الفعالة للتصدي لشبكة المخدرات على توفر إرادة سياسية قوية وظروف مواتية، مثل اتفاقات اقتصادية كبرى أو تغييرات في توازن القوى الإقليمي. يبقى هذا السيناريو غير متوقع؛ إلا في حال حدوث تحولات استراتيجية ملحوظة في الأوضاع الداخلية والخارجية في سوريا. في حين أن كل سيناريو يبرز جوانب مختلفة من تعقيدات التعامل مع شبكة تهريب المخدرات، ويعكس التنوع في الخيارات الممكنة والمخاطر المحتملة التي تواجه الإقليم.
- تظهر أهمية «أمراء الاستقرار» في الجنوب السوري؛ حيث أنها تتصدى وتشتبك مع شبكة تهريب المخدرات وعناصرها؛ وبالتالي تتفتح الأذهان على ضرورة بحث فرص تمكين هذه المجموعات، ولعل علاقة مبنية على المصالح المشتركة ما بين الأطراف العربية –حال سعت للتعاون الأمني–، وبين الأطراف الأكثر عقلانية في الجنوب السوري، يمكن أن تساهم بشكل فعال في التصدي لشبكة تهريب المخدرات، عبر دعم هذه المجموعات والقوى الاجتماعية في حربها على المهربين، أو بتمكينها من لعب دور رئيسي في إيصال المساعدات الإغاثية لسكان الجنوب لمعالجة الجذور العميقة الاقتصادية لانخراط عدد من سكان الجنوب في أنشطة المخدرات، وضبط الاستقرار في المدن والقرى، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على أمن الحدود الأردنية، ومنها للإقليم، خاصة في ضوء حالة الفراغ السلبي الذي خلقته اتفاقيات التسوية السابقة.
- يتضح أن الرواية الأردنية في حرب الأردن على شبكة المخدرات تؤدي دورًا مهمًا في لفت أنظار الدور الإقليمية والمجتمع الدولي عمومًا؛ للتحديات الأمنية التي يتصدى لها الأردن بلا هوادة، لا سيما في ضوء تزاحم القضايا الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، والتي قد تخطف الأنظار عن شبكات الجريمة المنظمة وشبكات المخدرات في سوريا، وبالتالي؛ فينبغي الاستمرار بهذا الطرح عبر مختلف المنصات لإعادة اهتمام أجندة السلام الدولية بهذه القضية، والاستمرار بالتحذير من هذه الشبكات التي يتجاوز تهديدها للأردن كما تقدم.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

1) إبراهيم الحريري، «جيش» الكبتاغون جنوبي سوريا.. الحواضن والمنافذ»، الجزيرة نت، 1/ 7/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /UXbfz
2) أحمد أبازيد، «من يحكم الجنوب السوري؟»، 2/ 4/ 2024، الجزيرة نت، الرابط: https: / /bitly.cx /MFM8
3) أحمد أبو خليل، «منشية الغياث والرويشد: ماذا بعد فشل التنمية؟»، مؤسسة حبر، 7/ 3/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /tOrv
4) أمير نادر، «من داخل «دولة المخدرات» السورية»، وكالة BBC بالعربي، 27/ 7/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /4mkB0
5) إيمان مومني، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «قواعد الاشتباك تغيرت والقوات المسلحة تواجه كل مقترب من حدود الأردن»، 18/ 12/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /DXbx
6) التلفزيون الأردني، «برنامج مسارات، حوار شامل مع وزير الداخلية الفراية»، 1/ 10/ 2023، الرابط: https: / /www.youtube.com /watch?v=4IfYzbq0nqg
7) حسن جابر، «مشروع قانون مناهضة التطبيع مع نظام الأسد: قراءة أردنية»، معهد السياسة والمجتمع، 27/ 2/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /jCmt
8) صحيفة الرأي الكويتية، «ضبط حمامة تهرب 178 حبة مخدرة»، 22/ 5/ 2017، الرابط: https: / /bitly.cx /z0HiZ
9) صحيفة الشرق الأوسط، «جيش سوريا الحرة» يحبط تهريب كبتاغون من شرق سوريا إلى الأردن»، 8/ 5/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /I6EOH
10) صحيفة الشرق الأوسط، «قائد «رجال الكرامة» لـ«الشرق الأوسط»: لن نمرر مشاريع التقسيم... والعلاقة مع النظام مصلحة»، 22/ 1/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /fCtU
11) صحيفة العربي الجديد، «العراق: ضبط 88 حمامة زاجلة بتهمة تهريب المخدرات»، 23/ 5/ 2017، الرابط: https: / /bitly.cx /JX8LS
12) صحيفة القدس العربي، ««القدس العربي» تنشر مضمون وثيقة مسربة: الرئيس بوتين يأمر بتقليص الدعم الروسي عن الفيلق الخامس والمجموعات المحلية السورية»، 23/ 3/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /I99O
13) صحيفة القدس العربي، «مجلس النواب الأمريكي يوافق على قانون «الكبتاغون 2» لمعاقبة النظام السوري»، 17/ 4/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /nswF
14) صحيفة المدن، «الأردن: مقتل 5 مهربي مخدرات.. بعد ساعات على تشكيل خلية الاتصال الرباعية»، 18/ 2/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /DAYY
15) صحيفة جسر، «بدر جاموس: التطبيع المجاني» مع نظام الأسد ضد مصلحة السوريين»، 13/ 4/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /AlHHv
16) ضياء عودة، «من كبرى فصائل السويداء إلى الأردن.. تفاصيل وأبعاد مبادرة موسعة»، قناة الحرة، 22/ 1/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /EWSJ
17) فاضل خانجي، «من التسوية إلى الكابتاغون: كيف تحوَّل المشهد الأمني في درعا جنوب سورية»، 23/ 12/ 2023، معهد السياسة والمجتمع، الرابط: https: / /bitly.cx /SeLG
18) فهد خيطان، «نظرية (الوسائد) الأردنية في مواجهة المخاطر الأمنية»، الرابط: https: / /bitly.cx /emZQ
19) كامل صقر، «رامي مخلوف يتبرأ من شحنة مخدرات ويطالب بكشف الفاعلين»، صحيفة القدس العربي، 21/ 4/ 2020، الرابط: https: / /bitly.cx /bGFU
20) محمد أبو رمان، «هل يمكن للأردن العودة إلى «نظرية الوسادات العسكرية؟»، صحيفة العربي الجديد، 16/ 1/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /kXknT

21) محمد خير الرواشدة، «الأردن: القبض على أشخاص مرتبطين مباشرة بعصابات المخدرات الإقليمية»، صحيفة الشرق الأوسط، 20/ 12/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/D78P

22) مشرق ريسان، «مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة المخدّرات يختتم أعماله: اتفاق عربي -إقليمي على تبادل المعلومات»، صحيفة القدس العربي، 10/ 5/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/YrNH8

23) منصة درج، «تقصي رحلة الكبتاغون من محمية الأسد الحصينة في اللاذقية إلى موانئ العالم»، 16/ 6/ 2021، https://bitly.cx/iLeZ

24) الموقع الإلكتروني لتلفزيون سوريا، «"بلومبيرغ": مخاوف أوروبية من تدفق "الكبتاغون" من سوريا ولبنان»، 18/ 8/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/iPAO

25) الموقع الإلكتروني لتلفزيون سوريا، «السعودية استجابت فورا.. الأردن وراء تأجيل اجتماع لجنة الاتصال العربية بشأن سوريا»، 9/ 5/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/2p9

26) الموقع الإلكتروني لتلفزيون سوريا، «بإشراف حزب الله والحرس الثوري.. إنتاج الكبتاغون والحشيش في دير الزور»، 9/ 9/ 2022، الرابط: https://bitly.cx/rM3Qh

27) الموقع الإلكتروني لتلفزيون سوريا، «ستيفان شنيك: تهريب الكبتاغون في سوريا آخذ في الارتفاع والإنتاج والاستهلاك»، 11/ 6/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/YfTp

28) الموقع الإلكتروني لتلفزيون سوريا، «مصدر عسكري: الأردن يستعين بمصادر استخبارية داخل سوريا لكبح تدفق المخدرات»، 6/ 8/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/6r6T

29) الموقع الإلكتروني لقناة الحرة، «الأردن يعلن إحباط «أكبر وأضخم عملية تهريب» مخدرات قادمة من العراق»، 25/ 12/ 2022، الرابط: https://bitly.cx/ITlE

30) الموقع الإلكتروني لقناة الحرة، «العراق.. ضبط «230 شبكة مخدرات» خلال 2024»، 5/ 7/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/SNUHl

31) الموقع الإلكتروني لقناة العربية، «الأرجنتين.. تهريب المخدرات عبر الحمام الزاجل»، 12/ 8/ 2013، الرابط: https://bitly.cx/NUWE

32) الموقع الإلكتروني لقناة العربية، «مبادرة الأردن» لحل أزمة سوريا.. تعرف على أبرز بنودها»، 27/ 6/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/BCLz

33) الموقع الإلكتروني لقناة المملكة، «القوات المسلحة تضبط أكثر من 60 مليون حبة كبتاغون منذ 2021»، 19/ 12/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/moeQ

34) الموقع الإلكتروني لقناة المملكة، «رئيس هيئة الأركان المشتركة يوعز بتعزيز منظومة حرس الحدود الإلكترونية»، الرابط: https://bitly.cx/Wfv3

35) الموقع الإلكتروني لقناة المملكة، «على الواجهة | وثائقي يكشف عمليات التهريب عبر سوريا بدعم إيراني»، 17/ 5/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/lFhcD

36) الموقع الإلكتروني لقناة المملكة، «وزير الداخلية: نسبة كشف جرائم القتل تصل 100٪ وملف المخدرات مؤرق»، 30/ 7/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/wJh3

37) الموقع الإلكتروني لقناة المملكة، «القوات المسلحة تضبط أكثر من 60 مليون حبة كبتاغون منذ 2021»، 19/ 12/ 2023، الرابط: https://bitly.cx/Z60zh

38) الموقع الإلكتروني لقناة تلفزيون سوريا، «مصدر عسكري: الأردن يستعين بمصادر استخبارية داخل سوريا لكبح تدفق المخدرات»، 18/ 8/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/qKv8e

39) الموقع الإلكتروني لقناة تلفزيون سوريا، «السعودية استجابت فورا.. الأردن وراء تأجيل اجتماع لجنة الاتصال العربية بشأن سوريا»، 9/ 5/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/CtaVn

40) الموقع الإلكتروني للجيش الأردني، «المنطقة العسكرية الشمالية تحبط محاولة تهريب مواد مخدرة»، 18/ 7/ 2024، الرابط: https://bitly.cx/GGg7X

41) الموقع الإلكتروني للملك عبد الله الثاني، «كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني في القمة العربية بدورتها العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في البحرين»، 16/ 5/ 2024، الرابط:
https: / /bitly.cx /JvZb

42) موقع الجزيرة نت، «الأردن يعلن إحباط محاولة تهريب أسلحة بطائرة مسيرة قادمة من سوريا»، 25/ 2/ 2023، الرابط:
https: / /bitly.cx /no95

43) موقع الجزيرة نت، «النص الكامل لاتفاق «وقف التصعيد» بسوريا»، 7/ 5/ 2017، الرابط:
https: / /bitly.cx /oFKXQ

44) موقع الجزيرة نت، «شبكة حقوقية تؤكد اعتقال نحو 4700 لاجئ عادوا لسوريا»، 20/ 6/ 2024، الرابط:
https: / /bitly.cx /537

45) موقع الجزيرة نت، «طالب بحرب بلا هوادة ضد المهربين.. ملك الأردن يزور جنوده على الحدود مع سوريا ما القصة؟»، 14/ 2/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /A1mxo

46) موقع السورية نت، «الحمام الزاجل.. أسلوب جديد لتهريب مخدرات الأسد إلى الأردن»، 10/ 3/ 2024، الرابط:
https: / /bitly.cx /UALIn/

47) موقع الوكيل الإخباري، «الأمن العام ينشر صور وتفاصيل أخطر المطلوبين والمرتبطين بعصابات دولية»، 24/ 1/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /nfx7

48) موقع بلدي نيوز، «إيطاليا تضبط شحنة مخدرات بقيمة مليار دولار قادمة من سوريا»، 1/ 7/ 2020، الرابط:
https: / /bitly.cx /5emoV

49) موقع سكاي نيوز عربية، «الأسد: تجارة المخدرات تزدهر في الحرب ولا نتحمل مسؤولية ذلك»، 9/ 8/ 2023، الرابط:
https: / /bitly.cx /ZXoz

50) موقع سكاي نيوز عربية، «ضبط أكبر شحنة حبوب مخدرة في تاريخ الكويت»، 2/ 2/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /gzizi

51) موقع سكاي نيوز عربية، «عملية «ستورم».. الإمارات تحبط تهريب مخدرات بـ3 مليارات درهم»، 14/ 9/ 2023، الرابط:
https: / /bitly.cx /xhMSm

52) نوار شعبان، «تقرير خاص: ما هي صلة الوصل بين هجمات الطائرات المسيرة في شمال غرب سوريا وعمليات التهريب بالطائرات المسيرة في الجنوب السوري؟»، 22/ 7/ 2024، الرابط:
https: / /bitly.cx /NwPxt

53) وكالة BBC العربية، «سوريا: العودة إلى الجامعة العربية تتزامن مع غارات استهدفت تجاراً للمخدرات على الحدود الأردنية»، 9/ 5/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /q6Bgx

54) وكالة CNN بالعربية، «شاهد الكلمة الكاملة للرئيس السوري بشار الأسد في القمة العربية بجدة»، 19/ 5/ 2023، الرابط:
https: / /bitly.cx /oMyd

55) وكالة DW، «تحقيق: كيف توّرط نظام الأسد في تجارة مخدرات بأرباح خيالية؟»، 23/ 6/ 2022، الرابط: https: / /bitly.cx /fBuF

56) وكالة أخبار الأردن، «إسقاط طائرة مسيرة على واجهة المنطقة العسكرية الشمالية محملة بمواد مخدرة / صورة»، الرابط:
https: / /bitly.cx /v9jo

57) وكالة الأنبا القطرية (قنا)، «المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية لـ«قنا»: موقف دولة قطر من التطبيع مع النظام السوري لم يتغير»، 7/ 5/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /hiILr

58) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «الأمن العام يحبط تهريب 9.5 مليون حبة مخدرة ويطيح بعصابتين مرتبطتين بشبكات إقليمية»، 5/ 6/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /ny7v

59) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «اشتباكات مسلحة على الحدود الشمالية للمملكة»، 19/ 12/ 2023، الربط:
https: / /bitly.cx /cMbZ

60) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «الصفدي يلتقي نظيره السوري على هامش الاجتماعات التحضيرية لقمة المنامة»، 14/ 5/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /JVnpt

61) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «إطلاق الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات»، 19/ 3/ 2024، الرابط:
https: / /bitly.cx /RNoE

62) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «القوات المسلحة: استمرار اشتباك قوات حرس الحدود مع المجموعات المسلحة»، 18/ 12/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /S6gpf

63) وكالة الأنباء السعودية (واس)، «البيان الختامي لاجتماع مجموعة الاتصال الوزارية بشأن سوريا»، 1/ 5/ 2023، الرابط: https: / /bitly.cx /zw1L4

64) وكالة السورية نت، «مقتل شاكر الشويعر أحد كبار المتهمين بتجارة المخدرات في السويداء»، 7/ 3/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /WgtxC

65) وكالة عنب بلدي، «درعا.. «اللواء الثامن» يطلق عملية أمنية لملاحقة تجار مخدرات»، 24/ 6/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /ZFMwx

66) وكالة عنب بلدي، «فصائل محلية تطلق عملية أمنية لملاحقة تجار مخدرات في درعا»، 23/ 1/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /EjvU

67) وكالة فرانس 24، «اتفاق أمريكي روسي أردني على وقف إطلاق النار جنوب غرب سوريا»، 7/ 7/ 2017، الرابط: https: / /bitly.cx /zu49E

68) وكالة نورث برس، «تنسيق بين فصيل «جيش سوريا الحرة» والأردن لمكافحة المخدرات على الحدود»، 23/ 1/ 2024، الرابط: https: / /bitly.cx /kBeA

69) وليد عبد الحي، «مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018.

المصادر الأجنبية:

1) Alghannam, H., "*Border Traffic: How Syria Uses Captagon to Gain Leverage Over Saudi Arabia"*, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 9/7/2024, link: https://bitly.cx/XY0M
2) Al-Ghazi, Suhail, "Drug Smuggling in Syria: Involvement by Assad Regime and Complication on Regional Countries", Center for Middle Eastern Studies, January-2022.
3) Ballentine, K., and Nitzschke, H., "*The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation"*, Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2004, link: https://bitly.cx/0Jm4H
4) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis,* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998.
5) Bayer, M., Hauk, S., *"Global Militarisation Index 2023",* revised 10-April-2024, link: https://bitly.cx/fouUA
6) Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press.
7) Buzan, B., Wæver, O., & De Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
8) Centre for Operational Analysis and Research - (COAR), "The Syrian Economy at War: Captagon, Hashish, and the Syrian Narco-State", April-2021, link: https://bitly.cx/DKrAE
9) Centre for Operational Analysis and Research - (COAR), "*The Syrian Economy at War: Captagon, Hashish, and the Syrian Narco-State*", April-2021, link: https://bitly.cx/SUB4
10) Centre for Operational Analysis and Research - (COAR), "The Syrian Economy at War: Captagon, Hashish, and the Syrian Narco-State", April-2021, link: https://bitly.cx/g8TB2
11) Chiappa, C, "Drug that makes Syrian regime millions trafficked through Europe, report says", Politico news organization, 13-9-2023, link: https://bitly.cx/YWDtP
12) Christina Steenkamp, C., "Captagon and conflict: Drugs and war on the border between Jordan and Syria", 10-1-2024, Mediterranean Politics Journal, Taylor & Francis Publication.
13) Cockayne, James, and Adam Lupel, eds. *Peace Operations and Organized Crime: Enemies or Allies?* 1st ed. 2011, Routledge Publications. And,

14) Cornell, S., & Jonsson, M., "*Conflict, crime, and the state in postcommunist Eurasia",* Feb-2014, University of Pennsylvania Press.
15) Countering Assad's Proliferation Trafficking And Garnering Of Narcotics Act or the CAPTAGON Act, H.R.6265 - CAPTAGON Act, 09/21/2022, link: https://www.congress.gov/bill/117th-congress/house-bill/6265
16) Cusimano, Maryann, ed. *Beyond Sovereignty: Issues for a Global Agenda*. Boston: Bedford/St. Martin's, 2000.
17) ETANA Syria, "Study: Normalization, One Year On", 17-6-2024, link: https://bitly.cx/csZG
18) ETANA Syria, "Study: Normalization, One Year On", 17-6-2024, link: https://bitly.cx/csZG
19) European Commission, "Commission launches the European Ports Alliance Public Private Partnership to fight organised crime and drug trafficking", 24-7-2024, link: https://bitly.cx/0i0
20) European Commission, "Commission launches the European Ports Alliance Public Private Partnership to fight organised crime and drug trafficking", 24-7-2024, link: https://bitly.cx/0i0
21) European Union Drugs Agency (UCDA), "New report shows Europe as key transhipment area for captagon bound for Arabian Peninsula", 13-9-2023, link: https://bitly.cx/rmIyC
22) European Union Drugs Agency (UCDA), "New report shows Europe as key transhipment area for captagon bound for Arabian Peninsula", 13-9-2023, link: https://bitly.cx/ywhc
23) Farah, Douglas. *Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority*. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2012.
24) Foreign, Commonwealth & Development Office. "Tackling the Illicit Drug Trade Fuelling Assad's War Machine". *GOV.UK*, 28 Mar. 2023, link: https://bitly.cx/bLpL
25) Gebeily, Maya, "Arabs bring Syria's Assad back into fold but want action on drugs trade", Reuters Agency, 10-5-2023, link: https://bitly.cx/LAGsy
26) Han, Dong-ho, "Scenario Construction and Its Implications for International Relations Research", The Korean Journal of International Studies, Vol. 9, No. 1 (June 2011), 39-65. 2011 The Korean Association of International Studies.
27) Han, Dong-ho, "Scenario Construction and Its Implications for International Relations Research", The Korean Journal of International Studies, Vol. 9, No. 1 (June 2011), 39-65. 2011 The Korean Association of International Studies.
28) Hänggi, H. (2003). Making Sense of Security Sector Governance. *Challenges of Security Sector Governance in West Africa.*
29) Jervis, Robert. "Security Regimes". *International Organization* 36, no. 2 (1982): 357-78. http://www.jstor.org/stable/2706526.
30) Kamal, Mwaffak, Carmen Karim, Rasha Qandeel, Daham Alassad, and Hadeel Rawabdeh. 2023. "A 'Drug War': Syria's Neighbors Fight a Flood of Captagon Across Their Borders". *OCCRP*, June 27, 2023. https://bitly.cx/o78d
31) Kan, P. R., "*Drug trafficking and International Security"*, Jul-2016, Rowman and Littlefield Publishers.
32) Khatib, L. "How the Captagon trade impacts border communities in Lebanon and Syria", Chatham House, 25-7-2022, link: https://bitly.cx/w7srr
33) Lister, Charles, "The Normalizing of Assad Has Been a Disaster", Foreign Policy, 30-5-2024, link: https://bitly.cx/LQor
34) Lucente, Adam, "Jordan seizes 9.5 million Captagon pills at Saudi border", Al-Monitor, 5-6-2024, link: https://bitly.cx/gXRKs
35) Martin, Chulov, "'A Dirty Business's': how one drug is turning Suria into a narco-state", The Gaurdian, 7-5-2021, link: https://bitly.cx/UgE9
36) Nereim, V., and Abdulrahim, R., "The long Isolation of Syria's al-Assad is over", 18-5-2023, *New York Times*, link: https://bitly.cx/QOEF.
37) Nowacka, Sara*. "Syria's Assad Regime Using Drug Smuggling as a Political Tool",* 11-7-2023, PISM, link: https://bitly.cx/ut0oG
38) Rosenau, James N. 1990. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
39) ROTBERG, Rober, "*Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators"*, Dec-2003, Princeton University Press.
40) Shaar, Karam, and others. *Sky High: The Ensuing Narcotics Crisis in MENA and the Role of the Assad Regime*. Observatory of Political and Economic Networks, June 14, 2023, link: https://bitly.cx/gc9RG

41) Shahhoud, A., & Abulhusn, M., "*Syria's 4th Division: A Threat to Stability",* 2/3/2023, New Lines Institute for Strategy and Policy, link: https://bitly.cx/wglwW
42) Sovereign Limits, "Jordan-Saudi Arabia", link: https://bitly.cx/qUPvW
43) Stockholm International Peace Research Institute. *SIPRI Military Expenditure Database: Jordan.* Stockholm International Peace Research Institute, 2023, link: https://bitly.cx/SVBy
44) Syria Economic Monitor, Spring 2024: "Conflict, Crises and the Collapse of Household Welfare".
45) The Economist, "Syria has become a narco-state: But a popular drug is doing damage at home", 19-7-2021, link: https://bitly.cx/bGSKg
46) The INTERPOL Website, "Illicit firearms: Operation Trigger IX nets 14,260 arrests across Latin America", 18-April-2023, revised 17-April-2024, link: https://bitly.cx/pziY
47) The INTERPOL Website, "International cooperation is vital to combatting drug trafficking", link: https://bitly.cx/eTiE
48) The INTERPOL Website, "International cooperation is vital to combatting drug trafficking", link: https://bitly.cx/eTiE
49) The INTERPOL Website, "Illicit firearms: Operation Trigger IX nets 14,260 arrests across Latin America", 18-April-2023, revised 17-April-2024, link: https://bitly.cx/pziY
50) The INTERPOL Website, INTERPOL i-24/7 secure communication system, link: https://bitly.cx/U6JrU
51) Trading Economics. *Jordan Military Expenditure.* Trading Economics, 2023, According to SIPRI's database, link: https://bitly.cx/cspVr
52) U.K. Government website, "Tackling the illicit drug trade fuelling Assad's war machine", 28-3-2023, link: https://bitly.cx/ShDQ6
53) U.K. Government website, "Tackling the illicit drug trade fuelling Assad's war machine", 28-3-2023, link: https://bitly.cx/PUw0
54) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Transnational Organized Crime: The Global Threat Assessment", 2010, link: https://bitly.cx/8Z2c
55) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Methamphetamine: Crack meth/Ice/Crystal meth/Tik/Shabu/Yaba: What is it?", link: https://bitly.cx/y1BQD
56) United Nations Office on Drugs and Crime. *World Drug Report 2022*. United Nations, 2022, p. 55, link: https://bitly.cx/XnVBe
57) Walt, Stephen M. "Alliance Formation and the Balance of World Power". *International Security* 9, no. 4 (1985): 3-43. https://doi.org/10.2307/2538540.
58) Williams, Phil. (2001), "Transnational Crime and Corruption". In *Issues in World Politics*, edited by Brian White, Richard Little, and Michael Smith, 2nd ed., 199-214. New York: Palgrave Macmillan.
59) Williams, Phil. 2012. "Transnational Organized Crime." In *Security Studies*, edited by Paul D. Williams, 503-519. 2nd ed. London: Routledge.
60) Winter, Lucas, "Syrian Regime Forces Increase UAV Use Along Jordanian Border", 3-10-2023, link: https://bitly.cx/C3JCQ
61) World Bank. *Syria Economic Monitor, Spring 2024: Conflict, Crises, and the Collapse of Household Welfare*. World Bank Group, 2024. p. 29, link: https://bitly.cx/iG9c
62) World Health organization (WHO), "Alcohol, Drugs and Addictive Behaviours Unit", link: https://bitly.cx/T9QyK
63) Wu, Nan et al. "Insight of Captagon Abuse by Chemogenomics Knowledgebase-guided Systems Pharmacology Target Mapping Analyses". *Scientific reports* vol. 9,1 2268. 19 Feb. 2019, doi:10.1038/s41598-018-35449-6